

بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف

بن عيسى قرمزلي متخرج من جامعة المدية

تخصص: إعلام آلي

التخصص الثاني: حفظ التراث بنفس الجامعة

1983/08/28 بالمدية – الجزائر-

للتواصل وطلب المذكرات

هاتف : +213(0)771.08.79.69

بريدي إلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

MSN: benaissa.inf@hotmail.com

فيس بوك: http://www.facebook.com/benaissa.inf

اشترك بقيمة رمزية معنا لنشر العلم ((قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ)) [سبأ : 39]

حساب جاري:

CC 76650 81 CLE 51

M.KERMEZLI BENAISSA

دعوة صالحة بظهر الغيب فربما يصلك ملفي وأنا في التراب ....

أن يعفو عنا وأن يدخلنا جنته وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل..

ملاحظة: أي طالب أو باحث يضع نسخ لصق لكامل المذكرة ثم يزعم أن المذكرة له فحسبنا الله وسوف يسأل يوم القيامة وما هدفنا إلا النفع حيث كان لا أن نتبنى أعمال الغير والله الموفق وهو نعم المولى ونعم الوكيل....

صل على النبي – سبحان الله وبحمدك سبحان الله العظيم-

بن عيسى قرمزلي 2013

جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

النفط في العلاقات الدولية
دراسة حالة "منظمة الأوبك" وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
فرع العلاقات الدولية

من إعداد:
شكاكطة عبد الكريم

تحت إشراف:
د. ذيب عبد الحفيظ

لجنة المناقشة:

- د. فيلالي فاطمة الزهراء............... رئيسا.
- د. ذيب عبد الحفيظ..................... مقررا.
- د. بن عبد العزيز مصطفى............عضوا .
- ا. بلطاس فريدة.........................عضوا.

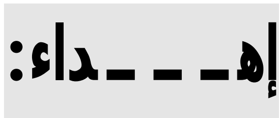
السنة الجامعية 1427- 1428الموافق ل: 2007-2008

تـشكـــــرات:

الشكر والحمد لله قبل كل شيء.....

ثم أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ "ذيب عبد الحفيظ" على قبوله الإشراف على عملي المتواضع أولا، وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة طوال فترة البحث ثانيا.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من أمدني بالكتب والمراجع المختلفة التي كانت لي عونا في إتمام هذا العمل، واخص بالذكر الأستاذ الفاضل "بلقا سم بومهدي"، وكذا عمال مكتبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكل موظفو الكلية.



إهـ ـ ـداء:

اهدي عملي هذا إلى العزيزين الذين غمراني برعايتهما ولم يبخلا علي بأي جهد مادي كان أو معنوي طوال حياتي، إلى والدي أطال الله في عمرهما، حبا وطاعة، وتقديرا لهما وعرفانا على حسن الصنيع....

إلى عمى أحمد ، خالي عبد المالك ،إلى من آثر الحياة الآخرة على الدنيا، وأهدى حياته عربونا للجزائر من اجل أن تعيش في حرية واستقلال، إلى جدي الشهيد "الطيب" رحمه الله.

إلى إخوتي : علي، إسلام، مليكه...، والى كل أفراد أسرتي الذين شجعوني على العمل والاجتهاد، وصبروا على ذلك لانجاح هذا العمل...

إلى زوجتي الغالية، جمع الله بيننا في خير.

إلى أصدقائي الأوفياء : فارس طباخ ، سليم حمري،ذهبي حكيم، نبيلة أمزال،نسيمه خطابي،سعيد خاشه، مسعود بونقطة، محمد صميم،وليد سلطاني،سعاد،زكرياء....

إلى الأساتذة الكرام : منصور بلرنب، سريرعبدالله،مصطفى بن عبد العزيز، سكينة دامية، رحماني الربيع،فاروق العربي، كنزة، نعيمة، علي....

اهدي هذا العمل المتواضع .

فهــرس

:Ğ ـ ŋдÖţl

تعتبر منظمة الأوبك من اكبر المؤسسات الاقتصادية التي يمكنها أن تتأثر وتؤثر في الفواعل الدولية الأخرى، ومن بين أهداف المنظمة هو التحرر من أشكال الاستعمار والتبعية الاقتصادية والسياسية بالنسبة لمختلف مواردها الإستراتيجية الهامة وعلى رأسها الطاقة.

هذا ويعتبر النفط مصدرا هاما وأساسيا للطاقة، وقد ثبت استخدامه في عدة مجالات: كالصناعة، النقل، الحروب، الطب، الدين...الخ.

إن التغير الذي حدث في النظام الدولي والساحة الدولية بصفة عامة، سمح بظهور أطراف دولية في شكل تكتلات قوية مناهضة للدول الكبرى، حيث نجد بروز منظمات دولية كفاعل قوي في العلاقات الدولية، إلى جانب ذلك نجد الاتساع المرتفع للشركات المتعددة الجنسية ودورها في توجيه السياسة الدولية، وفي ظل هذا الوضع الشائك يجدر بنا التركيز على دراسة منظمة الأوبك، باعتبارها تشرف على السياسات البترولية للدول المكونة، وكاحتكار إقليمي يقف في وجه أطماع الدول الكبرى والشركات البترولية المتعددة الجنسية، إذ نسعى من خلال هذه الدراسة توضيح التأثير الذي يمكن للأوبك أن تمارسه على السياسات الطاقوية العالمية الأخرى مثل: الو.م.أ، الصين، روسيا ..الخ.. أو المنظمات الدولية كالمنظمة من اجل التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، أو الشركات البترولية الأجنبية، كالأخوات السبع (Seven Sister's) ، وهذا بعد دراسة المنظمة من حيث نشأتا التاريخية وهيكلها المؤسساتي، وكذا التطرق إلى المهام المنوطة بكل مؤسسة، بالإضافة إلى إبراز تأثير المنظمة في الاقتصاد العالمي.

:ţʐ̈ ʐţl øİĘǫǹl ğløƎŋ

الاهتمام بالموضوع الذي بين أيدينا يرجع إلى مجموعة من الاعتبارات التي قادتنا إلى اختياره وهي إما موضوعية، علمية أو ذاتية.

1- ğløƎţl ʐ̈ʐƷĔĞ: باعتبار أن البترول خاصة والطاقة عامة، اشغلا بال الكثير من الشركات البترولية والحكومات الكبرى التي تسعى للسيطرة على سوق النفط العالمية، والتحكم في سياسات الدول الأعضاء للأوبك، وبالتالي ضرورة اقتناع صناع القرار في منظمة الأوبك بحتمية تنسيق الجهود للتحكم في أسعار النفط والإنتاج؛ وكذا محاولة توضيح الأطماع الغربية على دول المنظمة ومدى تأثر وتأثير المنظمات في السياسات الطاقوية العالمية.

2- ǧlǿƎƫl ǦƐƫŸȞǀl: سنحاول خلال هذه الدراسة إثراء المكتبة الجزائرية بمرجع يساهم في إفادة الطلبة والباحثين بتوضيحات أكثر عن الموضوع، وذلك بالاعتماد على إحدى النظريات والأطر المنهجية التي يزخر با علم السياسة.

3- ǧlǿƎƫl ǦƐǩlǾǀl: باعتبار أن الموضوع يشكل شريان الحياة الاقتصادية للدول(النفط)، ويفتح آفاقا واسعة للمهتمين به، سواء كانوا دولا، شركات أو باحثين. بالتالي رأينا الدخول إلى ميدان الطاقة بذه الدراسة التي تعتبر زادا يسمح بإمكانية التخصص ومواصلة البحث في ميدان الطاقة.

ǕǻǟƐƎ_Ǻ ǧ ǀl_ƎǿlȅǦ_Ǧ:

لقد تناولت العديد من الدراسات الموضوع الذي بين أيدينا من زوايا مختلفة، إذ ركزت بعض الكتابات على الدور الاقتصادي دون الجانب السياسي لمنظمة الأوبك، في حين ركزت أخرى على التأثير السياسي للأوبك في السوق النفطية العالمية. ولهذا ارتأينا عرض بعض منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ومن ضمنها مايلي:

1- الدراسة الصادرة عن منظمة الأقطار العربية بعنوان:" الأوبك آداه تغيير"[1]، حيث ركزت الدراسة على المنهج الذي اتبعته الأوبك منذ تأسيسها، أين عرفت انخفاضا في أسعار النفط وتشتت وانقسام بين دول المنظمة إلى أن تحالف أعضاؤها واتفقوا على رسم سياسات تستجيب لطموحات و أوضاع الدول الأعضاء. وتوصلت الدراسة إلى أن الإرادة السياسة للأعضاء في سبيل التحرر من الاحتكارات العالمية البترولية الأخرى في الفترة ما بين 1960-1970 ، هو الدافع بالمنظمة إلى السيطرة على موارد أعضائها والتصرف فيها بكل حرية من خلال تحديد نظام استقرار الأسعار الذي يتم العمل به. كما بينت الدراسة أن هناك خيارين أمام الأوبك في تحديد أسعارها وهي: إما العمل على جانب العرض وتجزئة نمو الطلب بين الدول الأعضاء وتجنب الضغوط التنافسية ورغبة الحكومات الفردية في تحقيق فوائد أعلى، أو أن تركز على تدعيم وزيادة الحد الأدنى للأسعار. إلا أن المنظمة عملت بالخيار الأول وهو ما جلب لها فوائد من ارتفاع الأسعار ما بين 1970-1973. إلا أن الدراسة انحصرت في الجانب السياسي دون التطرق إلى التأثير الاقتصادي العالمي للمنظمة.

1- د. أيان سيمور: "الأوبك أداة تغيير".(ترجمة: عبد الوهاب الأمين)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1983، ص 11- 63 .

2- الدراسة التي قام بها "أندر جيكان"[1]، حيث تطرق الباحث إلى الأزمة النفطية الأولى والثانية عندما ارتفعت الأسعار، وركز الباحث على نوعين من الأسباب التي كانت وراء الأزمتين. الأولى الأسباب الاقتصادية والمتمثلة في ظاهرة التضخم، حيث سعت الدول الصناعية لنقل الظاهرة إلى الدول المنتجة في شكل غزو بسلع استهلاكية وخدمات تكنولوجية، وهذا لخفض القدرة الشرائية لدخل الدول المنتجة للنفط. الأسباب السياسية والتي تمثلت في الصراعات التي كانت في تلك الفترة وعلى رأسها قضية الشرق الأوسط، حيث تتمثل أساسا في التوتر السياسي غير المستقر بين العرب وإسرائيل، وهو ما أدى بوزراء بترول العرب إلى اتخاذ تدابير لتخفيض الإنتاج بنسبة 5 % . هذا وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج مفادها أن الشركات البترولية والدول الصناعية تراجع دورها وموقفها وهو ما أكدته التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار، كما أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة- مما جعل الرئيس" ريتشارد نيكسون" يقول: "الأوبك وأعضاؤها غيروا حقيقة الهياكل الجيوسياسية للعالم"[2]-؛ بالإضافة إلى ارتفاع المداخيل البترولية للدول المنتجة والشركات النفطية الكبرى.

3- الدراسة التي أعدها الباحث الجزائري "شمس الدين شيتور"[3]، حيث تبين أن انخفاض أسعار النفط بعد الثمانينات، إنما يرجع إلى مجيء آية الله الخميني، والذي قام بثورة ضد نظام الشاه الموالي للولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى تراجع إنتاج الأوبك بسبب انخفاض إمدادات النفط الإيرانية. حيث عوضت كل من السعودية والكويت هذا النقص بشكل كبير، مما أدى إلى اختلال في معادلة العرض والطلب وبالتالي انخفاض الأسعار، وتوصل الباحث إلى أن نظام الحصص وحده لا يكفي لوضع حد لانخفاض الأسعار، إذ اثبت هذا الحل فشله، ولا بد إذا من الإرادة الفعلية للدول الأعضاء.

ولو أن الباحث لم يعر اهتماما كبيرا للفواعل الدولية الأخرى، إلا انه اعد دراسة حديثة في هذا الال وابرز دور الأوبك في التمع الدولي، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر2001؛ إذ يعتبر الكثير من الباحثين أن يوم 11 سبتمبر 2001 هو بداية القرن الجديد.

---

[1]- د.أندر جيكان: الأوبك في الاقتصاد العالمي. (ترجمة: زهدي القاسي)، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.

[2]- عباد محمد: مقال الأوبك معركة للسيادة وأخرى للبقاء. جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 82 من 27 سبتمبر إلى 03 أكتوبر 2000 ، ص4 .

[3] -chems eddine chitour : la politique et le nouvel ORDRE pétrolier international . édition dahlab 1995.

في هذه الدراسة أيضا أبرز الباحث العلاقة بين الأوبك والفواعل الأخرى كالوكالة الدولية للطاقة AIE ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، وكذا التأثير مع بعض الشركات البترولية مثل: بريتيش بتروليوم (British Petroleum Company) و شل SHELL، و موبيل La société Mobile.....الخ.

كما أبرز الباحث في دراسة أخرى، العلاقة بين الأوبك وبعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية[1].

هذا وسوف نحاول في دراستنا هذه، توضيح مستوى تأثير الأوبك على السياسات الطاقوية الأخرى مثل: روسيا، الصين، اليابان، الولايات المتحدة وأوربا بصفة عامة.

:ţʐـȓʐţl ǴĖÖÀـÓìİ

ما مدى تأثير منظمة الأوبك في السياسات النفطية العالمية خاصة والاقتصاد والمبادلات التجارية العالمية عامة ؟؟.

تحليلا لإشكالية البحث، نقدم جملة من التساؤلات الفرعية التي نحاول الإجابة عنها من خلال الدراسة عبر أجزائها المختلفة.

1- ما هي المبادئ التي أسست عليها منظمة الأوبك، وهل استطاعت تجسيد تلك المبادئ على أرض الواقع؟؟.

2- إلى أي مدى يرجع ضعف المنظمة، وهل يكمل المشكل في الأطراف المشكلة للمنظمة، أم في وجود قوى خارجية تعرقل وتدد المنظمة؟ وكيف ذلك؟.

3- ما هو مصير منظمة الأوبك في ظل التغيرات الدولية الراهنة؟ وهل بإمكانا ضمان مستقبلها والاستمرار في التأثير على العلاقات الدولية؟.

4- آثار النفط على السياسة البيئية وكيفية معالجتها.

:ǴĖÖÀÓـــìql åşدـǵ

تنحصر هذه الدراسة على منظمة الأوبك، وبالضبط حول الجانب السياسي والاقتصادي وذلك استجابة لطبيعة البحث التي تقتضي ذلك، بالنظر إلى العلاقة الموجودة بين الاقتصاد والسياسة. كما أن المنظمة في أصلها ذات طابع اقتصادي لكن آثارها تتجاوز ذلك، لتكتسي أبعادا

---

[1] - chems eddine chitour : Pétrole et politique ou va le monde ?. Alger les belles impressions, 16 Avril 2002, P 111-142.

سياسية من خلال رسم السياسات الاقتصادية للدول وتوجيهها، إلى جانب تحديد المعاني والمتغيرات المتحكمة في الاقتصاد العالمي للطاقة، من خلال إبراز مكانة وتأثير الأوبك كمنظمة وتكتل اقتصادي نفطي، قائم في وجه الاحتكارات البترولية العالمية والسياسات الاستغلالية للدول الكبرى. أما من الناحية الزمنية، فالدراسة تبدأ من سنوات الستينات أي تاريخ تأسيس المنظمة إلى 2007.

: ğÀ_ĔřÀÀ_ôl

1- نقص الإرادة والوعي السياسي لدى أطراف المنظمة بضرورة التعاون، هو السبب في الاختراق الذي تتعرض له المنظمة عبر العديد من أعضائها.

2- ظهور بدائل جديدة ومتعددة للطاقة -تنافس النفط في السوق العالمية- يؤدي إلى تراجع دور المنظمة بسبب اعتمادها فقط على النفط.

3- كلما حدثت أزمات سياسية لدول المنظمة سواء بصفة فردية أو بين الأعضاء أنفسهم،كلما أثر ذلك على مستوى عمل المنظمة.

4- مواجهة الدول الصناعية الكبرى والشركات الاحتكارية يقتضي اللجوء إلى سياسة التكتلات الاقتصادية.

:ɃÀŢ_Àôl øÀ__ùql

نظرا لطبيعة العلاقات بين منظمة الأوبك والفواعل الدولية الأخرى، والمتسمة تارة بالصراع وتارة أخرى بالتعاون، فسنحاول الاستعانة بالنظرية الواقعية في العلاقات الدولية. ذلك لان تطبيق هذه الأخيرة لا يكون فقط في الجانب الأمني العسكري بل يتعداه إلى الجوانب الاقتصادية، السياسية والثقافية...الخ.كما أن إحدى أهم المصالح القومية التي تتم الدولة بتحقيقها وفق هذا المنظور، هي مصلحة تعظيم القوى السياسية [1]، أي: الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات الدولية، إذ أن الدولة تتعامل مع غيرها من منطلق المصالح البراغماتية وتحاول اتخاذ أحسن إستراتيجية في سبيل تحقيق ذلك ولو استدعى ذلك استعمال القوة.

إن هذه القوة حسب" KENNETH WALT'S "- مؤسس الواقعية الجديدة- ليست فقط لغرض تعظيم القدرة، وإنما لنيل الاستقلالية في السلوك وإحراز التوازن على المستوى الدولي، وهو ما تسعى إليه دول منظمة الأوبك كما سنرى ذلك فيما بعد.

1- جهاد عودة: النظام الدولي- نظريات وإشكاليات- [د.م.ن]، دار الهدى للنشر والتوزيع،2005،ص25.

إن معالجة موضوع النفط تقتضي أيضا الاستعانة بالنظرية الليبرالية، ذلك لان هذه الأخيرة تولي أهمية بالغة للمؤسسات والمنظمات العالمية في خلق نوع من الترابط بين مختلف شعوب العالم، وهو ما يؤدي إلى تخفيض التوترات السياسية عن طريق اللجوء إلى التفاوض الدولي- كوسيلة لحل ال اعات- بدل الحرب من خلال الأطر التنظيمية لتلك المنظمات[1].

باعتبار أن منظمة الأوبك هي واحدة من اكبر المنظمات التي تزامنت مع ظهور موجة الحركات التجارية التحررية في العصر الحديث؛ ارتأينا الاستعانة بأفكار ومفاهيم المدرسة الليبرالية، لاسيما مفهوم الاعتماد المتبادل الذي يعني وجود علاقات سياسية، اقتصادية واجتماعية بين مختلف الفاعلين الدوليين، وهو ما سنتطرق له من خلال إبراز جملة التفاعلات بين منظمة الأوبك والفواعل الدولية الأخرى.

:Ƀ_DzƮʎʈl øÅ_ _ _ ùql

إن طبيعة الموضوع تتطلب اللجوء إلى عدة أدوات ومناهج بحث لدراسة الإشكالية دراسة أكاديمية دقيقة وواضحة، وذلك بالجمع بين مجموعة من المناهج والأدوات التي تساعد على تفتيت وتفكيك الظاهرة محل البحث والدراسة. وفي تقديرنا أن المناهج المناسبة هنا هي:

المنهج التاريخي: إن دراسة منظمة الأوبك تقتضي الرجوع إلى تاريخ تأسيسها في 1960 إلى يومنا، وذلك بإبراز مميزات وظروف كل مرحلة ومدى تأثيرها على المنظمة من جهة والاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية من جهة أخرى.

المنهج التحليلي: ذلك لان السرد التاريخي وحده يخرجنا من حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وبالتالي ضرورة تحليل الظاهرة تحليلا علميا يتماشى وطبيعة التخصص، من خلال الوقوف عند كل مرحلة تاريخية ومحاولة الربط بين الأسباب، الظروف والنتائج.

المنهج الإحصائي أو الكمي: إن طبيعة الموضوع تقتضي الأخذ بتقنيات المنهج الإحصائي (لغة الأرقام)، حيث نستخدم بعض الجداول الإحصائية والبيانات الخاصة بسياسات الإنتاج والتسعير، للكشف عن واقع المنظمة ومستوى تأثيرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية.

المنهج الوظيفي[2]: باعتبار أن منظمة الأوبك تتكون من مجموعة من الهيئات والأجهزة المترابطة فيما

1- جهاد عودة، مرجع سابق، ص55.

2- د. محمد شلبي : المنهجية في التحليل السياسي. المفاهيم، المناهج، اللاقترابات....الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص171.

بينها، فسنستخدم المنهج الوظيفي لتبيان الهيكل التنظيمي للأوبك، وتحديد الوظائف المنوطة بكل جهاز أو عنصر من المنظمة والتفاعلات بين المنظمة وبقية الفواعل الدولية الأخرى.

:ğȦ_ _HuŸÛÔţl ﺪ١ﺪ_ _Ơ

السياسة النفطية: هي السياسة التي ترسمها وتخطط لها الدول المنتجة للنفط أو المستهلكة من اجل الاستفادة القصوى من هذه المادة الإستراتيجية وتطويرها لخدمة أهدافها السياسية، الإستراتيجية والاقتصادية الإنمائية...الخ.

اتحاد المنتجين(كارتل CARTEL) : هو مصطلح مشتق من كلمة "كارتا CARTA " اللاتينية التي تعني ميثاق. والكارتل هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين عدة منشآت يظل بعضها مستقلا عن البعض الآخر، رغم وجود اتفاق يلزمها جميعا العمل على تحديد أو إزالة المنافسة فيما بينها، وهو بذلك يختلف عن التروست TRUST الذي هو عبارة عن مجموعة منشآت تخضع لإدارة واحدة(1).والكارتلات أنواع منها: كارتل السعر، كارتل لتحديد الإنتاج...الخ.

الأزمة:crise: "يتضمن مفهوم الأزمة فكرة الاضطراب، والتعطل في المسار الروتيني لمنظومة أو عملية معينة..."(2).

أزمة الطاقة Crise de l'énergie: هو تعبير يرمز لاحتمالات بروز نقص متزايد في موارد النفط، إزاء نمو الطلب أو الاستهلاك للنفط نتيجة التوسع في الصناعة وفي الاستخدامات المختلفة علاوة على زيادة السكان المطردة(3).

الحقل: هو عبارة عن مجموعة من الآبار التي تحتوي على البترول.

البترول: هي كلمة تتكون من مقطعين: Pétro وتعني صخرة Oleumأي زيت، وبالتالي فهذه المادة ذات الشأن الخطير في زمن السلم والحرب عبارة عن زيت يستخرج من الصخر(4).

البرميل: هو وحدة للحساب الكمي للبترول معتمدة لدى الأمريكيين، و واحد برميل = 159لتر.

احتياطي النفط المؤكد: هو عبارة عن كمية النفط التي يمكن استخراجها بصورة معقولة في ظل الظروف الاقتصادية والتقنية السائدة حاليا، بناء على الأدلة الجيولوجية والهندسية(5).

1- عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية. بيروت،ج5،دار الهدى للنشر والتوزيع، لبنان، 1987 ،ص23 .

2- غي هرميه وآخرون: معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، لبنان،2005،ص44.

3- د. عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج1، ص160.

4- د.محمد طلعت الغنيمي: البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط.مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974،ص10.

5- ويلفرد كول: تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة الأوبك. وارد في: مصادر الطاقة في بحر قزوين، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص175 .

الأزمة النفطية : هي انقطاع أو نقص كبير في الإمدادات، يمكن أن يكون سببا لرفع الأسعار لدرجة تؤدي إلى حدوث أضرار في الاقتصاد[1] .

: Ǭ ـ ـ HuĠǒl Ǧ ـ Ûǹ

وأخيرا لقد صنفت محتويات الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية يمكن إيجازها فيما يلي:

ÕÔÀǒl óşǰl: وهو عبارة عن مدخل تاريخي، بداية بالتطرق إلى هيمنة الشركات النفطية على الصناعة البترولية العالمية. مرورا إلى تكتل الدول المصدرة للنفط (منظمة الأوبك). ثم إبراز أهداف المنظمة وهيكلها التنظيمي وإستراتيجيتها المتبعة في تسعير النفط.

ÕÔÀǒl ƆÀǰǒl: ونبرز فيه أثر الأوبك في الاقتصاد العالمي منذ تاريخ تأسيس هذا التكتل إلى غاية 2007 عبر اربعة مراحل.

ÕÔÀǒl ǬǒÀǰǒl: وندرس فيه مختلف التفاعلات بين منظمة الأوبك والفواعل الدولية الأخرى ثم نتطرق في المبحث الأخير من هذا الفصل إلى التحديات التي تواجه الأوبك وآليات الوقاية منها، كما سنعزز هذه الدراسة في مختلف مراحلها بالجداول والإحصائيات والملاحق الضرورية.

لكن قبل دراسة التاريخ الجيو اقتصادي لمنظمة الاوبك في الفصل الاول ينبغي الوقوف على الاهمية الاستراتجية للنفط واهم ميزاته بالنسبة للمواد الطاقوية الاخرى، فالنفط يعتبر مصدرا أساسيا للطاقة في مطلع القرن21 حيث انتشر استعماله في الكثير من الصناعات الكيميائية، بل وحتى الأدوية إذ أصبح ذو أولوية وأهمية من الفحم الحجري الذي استعمل بشكل كبير في منتصف القرن 18. ووفق معيار التوزيع الجغرافي لموارد الطاقة فان هناك دولا تملك ثروات ومعادن كثيرة. في حين هناك دول من العالم تفتقر إلى الثروات والمعادن التي تساعدها على تنمية اقتصادياتا، وهو ما يؤدي حسب أدبيات النظرية الواقعية في كثير من الأحيان إلى التصارع بين هذه الدول من أجل السيطرة على هذه الثروات واستغلالها، بل قد يصل الحد إلى استعمال القوة واندلاع الحروب.

ولهذا لما افتقر الأوربيون لهذه الثروات والمعادن النفيسة، قاموا بشن حروب وخاضوا مجموعة من التوسعات على كل من إفريقيا، آسيا، استراليا والأمريكيتين وهذا للاستفادة من إعادة تصنيعها

---

[1]- مايكل لينش: ندرة النفط والأزمات النفطية ومصادر الطاقة البديلة. مجلة النفط والتعاون العربي الصادرة عن الأمانة العامة لمنظمة الأوبك،المجلد 25، العدد 88 ، 1999، ص25.



وتحويلها- المعادن والثروات- ثم بيعها مرة أخرى للدول الضعيفة أو المالكة الأصلية لهذه الثروات بأثمان باهظة. مستفيدة في ذلك من فرق السعر.

لقد انتشرت موجة الحركات التجارية في هذه الفترة، وأصبحت غاية السياسة الخارجية للدول وفق المنظور الليبرالي هي البحث عن المعادن والثروات، وذلك بالتنقيب أو التملك عن طريق الاستعمار. حيث أصبحت الثروة هي أساس القوة منذ ذلك الحين.

إن النفط أصبح اليوم يمثل عصب التقدم الصناعي الحديث وعنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية والذي يعتبر بحكم توزيعه الجغرافي غير المتساوي في العالم؛ يشكل أهم محاور الصراع الدولي.

وقد شاءت العوامل الطبيعية أن تحظى البلدان العربية، وخاصة الخليجية منها بأكبر مخزون نفطي في العالم، حيث تشكل 60.5 % وإذا أضفنا إيران تصل النسبة إلى 69.7% من احتياطي النفط العالمي، مما جعل هذه المنطقة حلبة للصراع بين الدول الكبرى الطامعة في ثرواتا النفطية الضخمة[1].

إن التكلم عن الأهمية الإستراتيجية للنفط في العلاقات الدولية، يقتضي الوقوف على الاستعمالات المختلفة للنفط منذ القديم، ثم التطرق أيضا إلى دراسة مكانة النفط في الاقتصاد حاليا.

1- ÙÀÀŸö ĞÀŸÇÁţl ğŕÀŀĦÇèŕl:

يعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة وقد استخدمت كلمة طاقة Energie لأول مرة في التاريخ من قبل توماس يونغ Thomas Young حوالي عام 1830[2].

وقد أصبحت الآن أكثر الكلمات تداولا، وذلك بالنظر إلى الأهمية القصوى التي تحظى با بالنسبة لجميع الدول، حيث تقاس قوة الدول الآن بما تستهلكه من طاقة.

إن مصادر الطاقة تغيرت مع الزمن، فبعد أن كان خشب الوقود هو المصدر الأساسي للطاقة حتى عام 1850، أصبح الفحم الحجري الذي ظهر في القرن 17 يشكل 75 % من مجموع استهلاك الطاقة عام 1910. لكن بعد 1960 وبشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية تخلى الفحم عن مكانته الرئيسية تدريجيا للنفط والغاز الطبيعي[3].

1- د. ذيب عبد الحفيظ: ملامح النظام الدولي الجديد ودور النفط في تبلوره، وارد في الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام بعنوان: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، 2004،ص546.

2 - د. محمد يوسف علوان: النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية. جامعة الكويت، ط1، 1986،ص11، نقلا عن:(عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الثاني، سبتمبر 1974،ص4).

3 - محمد أزهر السماك وزكرياء عبد الحميد باشا: دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية.الموصل،ط1، 1979 – 1908 ، ص22.

فيعتبر زيت النفط من مقومات السياسة الخارجية للدول الحديثة، ولهذا يطلق عليه أحيانا اسم "الذهب الأسود Black Gold "تشبيها له بالذهب في قيمته وأهميته.

وقد عرف الإنسان زيت النفط منذ آلاف السنين، حيث وجده منتشرا على سطح الأرض في بعض البقاع على هيئة برك صغيرة ممتلئة بسائل اسود كثيف، إذ استعمله البابليون في البناء لأربعة آلاف سنة قبل الميلاد، واستخدمه المصريون القدماء في التحنيط على عهد تحتمس الثالث(3500ق.م).كما دعت نيران غازاته المشتعلة الناس في فجر التاريخ إلى تقديسها وعبادتا، تلك النار التي سماها الروم بنار الإغريق.

هذا ويذكر أن سفينة نوح عليه السلام قد طليت بالقار*.كما يعتبر قدماء العراقيين والمصريين أول من استخدم المواد النفطية، سواء في بناء الطرق، المباني والسفن، أو كدواء في الأغراض الطبية، أما العرب فقد استخدم الزيت عندهم للإضاءة في الحروب.

كما استخدم الفرس زيت النفط الثقيل-وما ينتج عنه من زفت- في تثبيت أحجار المباني والمعابد وأسوار المدن وذلك منذ زمن بعيد يرجع إلى نحو ستة آلاف سنة مضت. ويقال أنم استعملوه أيضا في الحرب، فكانوا يبللون رؤوس السهام بذا الزيت ويشعلونا ثم يقذفون با صفوف الأعداء.

هذا وقد ذكر أوائل المستكشفين لقارة أمريكا الشمالية، أنم وجدوا الزيت الأسود هناك يخرج طبيعيا من شقوق في سطح الأرض ليكون بركا كريهة الرائحة. كما وجد بعضهم هذا الزيت طافيا على سطح الماء على هيئة طبقة رقيقة في بعض الخلجان.

وقد كان سكان هذه المناطق من الهنود الحمر، يستخدمون هذا الزيت في دهن جلودهم اعتقادا منهم بأنه يقوي عضلاتم ويزيد من طاقاتم ونشاطهم. فكان يدهن به جلد المريض للعلاج من آلام الروماتيزم، كما كان يؤخذ على هيئة جرعات عن طريق الفم لعلاج بعض الأنواع الأخرى من الأمراض، كالحمى الناتجة عن التسمم أو تسكين آلام الأضراس...الخ[1].

إننا نعيش اليوم عصر النفط، وذلك بعد أن مرت البشرية بست ثورات للطاقة آخرها وأهمها "الثورة النفطية"(*)،فقد وصلت حصة النفط من مجموع استهلاك الطاقة عالميا في عام 1979 إلى

---

* - القار: هو الِزفتُ، بالكسر: كالقير، وقيل الِزفتُ القار. والِزفتُ هو نوع من الزيت الخام، وهو شيء يخرج من الأرض، إذ كانت الأوعية والسفن تدهن به ← انظر جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب .بيروت، م2، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2003، ص39 .

1-Alain Perrodon : Quel Pétrole Demain ?. France, édition TECHNIP, paris, 1998, P3.

*- هذه الثورات هي: اكتشاف النار واختراع الغذاء أو الاستفادة من طاقة المنتجات الزراعية كغذاء، وصهر المعادن، اختراع البارود وطاقة النار والزيت والنفط. كما أننا الآن على مشارف ثورة سابعة هي ثورة الذرة. انظر إلى الفصل الأخير من الرسالة.

40% . في حين كانت حصة الغاز في نفس العام 20 % وحصة الفحم 23 % والطاقة النووية 2.2 % والطاقة الكهرومائية 5.8 % (1).

ويعود نجاح النفط في أخذ المكانة التي كان يحتلها الفحم قبل الستينيات من القرن العشرين، إلى المزايا التي يتمتع بها من حيث مرونة منتجاته (البنزين، الكيروزان، الديزيل، زيت الوقود)، وتعدد استخداماته وقلة تلوثه وسهولة نقله وتخزينه وصعوبة العمل في مناجم الفحم والتناقص الطبيعي في إنتاج هذا المصدر الأخير للطاقة(*).

لقد أصبح النفط يستخدم الآن بعد تكريره لإنتاج المواد الكيميائية مثل المطاط الصناعي، الخيوط الألياف، البلاستيك، الأسمدة والمبيدات الحشرية، المنظفات الصناعية، الجلود الصناعية،المذيبات والعقاقير الطبية، مواد التجميل، الورق، المنسوجات والمفرقعات بالإضافة إلى بعض فروع الصناعات الغذائية. إذ أن من أهم الكشوف الحديثة هو اكتشاف البروتين في النفط، إذ يمكن الآن استخراج حوالي طن من البروتين المركز من كل طن من الزيت الخام(2)، ففي كل يوم تستخدم إحدى مشتقات النفط في صناعة جديدة.

2- ĞφĀŌŋ ÙĀĀōl Ž ǻĀÔǫẹŧl ƱţĀĤōl:

قد نبالغ إذا قلنا أن القرن 21 هو قرن الطاقة. ولكنها في الواقع حقيقة ينبغي التسليم بها حيث أصبحت الطاقة مقوم أساسي من مقومات الأمة، ومن يتحكم في الطاقة من حيث الإنتاج أو الاستهلاك يمكنه قيادة العالم أو السيطرة على جزء كبير منه. والطاقة مثلما أنها قوة-إذا كانت متوفرة- فهي مصدر تهديد مباشر عند الندرة أو الانعدام.

فعندما ظهر الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية " جيمي كارتر" على شاشات التلفزيون في منتصف عام 1977 كي يقدم برنامجه لتقليص استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية قال لمشاهديه :" ĀφǻďŐ ĞǫǿĀÕ ĞƎŋƺę Ž ŌĞŌǪÊţl ÛÆĒʌÀŌōl إر ĞŋàÛ ĞęĀÛōl Ɓ ĀφÀƬŌǩ ÛďȞǽ ĀƬĀŌōş ĀφÀƬŌǫè Āŧǫǵ lǽļ Ɓ ØÁǫφ Køldǫōl ʔŸȝ øʐĀōl..."(3)

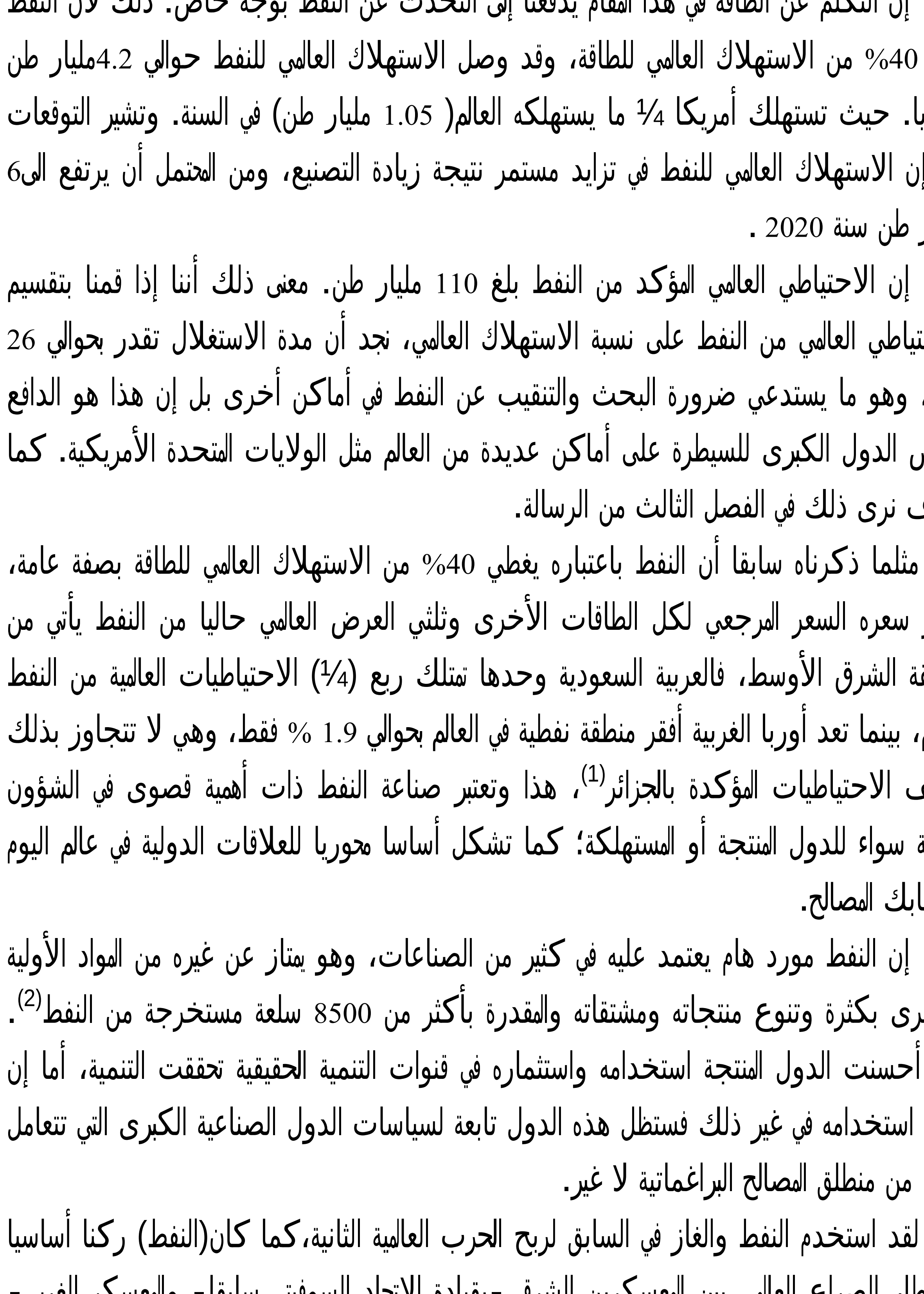
---

[1] - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي السابع لعام 1980، الكويت،1981،ص36.

*- ترجع صناعة البترول الحديثة إلى عام 1859، حيث قام الكولونيل الأمريكي المتقاعد أدوين دريك بحفر أول بئر لإنتاج البترول في مدينة تيتوسفيل بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية. انظر د.محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص13 .

[2] - د. محمد طلعت الغنيمي: مرجع سابق، ص39.

[3] - د. محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية. عالم المعرفة ،عدد 52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص171.



إن التكلم عن الطاقة في هذا المقام يدفعنا إلى التحدث عن النفط بوجه خاص. ذلك لان النفط يمثل 40% من الاستهلاك العالمي للطاقة، وقد وصل الاستهلاك العالمي للنفط حوالي 4.2مليار طن سنويا. حيث تستهلك أمريكا ¼ ما يستهلكه العالم(1.05 مليار طن) في السنة. وتشير التوقعات إلى إن الاستهلاك العالمي للنفط في تزايد مستمر نتيجة زيادة التصنيع، ومن المحتمل أن يرتفع الى6 مليار طن سنة 2020 .

إن الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط بلغ 110 مليار طن. معنى ذلك أننا إذا قمنا بتقسيم الاحتياطي العالمي من النفط على نسبة الاستهلاك العالمي، نجد أن مدة الاستغلال تقدر بحوالي 26 سنة، وهو ما يستدعي ضرورة البحث والتنقيب عن النفط في أماكن أخرى بل إن هذا هو الدافع ببعض الدول الكبرى للسيطرة على أماكن عديدة من العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية. كما سوف نرى ذلك في الفصل الثالث من الرسالة.

مثلما ذكرناه سابقا أن النفط باعتباره يغطي 40% من الاستهلاك العالمي للطاقة بصفة عامة، يعتبر سعره السعر المرجعي لكل الطاقات الأخرى وثلثي العرض العالمي حاليا من النفط يأتي من منطقة الشرق الأوسط، فالعربية السعودية وحدها تمتلك ربع (¼) الاحتياطيات العالمية من النفط الخام، بينما تعد أوربا الغربية أفقر منطقة نفطية في العالم بحوالي 1.9 % فقط، وهي لا تتجاوز بذلك ضعف الاحتياطيات المؤكدة بالجزائر[1]، هذا وتعتبر صناعة النفط ذات أهمية قصوى في الشؤون المحلية سواء للدول المنتجة أو المستهلكة؛ كما تشكل أساسا محوريا للعلاقات الدولية في عالم اليوم المتشابك المصالح.

إن النفط مورد هام يعتمد عليه في كثير من الصناعات، وهو يمتاز عن غيره من المواد الأولية الأخرى بكثرة وتنوع منتجاته ومشتقاته والمقدرة بأكثر من 8500 سلعة مستخرجة من النفط[2]. فان أحسنت الدول المنتجة استخدامه واستثماره في قنوات التنمية الحقيقية تحققت التنمية، أما إن كان استخدامه في غير ذلك فستظل هذه الدول تابعة لسياسات الدول الصناعية الكبرى التي تتعامل معها من منطلق المصالح البراغماتية لا غير.

لقد استخدم النفط والغاز في السابق لربح الحرب العالمية الثانية،كما كان(النفط) ركنا أساسيا في إطار الصراع العالمي بين المعسكرين الشرقي-بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا- والمعسكر الغربي-

---

1 -chems eddine chitour : Géopolitique du pétrole et mondialisation. O.P.U. Alger. 1998,P24.

2 - محمد شلبي:"النفط العربي والعلاقات العربية الدولية".(رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1984)، ص1.

بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية- ذلك أن الاتحاد السوفيتي كان يدعم الدول المنتجة للنفط من اجل الوقوف ضد سياسات الاحتكار الغربية. في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث فيه عن ضمانات من هذه الدول فيما يخص السماح لها بالتنقيب والبحث، بل حتى توجيه إنتاج النفط وتسعيره وفق ما يخدم المصالح الغربية.

والمتمعن في العلاقات الاقتصادية الدولية حاليا ومن منظور المدرسة الواقعية، يدرك أن قطع النفط نائيا عن دولة ما عمليا، هو بمثابة إعلان للحرب على تلك الدولة التي يمكنها أن تشن هي الأخرى حربا موازية لحماية مصالحها في إطار قاعدة" الفعل ورد الفعل". فلقد أثار النفط نزاعات حدودية مثل ما كان بين الجزائر وتونس حول نقطة الحدود33، وبين مصر وإسرائيل عندما اشترطت هذه الأخيرة لانسحابا من سيناء أن يباع لها جزء من النفط العربي[1].

ما يمكن استخلاصه هو أن النفط هو محور أساسي في العلاقات بين الدول للقرن 21. وتتمثل أهميته في كونه كثير الاستخدام، وقليل التكلفة بالإضافة إلى سهولة تكريره، نقله وتوزيعه.

لقد أصبح للتحالفات الجديدة مثل: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE والاتحاد الأوروبي ...وغيرها، سياسات خاصة في الطاقة وتنسيق نسبي في مجال العلاقات النفطية، فللنفط أهمية في التطور الاقتصادي في العالم وهو بالتالي أثر على العلاقات الدولية، ويمكن استخدامه كسلاح عن طريق الضغط على بعض الأقطار المستهلكة في العالم الصناعي أو كسب أقطار مستهلكة أخرى في العالم السائر في طريق النمو. ويبقى استخدام "قوة النفط" مرهون بالإستراتيجية المثلى التي تنتهجها الدول المنتجة لتحقيق مصالح كبيرة في اللعبة السياسية الاقتصادية، ضد المصالح المتنامية والمستمرة للدول الكبرى.

إن من جملة التحالفات الجديدة التي خلقها النفط، هي منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ولهذا سنحاول في الفصل الأول من هذه الدراسة، التطرق إلى التاريخ الجيو اقتصادي لهذا المنتظم وذلك من خلال إلقاء نظرة على الصناعة النفطية للشركات الأجنبية قبل تأسيس الأوبك. مرورا إلى الوقوف على ظروف تأسيس المنظمة ونشأتا، ثم دراسة أهدافها، مبادئها وهيكلها التنظيمي لنتطرق في المبحث الأخير من هذا الفصل إلى الإستراتيجية المتبعة من قبل المنظمة في تسعير النفط.

---

[1] - د. محمد الرميحي: المرجع السابق، ص 177.

الفصل الاول

التاريخ الجيواقتصادي لمنظمة الأوبك

إن دراسة منظمة الأوبك تقتضي الاستعانة بالمدخل التاريخي لمعرفة الظروف التي كانت تحيط بهذه المنظمة، لاسيما التطرق إلى الشركات النفطية العالمية والتي كانت بحق من أهم الدوافع لقيام تكتل الأوبك، باعتبار أن هذه الشركات كانت أداة للسيطرة من خلال ما تمارسه من نشاطات سياسية إلى جانب نشاطاتها الاقتصادية.

سوف نحاول تسليط الضوء على النشاط الاقتصادي لهذه الشركات قبل تأسيس منظمة الأوبك، ذلك لان ممارسة هذه الشركات لنشاطها السياسي ظهر أكثر بعد قيام الأوبك، لاسيما بعد حرب النفط 1973 أين أصبحت المنظمة تمثل تهديدا أكثر للشركات الأجنبية، وهو ما دفع بهذه الأخيرة –في بعض الأحيان لحماية مصالحها- إلى توظيف الدول الكبرى التي تنتمي إليها كقوة ردع ضد سياسات الدول المنتجة للنفط وهو ما سنراه في الفصل الثالث.

وتعتبر شركات صناعة النفط من أقدم المنظمات الدولية وأكبرها حجما وأكثرها تنوعا في النشاط. بل هناك من الشركات النفطية التي يصل عمرها إلى 50 سنة فأكثر، وهو قد يتجاوز عمر بعض الدول التي تتعامل معها في حد ذاتها.

إن الشركات الدولية في قطاع النفط تختلف عن الشركات الوطنية في دول منظمة الأوبك، وسوف نخص بالدراسة النوع الأول من الشركات من خلال المبحث الآتي:

:Õǽşǰl ÈĘèǖǩ ŌGę ǴĘGADZǰl ğÀÕÀÎŸö ǴĘÛÀÀöl Ǵ3ÀÀÔöl -1

انتشر استثمار الشركات الأجنبية في مجال النفط قبل تأسيس منظمة الأوبك، وكانت أداة للسيطرة والهيمنة إذ أن تاريخ صناعة النفط هو في حد ذاته تاريخ الاستعمار بأشكاله القديمة والجديدة. فقد نجحت شركات النفط العالمية الكبرى في التسلل تدريجيا إلى الدول المنتجة للنفط والسيطرة على ثرواتها الوطنية، وتمكنت من ذلك بفضل النفوذ العسكري والسياسي للدول التي تنتمي إليها- وبالذات أمريكا وانجلترا-

كما نلاحظ تاريخيا، أن معظم الاضطرابات التي تحدث في البلاد التي تكون للاحتكارات الأجنبية نشاط فيها، تكون نتيجتها قيام حكم عسكري يحقق للشركات ما كانت لا تستطيع الحصول عليه أثناء الحكم الوطني. وبالتالي فقوة هذه الشركات تكمل في التغلغل بل وحتى التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستهدفة.

وقد سيطرت مجموعة صغيرة من الشركات اصطلح على تسميتها تاريخيا في صناعة النفط بالشقيقات السبع(Seven Sister's)، وهي شركات النفط السبع الأساسية المملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا وهولندا. ولهذا سنتطرق إلى دراسة الشركات الأجنبية من حيث هي أداة استعمار في مجال الصناعة النفطية، لنعرض بعد ذلك التنافس الذي اشتد فيما بعد بين الشركات الأجنبية من جهة. أو بين هذه الشركات وبعض الدول المنتجة من جهة أخرى. ونحدد في الأخير أهم ميزات الشركات النفطية الأجنبية.

1-1 :øÀtbHQèŸò glåû ĞEGADZ‡ÿl ÙÀÀöl ğÀÕÀì

ولد الكارتل النفطي في نهاية القرن 19 بدعم من القوى الاستعمارية المسيطرة آنذاك، فمنذ عام 1882 اعتمد روكفلر في نشاطاته الصفة القانونية للتروست، وأصبحت شركته بمثابة إمبراطورية اقتصادية تحتكر اغلب الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم قبل أن يتم حل هذه الإمبراطورية في 1911، لتتفرع عنها فيما بعد 33 شركة فرعية نفطية أصبحت بمثابة شركات كبرى على المستوى العالمي[1] .

لقد كانت موارد الثروة النفطية في معظم البلاد المنتجة للنفط خاضعة لسيطرة الشركات ذاتها، وكانت هذه الشركات تربطها مصالح مشتركة، ولذا فان نوعا من التضافر حكم نشاطها العالمي. ومن هنا فان تحركها لم يكن في صالح الدول المضيفة التي أبرمت مع هذه الشركات عقود امتياز نفطي قديمة، والتي في كثير من الأحيان خلقت لها مشاكل قانونية واقتصادية مع هذه الشركات، سواء من حيث تكرير النفط وإنتاجه أو من حيث تقاسم الأرباح. ولا شك أن الدول المركزية هي التي كانت وراء تغلغل هذه الشركات التي حاولت إضعاف قدرة الحكومات المصدرة على زيادة حصتها من الأرباح باستبعاد المنافسة في الامتيازات[*]،وكذا إعاقة جهود الدولة في الإشراف على إدارة صناعة النفط. و من بين الدول التي تعرضت لهذا الغزو نجد:

1-1-1 :älÀ__Höl

يرى المؤرخون أن انجلترا احتلت العراق عام 1914 لحماية حقوق النفط في إيران من الغزو الألماني. حيث كانت انجلترا قد حصلت على امتيازات للنفط في إيران عام 1901 . وتمّ اكتشاف النفط في إيران عام 1907، ثم قررت انجلترا بعد أن تأكدت من وفرة الرواسب النفطية في جنوب

---

[1] - خيدر محمد كريم: جيوسياسة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) .(رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر2004)، ص22.

* أي منعها من المشاركة في تكرير النفط وإنتاجه، ومن ثم استبعاد استفادتها من التكنولوجيا في مجال البحث والتنقيب.

إيران احتلال العراق وهو ما وقع، حيث أصبحت لانجلترا الكلمة الأولى في تطوير الصناعة النفطية في العراق، فألفوا شركة بريطانية احتفظوا لأنفسهم بنصيب اكبر من أسهمها للقيام بإنتاج وتصدير النفط [1].

كانت أسعار النفط في العراق عالية والمصاريف قليلة. ولكن شعب العراق وحكومته كانوا لا يأخذون إلا الجزء القليل من أرباح شركات النفط، وقد بلغ دخل الحكومة العراقية من النفط منذ بداية الإنتاج في عام 1927 إلى عام 1951، حوالي 97 مليون دولار بينما بلغت أرباح الشركات في هذه الفترة 748 مليون دولار. وبعد عام 1951 بدا العمل باتفاقية "مناصفة الأرباح" التي كانت شكلية من حيث الواقع، إذ كانت الحكومة تأخذ 30% من الأرباح، والباقي للشركات. وقد بلغت خسائر حكومة العراق من هذه اللعبة في الفترة بين عام1951 حتى عام 1964 (421)مليون دولار، على اعتبار أن مجموع ما أنتج من النفط 3.834.451 ألف برميل والحكومة العراقية كانت تخسر11 سنتا عن كل برميل[2].

إن الأرباح الكبيرة والحماية التي اكتسبتها الشركات من الامتيازات، جعلت هذه الشركات قوة سياسية واقتصادية هائلة تفوق قوة الحكومات الشرعية في المنطقة. فهي معفاة من الخضوع لكثير من الأنظمة والقوانين التي يلتزم بها الآخرون. كما أن التزامات هذه الشركات قليلة جدا إذا قورنت بالتزامات الحكومة، بل أصبحت هذه الشركات أقوى قوة مخربة في المنطقة، فهي تستطيع مثلا أن تضع 100 مليون دولار سنويا لحساب أعمال الانقلابات والتخريب. وهذا المبلغ قليل مقارنة بأرباحها الصافية التي بلغت في عام 1964 أكثر من ألفي مليون دولار من البلاد العربية وحدها[3].

وقد قال مستر ويليه (Mister Weleeh) في كتابه المسمى "الشرق الأوسط الحديث1946-1958 " من منشورات "سيري" أن الشركات النفطية بعد أن يئست من الحصول على إذن من الحكومة السورية في بناء خط الأنابيب عبر البلاد العربية في الأراضي السورية، أطاحت بالحكومة الشرعية هناك وأقامت نظاما عسكريا فاشيا يرأسه الزعيم"حسني الزعيم"، ولم تمر إلا فترة قصيرة من الزمن حتى استجاب النظام الجديد لمطالب الشركات التي خلقت جو من عدم الاستقرار في بعض البلاد العربية.

---

[1]- مجلة النفط والغاز العربي، العدد1،(أوت، سبتمبر1965)، ص4-11 .
[2]- عبد الله الطر يقي: الأعمال الكاملة.تحرير د.وليد خدوري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، لبنان، 1999، ص182.
[3]- نفس المرجع، ص183.

2-1-1 ẓuhş\ـ ـŸ:

مرت ڤ ويلا بفترة حكم عسكري من عام 1958 إلى 1984، وقد عرفت فيها احتكارات أجنبية جد متطورة حيث استطاع نفر من الضباط طرد حكومة ديمقراطية منتخبة، استحوذوا الحكم مدة عشر سنوات، استطاعت شركات النفط أثناءها أن تحقق مصالحها، حيث حرص رؤساء الحكومة العسكرية على أن يشاركوا الأجنبي في استغلال ثروة البلاد، واستطاعوا تهريب عشرات الملايين من الدولارات إلى الخارج –من أموال الشعب ولحسابهم الخاص-.

لقد كان الديكتاتوريون العسكريون ومن يحيط بهم من النفعيين عونا للشركات الأجنبية لرفع نسبة أرباحها بشكل لا يتناسب ومصلحة البلاد، ولما عادت الديمقراطية إلى البلاد في عام 1985 ، وتولى الشعب أمور الحكم كان أول ما فعله انه سن القوانين العادلة لرفع ضريبة الدخل على الشركات واسترد بذلك بعض حقوق البلاد، ولازالت حكومة الشعب تمارس عملها البناء في سبيل الحفاظ على ثروات الدولة مع المحافظة على المصالح المشروعة للرأسمال الأجنبي، وقد ذكرت بعض المصادر الڤ ويلية مؤخرا عبر قناة الجزيرة، أن شركات النفط عادت إلى لعبتها القديمة وأخذت تتصل ببعض الهيئات تشجعها على القيام بحركة لقلب نظام الحكم في ڤ ويلا الذي يقوده"هوقوشافيز"حاليا.

3-1-1 إ\ـــÂlɹ:

يرى الباحثون أن أوربا الغربية كانت تعاني من نقص كبير في مجال الطاقة، وحتى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية والقوية آنذاك في هذا المجال، راحت تبحث عن هذا المورد (النفط) في الشرق الأوسط وبالضبط في إيران أين بدا الصراع بين الشركات النفطية الاحتكارية. وقد ذكر الباحث في السابقق أن بريطانيا احتلت العراق في عام 1914 لحماية حقول النفط في إيران من الغزو الألماني.

ففي عام 1901 منح شاه إيران المهندس الانجليزي المسمى بـ" وليم نوكس دارسي" امتيازا يغطي جميع الأراضي الإيرانية فيما عدا المقاطعات الشمالية المتاخمة للحدود الروسية. فسمح بموجب هذا الامتياز للمهندس وليم وشركائه وأولاده وورثته الشرعيين بحفر الآبار والقنوات وشق الأراضي واستغلال جميع الثروات الموجودة في باطن الأرض لمدة 60 عاما(*).

اندفعت الدول الغربية الكبرى اثر ذلك تتصارع فيما بينها على اقتسام هذه المنطقة الغنية بالنفط. ففي عام 1908 في أعقاب اكتشاف النفط في مسجد سليمان، Ź إنشاء الشركة "الانجلوايرانية"، ثم تأسست شركة النفط التركية في عام 1912 بغرض استثمار نفط الموصل وبغداد. حيث كانت 50% من حصة الشركة ملك للبنك الأهلي التركي، 25% للبنك الألماني و25% لشركة "الانجلوساكسون". وفي 1914 اشترت الشركة الانجلوايرانية- بإيعاز من تشرشل- أسهم البنك الأهلي التركي.

اندلعت الحرب العالمية الأولى قبل أن تتحصل شركة النفط التركية على امتياز من الدولة العثمانية. وخلال الحرب ابرم الفرنسيون والبريطانيون اتفاقا في 1916 سمي بـ"ø ȄǺǻ ǮǑǛ"، والذي Ź بموجبه تقسيم منطقة الهلال الخصيب بين الطرفين(1)؛ كما حل الفرنسيون محل الألمان في نفط العراق بل بعد انزام ألمانيا في الحرب، أخذت فرنسا حصة هذه الأخيرة في شركة النفط التركية، وهذا بموجب المعاهدة الرسمية التي أبرمت بين فرنسا وبريطانيا عام 1920 والمسماة بمعاهدة" ȷǺǻ ǭǾǽ". كما تعهدت فرنسا مقابل ذلك بتسهيل مد خطين من أنابيب النفط عبر الأراضي السورية واللبنانية التي كانت تحت انتدابا، وهذا من اجل نقل النفط من حقول إيران والعراق إلى موانئ البحر المتوسط، مع إعفاء الخطين ومرافقهما من الرسوم والضرائب. وبالتالي أصبحت ملكية شركة النفط التركية على النحو الآتي :50% لشركة النفط الانجلوايرانية،25% لشركة شل الهولندية، 25% للشركة الفرنسية للنفط (C.F.P).

بعد توقيع اتفاقية " ȷǺǻ ǭǾǽ"، أعلنت أمريكا عن نيتها في استغلال نفط المنطقة واعتمدت في ذلك على سياسة "ǡǺǦǶ ǕǺǤǬǮǻ" أي: المساواة في الاستفادة من ثروات المنطقة دون التمييز بين جنسيات الشركات. ودخلت بذلك في صراع مع بريطانيا التي كانت المنطقة تحت انتدابا، وفي هذه الأجواء حصلت شركة النفط التركية عام 1925 على امتياز للتنقيب عن النفط وإنتاجه في العراق ينتهي عام 2000. فكان رد أمريكا أن كثفت من جهودها للانضمام إلى الكارتل النفطي، وهو ما تحقق بإبرام اتفاقيات"ǛǮ ǰǻǷ".حيث Ź إبرام اتفاق اوستند ببلجيكا في أوت 1928، ثم اتفاق أكناكاري L'accord d'achnacary على التوالي بـø اسكتلندا في 17 سبتمبر من نفس العام.

*- تم إلغاء امتياز دارسي عام 1932 وحل محله امتياز للشركة الانجلوايرانية عام 1933.

1- محمد علوان: القانون الدولي العام وثائق ومعاهدات دولية. مطبعة دار الشعب، عمان، 1978، ص56.

إن هذه الاتفاقيات لم يكتب لها النجاح إلا عام 1952، وتجدر الإشارة إلى أن أطراف هذه الاتفاقيات هي الشركات الكبرى الثلاث آنذاك، وهي شركة ستاندرد أويل أوف نيو جرسي، روايال دوتش شل، والشركة الانجلوايرانية التي تخلت عن نصف ما كانت تملكه أي:½ 50% من الحصص تقريبا للفريق الأمريكي، كما أن شركات النفط الأخرى اعترفت بذه الاتفاقيات فيما بعد[1].

ومما نصت عليه هذه الاتفاقية ما يلي :

1- منح أمريكا حق امتياز، أصبح يطلق عليه فيما بعد امتياز شركة النفط العربية الأمريكية (ارامكو).
2- اعتراف الشركات بإقامة كارتل نفطي مشترك.
3- تقليص الإنتاج في المناطق التي يكون فيها فائض نفطي أو عرض هذا الفائض في أسواق أخرى وبأسعار تنافسية.
4- محاربة أي إجراء من شأنه أن يزيد من تكاليف الإنتاج التي تؤدي إلى تقليص الاستهلاك، ومن ثم نقص أرباح الشركات.
5- أسعار المواد النفطية سوف تحدد في كل منطقة من العالم على أساس السعر المطبق في خليج المكسيك، دون الأخذ بعين الاعتبار الأصل الحقيقي للمادة(*).

1-1- 4 ǰǿȞـ ÀǼǦ ǰǿÊȞƶǻʌـ Ǧ :

تحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على حق امتياز في السعودية سنة 1933 وسمي بـ "امتياز شركة النفط العربية الأمريكية (ارامكو)"، وقد نص العقد على حق الشركة في البحث والتنقيب والحفر، وكذا تصدير النفط ومختلف مشتقاته[2].

وعلى اثر هذا الامتياز قام تنافس بين انجلترا وأمريكا، حيث لم يتفق الطرفان فيما إذا كان نفط السعودية يدخل ضمن امتياز الشركة الانجليزية (IPC) التي تعمل في المناطق التي يسيطر عليها المستعمرون الانجليز في أبو ظبي، أم يظل تابعا للشركة الأمريكية ارامكو والتي تعمل داخل الحدود العربية السعودية؟.

1- سمير التنير: مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي. معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص82.

*- انظر إلى المبحث 3 من الفصل الأول.

2 - جورج لونزوسكي: البترول والدولة في الشرق الأوسط. ترجمة نجده هاجر وإبراهيم عبد الستار منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت [د.ت.ن] ص102-103.

أمام شدة التنافس؛ ترك الأمر للشركات الاحتكارية النفطية التي تتصرف من منطلق مصالحها الخاصة والقومية، حيث باشرت سلسلة المفاوضات مع الحكومة السعودية، ونتيجة للتواطؤ وقع مستشارو الملك بن سعود ضحية لديمغوجية رجال الشركة الأمريكية ارامكو، الذين أبو إلا أن يمدوا يد العون للانجليز لاحتلال منطقة أو "واحة البريمي"والمناطق المجاورة لها. ولم تفعل الحكومة الأمريكية أي شيء لمساعدة السعوديين كما كان مستشارو الملك يتوقعون، ففقدت المملكة العربية السعودية جزءا كبيرا من أراضيها الغنية بالنفط.

إن الشركات النفطية الكبرى في هذه الفترة، جمعت فيما بينها بحق سياسات إنتاج وتسويق مشتركة، بل كانت بمثابة جبهة واحدة إزاء الدول المنتجة. لكن ذلك لم يدم طويلا إذ سرعان ما تغير الأمر بين هذه الشركات بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما سنراه لاحقا.

2-1 ĞĘGǖDZ ǰl Ùǖǖöl ğǖÕÃĭ ƙǻ ÈžǖǪöl:

كان من التغيرات التي طرأت على صناعة النفط العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، هو اتجاه الشركات العالمية الكبرى (Majors) إلى التنافس فيما بينها حول البحث والتنقيب عن النفط، وذلك بسبب نقص الطاقة أو الفائض في السوق العالمية، مما نتج عنه ارتفاع للأسعار، كما ظهرت شركات فرعية أخرى منافسة للشركات الكبرى سواء في أوربا الغربية من خلال ظهور شركة النفط الفرنسية (C.F.P) و الايطالية (E.N.I) أو الشركات المستقلة في أمريكا (American Indipendents) أو ما يسمى بـØ القادمون الجدد New Comers (*) .

لقد كانت الحرب العالمية الثانية مرحلة تحول في السياسات النفطية للعالم الغربي، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا كانت مصدرا رئيسيا للنفط لتمويل أوربا ومختلف أنحاء العالم أثناء الحرب، لكنها مع انتهاء الحرب فقدت هذا الوضع لعدة عوامل، منها تزايد الطلب على النفط في أمريكا نفسها لسد الاحتياجات الاقتصادية في الوقت الذي كان فيه نقص في الإمدادات كما قلنا سالفا. بالإضافة إلى تسارع شركات أخرى للتنافس في إنتاج النفط في حقول الشرق الأوسط، لاسيما من طرف الشركات الأوربية التي دفعتها حكوماتا المركزية إلى ذلك، بسبب النقص الذي كانت تعاني منه أوربا الغربية في مجال النفط آنذاك.

نتيجة هذا التنافس سيطرت مجموعة صغيرة من الشركات اصطلح على تسميتها تاريخيا بـØ: الشقيقات السبع Seven Sister's وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا، وقد كانت هذه الشركات تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج النفطي العالمي لخارج الولايات المتحدة والمنظومة الاشتراكية. كما أن هذه الشركات تسيطر على أكثر من 70% من صناعة النفط العالمية، و أكثر من 50% من ناقلات النفط تمتلكها هذه الشركات(1).

إن جل هذه الشركات النفطية وأكبرها من أصل أمريكي وهي:

Ů- ÈǪǖǼǾǻ ŮŞǽŌ ŮŞ8 ǼǖǽDZǖÈȖ **Standard Oil of New Jersey** : وهي معروفة في العالم الأوربي باسم اسوESSO ، وتعتبر الوريث الأساسي لإمبراطورية الركفيلر التي Ź حلها في 1911، ثم اتخذت الشركة قرارا بتوحيد اسمها خارج وداخل الولايات المتحدة، وأصبحت تسمى بـØ: اكسون EXXON Opération، وفي عام 1984 أصبحت تعرف باسم شفرون"Chevron" .

---

* انتهجت هذه الشركات المستقلة سياسات منافسة للشركات الكبرى في أمريكا، كالبحث عن أسواق جديدة والحصول على النفط الخام بأقل سعر، لكن سرعان ما فشلت بسبب تبني الشركات الكبرى لقيود على كميات النفط التي تستورد من الخارج←انظر محمد طلعت الغنيمي: مرجع سابق، ص17.

1- د.محمد الرميحي: المرجع السابق، ص15.

ā - ĭÀÕǦ ǨÖÊÀâ ǗŝÑÕ **Texaco oïl Company :** أنشئت سنة 1902 تاريخ اكتشاف النفط في ولاية تكساس، وقد أورد الأستاذ د.محمد طلعت الغنيمي في كتابه:"البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط" أن تاريخ تسجيل هذه الشركة كان في 1901، ولم تكن ظاهرة للعيان خلال عملية التنقيب والبحث، وبعد اكتشاف النفط في ولاية تكساس Ź العمل على إرساء دعائم هذه الشركة من توسيع دائرة الإنتاج، إلى زيادة الوسائل المادية والتقنية...الخ.

وقد تحصلت هذه الشركة فيما بعد على 50% من حصص مجموعة ارامكو"Aramco "التي تعمل في العربية السعودية، مما سمح لها بالخروج من الدائرة الأمريكية ودخول عالم التجارة العالمية للنفط.

Ǳـ - ĭÀÕǦ ëƺõƺƆ-ƺǌÊÕ ǗŝÑÕ **Socony-Mobil Oil :** تأسست عام 1911 بعد حل إمبراطورية الركفلر، ولها نشاطات في مناطق متعددة من العالم سواء في الأمريكيتين أو في دول الشرق الأوسط وهي: العربية السعودية، العراق، قطر وإيران.

ǻ- ĭÀÕǦ ǆÝƵ **Gulf:** تأسست سنة 1921، ورغم ضخامتها في سنوات الستينيات. فقد Ź شراؤها سنة 1984 من قبل شركة اكسون(شيفرون).

هـ - ëǪǺǾǻ ǗŝÑÕ ǗŝȢ õÀÊÀƵøǪÀ **Standard oïl Of California :** وأصبحت تعرف باسم Socal تأسست سنة 1911، وهي شريكة لشركة تكساكو في اغلب أسواق الإنتاج والتوزيع الأوربية و الآسيوية وذلك تحت اسم "كالتكس Caltex ".

ŝ - øŝǀÀÒ ǻŝǨ Ĭ ĭÕ **Royal Dutch Shell :** أنشئت عام 1907، مقرها بلندن وهي تحتل المرتبة الثانية بعد اكسون في الصناعة النفطية. وفي الحقيقة هي شركة بريطانية-هولندية، حيث تملك هولندا 40% من أسهمها فيما تملك بريطانيا 60% من الأسهم.

ǿ- ǂÀǪ Ĭ ǂǪÀŝÖǂƺȳ **British Pétroleum :** تأسست سنة 1909، أي مباشرة بعد اكتشاف النفط في مسجد سليمان بإيران سنة 1908 كما قلنا سابقا.مقرها في لندن وكانت في البداية تسمى بـ:"الانجلوايرانية"، وتملك الحكومة البريطانية 55% من أسهمها ؛ فيما تملك الأسهم المتبقية الشركات الغربية الأخرى. كما ينحصر نشاط الشركة في ثلاث دول من الشرق الأوسط بصفة أقوى وهي: الكويت، العراق وإيران(1).

1- د.محمد طلعت الغنيمي: مرجع سابق ص37.

كما يضيف الباحثون ظهور شركات قومية منافسة في أوربا الغربية مثل: الشركة الفرنسية للنفط (C.F.P) التي تأسست في1924. وكذا الشركة الايطالية للنفط "ايني E.N.I " التي قامت في 1953 [1].

فنتيجة لسياسة الاحتكار التي انتهجتها شركات النفط العالمية الكبرى Nصوص التوزيع و التكرير في أوربا الغربية أو احتكار التسعيرة، ظهرت ردود فعل قوية من قبل الشركتين الفرنسية والايطالية؛ بل ظهرت شركات أهلية متطفلة داخل أمريكا نفسها مثل: كونتنتال و اركو لمزاþة الشركات الأمريكية الكبرى، بسبب تزايد الطلب على النفط في تلك الفترة وهو ما دفعها للمنافسة من اجل تحقيق الأرباح.

كما تجدر الإشارة إلى انه في مطلع الخمسينات، ظهرت ردود فعل قوية ضد شركات النفط العالمية من قبل الشعوب التي تنتج مادة النفط، وهذا بعد أن تفطنت هذه الشعوب للخسارة التي لحقت باقتصادياتا من جراء است اف ثرواتا الوطنية، بسبب نظام الامتياز الذي هو امتداد للنظام الاستعماري التقليدي.

لقد راحت حكومات هذه الشعوب بعد الحرب العالمية الثانية، تشارك الشركات الكبرى في عقود الامتياز من خلال الإنتاج والتكرير وبالتالي مقاسمة الأرباح، بل نتيجة لانتشار الوعي القومي الوطني قامت بعض الحكومات بإلغاء نظام الامتياز، وهو ما دفع بالدول الـاورة إلى نج نفس السلوك[2].

وعموما يمكن القول أن تنافس هذه الشركات فيما بينها، لا يعني إطلاقا اختلافها في المصالح والتوجهات. فالواقع يثبت أن هناك مصالح مشتركة بين هذه الشركات، وقد لاحظنا كيف تواطأت هذه الأخيرة مع بعضها البعض أثناء المفاوضات التي أجرتا مع العربية السعودية Nصوص عقد الامتياز الذي تحصلت عليه انجلترا في "واحة البريمي" والمناطق الـاورة لها.

3-1 ğlÂĚņ ğÀÕÀÎől ĞĚÛÀÀől ĵl ĞĚGADZ:

تعد الشركات النفطية الكبرى من أقدم المنظمات الدولية وأكبرها حجما وأكثرها تنوعا في النشاط؛ وهي تختلف عن الشركات الوطنية الصغرى من حيث معياري الجنسية والـال الجغرافي.فمن حيث معيار الجنسية تتميز الشركات النفطية الكبرى بتعدد الجنسية، بينما لا تحمل

---

[1]- chems eddine chitour :Pétrole et politique. OP.CIT, P 125-129.

[2] - د.محمد الرميحي: مرجع سابق، ص20.

الشركات الوطنية إلا جنسية الدولة التي يدور في إقليمها نشاط هذه الشركات؛ أما من حيث اﻟ ال الجغرافي، فالشركات النفطية الكبرى هي شركات فوق قومية أي: عابرة للقارات، بينما الشركات الوطنية لا تعدو أن تكون محلية أو إقليمية.

وعموما فان شركات النفط الكبرى العالمية تتميز بما يلي:

1- هي عبارة عن مركب ضخم ذو أنشطة وموارد متشعبة ومتعددة مثل: التنقيب والإنتاج، التخزين، النقل، التكرير والتصنيع، التوزيع، الاستثمار، تنمية الموارد البشرية النفطية، الاستثمار في الأراضي وإعادة استثمار فوائض النفط وغيرها.

2- شركات النفط العالمية لها صلات قوية بالحكومات المحلية والدولية، وبالشركات في اﻟ الات الأخرى والبنوك ومراكز الأبحاث والمعامل؛ وبالتالي فهي منظمات ديناميكية دائمة التطور والتغير.

3- يوجد في منظمات أو شركات النفط عدد كبير من المديرين الفعالين، ومجالس الإدارة ذات السلطات الإدارية والمالية الضخمة، عكس أي شركة وطنية أخرى.

4- تحتاج شركات النفط العالمية إلى خبرات دولية متعددة، ما يجعلها منظمات معلومات Des organisations d'informations؛ حيث تعتمد على حاسوبات الكترونية ضخمة ذات محطات فرعية متصلة بالوحدة المركزية للحاسوب الالكتروني.

5- يتراوح أو يفوق عمرها Rسين سنة، وقد يكون أطول من عمر بعض الدول التي تتعاون معها، كما تتميز باستقرار نسبي اكبر من استقرار بعض الحكومات الغير ديمقراطية، بسبب مداخليها الضخمة وتطبيقها لـموعة من القوانين الدولية والمحلية، ومراقبتها لجميع الأنشطة.

6- لشركات النفط العالمية الكبرى القدرة على التكيف بسرعة مع البيئة المحلية والدولية، ومن ثم النمو و التوسع؛ وهذا لتوفرها على هيكل تنظيمي ضخم، يحتوي على هيئات يمكنها إرساء علاقات تنظيمية، صناعية بل حتى إنسانية فعالة مع الهيئات أو الفواعل الأخرى.

2- إﻢ Î ـ ـ Àء ĄŋŢĉĜ l ǰşǽÕ:

تعتبر النظرية الليبرالية أن ظهور الحركات التجارية، تزامن مع رحلات البحث عن المعادن النفيسة في أوربا ومختلف أنحاء العالم. وتسهيلا منها الحصول على هذه المعادن والموارد الإستراتيجية الأخرى؛ عملت شركات الأعمال والدول إلى إرساء علاقات تعاون فيما بينها، والتي توجت في غالب الأحيان بإنشاء تكتلات اقتصادية، جهوية أو دولية.

ففي مجال الصناعة النفطية ونظرا لندرة التوزيع الجغرافي لمادة النفط على كامل الكرة الأرضية، لجأت الدول والشركات إلى إنشاء منظمات عالمية، احتكرت لنفسها تسيير ومراقبة تكرير، إنتاج وتوزيع النفط خلال فترة استعمار كانت قصيرة بالنسبة لهذه الشركات، ولكنها طويلة بالنسبة للدول المنتجة للنفط، و التي تعرضت لمختلف أساليب الاحتكار والاستغلال لثرواتا من طرف هذه الشركات.

وأمام هذا الاستغلال المباشر- الغير شرعي- لنفط هذه الدول؛ كان رد فعل هذه الأخيرة أن أنشأت هي الأخرى تكتل أو منظمة الأوبك في 10 سبتمبر 1960.

وقد تمكنت هذه المنظمة من إحداث تغييرات جذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك في اتجاه توزيع اعدل للثروة بين الدول المصدرة للنفط والدول الصناعية المستهلكة. وسنتطرق في هذا المبحث إلى ظروف وعوامل نشأة الأوبك، أهداف ومبادئ هذه المنظمة، العضوية داخلها، وأخيرا ندرس الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك.

1-2 ş ـ Àş8 şʒƶlŋÕ ﻢ Î üg l ǰşǽ ـ Õ:

منذ عام 1950 وبعض الدول العربية المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي، وجمهورية ف ويلا تجري اتصالات فيما بينها، على أمل الوصول إلى اتفاق على السياسة النفطية التي يجب إتباعها في كل منها حيال شركات النفط التي تعمل في أراضيها.

وكان من المعلوم أن الشركات الكبرى العاملة في ف ويلا هي نفسها الشركات التي تسيطر على امتيازات النفط في منطقة المشرق العربي. ففي هذه الفترة قامت ف ويلا بإرسال بعثة مكونة من رجال النفط إلى الشرق الأوسط- وبالضبط إلى العراق-، حيث شرحت هذه البعثة لرجال الحكومة العراقية الطرق المتبعة لإنتاج النفط في ف ويلا، كما حثتها على ضرورة تنسيق السياسة النفطية بين البلاد المنتجة في المشرق العربي، وبين المنتجين والمصدرين في منطقة البحر الكاريبي (ف ويلا،

كولومبيا، ترينيداد[*]. نظمت حكومة فـ ويلا بعد ذلك في صيف 1951، مؤتمرا للنفط الأهلي الفـ ويلي دعت إليه بعض رجال النفط العرب والإيرانيين، وتعرف رجال النفط العربي على ما هو جاري العمل به في فـ ويلا ثم عادو إلى بلادهم، وقد تبلورت في أذهانم فكرة التعاون بين منتجي النفط في منطقة البحر الكاريبي، والمنتجين في منطقة الخليج العربي؛ واستمر الاتصال بين المنطقتين عن طريق تبادل الزيارات.

والملفت للنظر هنا هو اهتمام فـ ويلا بما يحدث في صناعة النفط في منطقة الخليج العربي رغم أنا جمهورية تقع في قارة أمريكا الجنوبية. إن ذلك يرجع إلى كون فـ ويلا تعتمد على النفط كمورد أساسي في دخلها؛ حيث يشكل هذا المورد ½ 19% من الدخل العام لفـ ويلا، كما أن صادراتا السنوية من النفط الخام ومنتجاته بلغت آنذاك 1.142.500.000 برميل[1]. ولما بدا الإنتاج والتصدير في المشرق العربي وإيران بكميات كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، تأثرت مبيعات فـ ويلا بسبب هذا الغزو؛ وكانت الشركات تفسر هذه الظاهرة لفـ ويلا بزيادة مؤقتة لصادرات بعض الدول.

في الحقيقة كانت هذه الشركات تضغط على دول المشرق العربي لزيادة إنتاجها، لاسيما بعد زيادة تكاليف النقل في 1956 بعد غلق قناة السويس. وقد صاحب ذلك نقص في إمدادات النفط، وهو ما دفع بالشركات الاحتكارية إلى إنفاق أموال باهظة للبحث والتنقيب عن النفط في مناطق أخرى كدول شمال إفريقيا العربية(ليبيا والجزائر). وتعويضا لهذه النفقات الضخمة؛ سعت الشركات إلى زيادة الأرباح الناتجة عن النقل، التكرير والتوزيع. كما ضغطت على دول المشرق العربي للزيادة في الإنتاج، وهو ما أدى إلى إغراق السوق النفطية العالمية؛ مما نتج عنه انخفاضا في الأسعار سنة 1959 سبب نقصا في دخل حكومات البلاد المصدرة للنفط.

نتيجة هذه الأزمة؛ وجدت فـ ويلا نفسها مضطرة للاتصال المباشر بحكومات دول منطقة الشرق الأوسط من اجل اتخاذ سياسة موحدة حيال الشركات. فدعت حكومة فـ ويلا في عام 1959 إلى إرسال مندوبين عنها لحضور مؤتمر البترول العربي الأول الذي نظمته جامعة الدول العربية، والذي عقد بالقاهرة في شهر أفريل من نفس العام.

---

*- اتبعت فنزويلا طرق مكنتها من الحصول على أكثر من 50% من صافي أرباح الشركات العاملة في بلادها. أي حوالي 61 سنتا عن البرميل الواحد، في الوقت الذي نجد فيه العراق لا يتحصل سوى على 33 سنتا عن البرميل الواحد.انظر: مجلة النفط والغاز العربي.عدد3 ، نوفمبر 1965 ، ص13-17 .

1 - عبد الله الطر يقي: مرجع سابق. ص201 .

جاء الوفد الف ويلي إلى هذا المؤتمر برئاسة وزير النفط آنذاك السنيور جوان بابلو بيرس الفونسو Juan Pablo Pérez Alfonso وعدد كبير من معاونيه. وفي اجتماع غير رسمي ضم مندوبين عن بعض البلاد العربية، إيران، ﻓ ويلا وكذلك مندوبين عن الجامعة العربية؛ Ź إعداد مذكرة ليأخذها كل مندوب إلى حكومته، حيث أيد المجتمعون في هذه المذكرة فكرة تكوين منظمة للدول المصدرة للنفط تحافŞ على مصالحها ويمكن عن طريقها تبادل المعلومات، الأشخاص وكذلك التعاون لدراسة التطورات في الأسواق العالمية، أسعار النفط الخام ومنتجاته. ومحاولة وضع نظام لتقنين الإنتاج في كل بلد، بحيث يتناسب الإنتاج في جميع المناطق مع الطلب على النفط في الأسواق.

وفي مارس 1960 اقترح المجلس الاقتصادي للجامعة العربية- من خلال المؤتمر العربي الثاني للنفط- مشروع تحضير دراسات حول المسائل النفطية؛ حيث جاء في المادة الثالثة من المشروع مايلي:

" [illegible] ".(1)

ثم في أوت 1960 وجهت دعوة من العراق لاعضاء الاوبك؛ فاجتمع في العاصمة العراقية - ما بين 10 إلى 14 سبتمبر- ممثلون عن كل من السعودية، العراق، الكويت، إيران وﻓ ويلا؛ وŹ الإعلان في ناية المؤتمر عن قيام منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)(*) .واتفق الأطراف على أن يكون مركزها الرئيسي في مدينة "فينا" النمساوية لقرب الموقع من أهم الأسواق العالمية للنفط(غرب أوربا)؛ ولكونـا متوسطة بين ﻓ ويلا والشرق الأوسط.

كما اقر المؤتمر الوزاري الثاني المنعقد في العاصمة الف ويلية كاراكاس بتاريخ 21 جانفي 1961 – في قراره رقم 6/2 – دستور المنظمة. وعموما هناك مجموعة من العوامل، أدت إلى إنشاء منظمة الأوبك نذكر منها ما يلي:

1- د.أيان سيمور: مرجع سابق، ص63.
*- تمثل هذه الأحرف الكلمات الأولى من اسم المنظمة بالانجليزية وهي: Organisation of Pétroleum Exporting Countries

1- الصراع الدولي الإيديولوجي الذي كان سائدا بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي وتنافسهما حول مناطق نفوذ؛ حيث وقع العالم الثالث ضحية صراعهما وأطماعهما، مما استدعى þاية مصالح الدول الصغيرة في إطار تكتلي.

2- تنامي الوعي القومي بعد الحرب العالمية الثانية لدى شعوب العالم بضرورة þاية حقوقها الشرعية، زيادة إلى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق سيادة الدول على ثرواتا الوطنية؛ فاقتنعت الدول بإنشاء تنظيمات أو تكتلات دولية تحمي مصالحها[1].

3- قيام دول ضد نظام الامتياز الاحتكاري الذي تمارسه الشركات الكبرى ومن بينها المكسيك التي قامت بتأميم مواردها في عام 1938، مما أعطى دفعا قويا لف ويلا.

- 1948: قانون مناصفة الأرباح الف ويلي.
- 1953: أزمة مصدق في إيران[*].
- 1956: تأميم قناة السويس في مصر...الخ.

4- اقتناع الدول المصدرة بان انقسامها على تنمية صادراتا النفطية، هو من أهم العوامل التي مكنت الشركات الكبرى من السيطرة على الصناعة النفطية وقنوات توزيعها.

2-2 أهدا8 ÙåÂĢņ§ Õĭ§ĵl:

حددت منظمة الأوبك أهدافها ومبادئها على النحو الآتي:

2-2-1 ĵأهدا8: وتتمثل فيما يلي[2]:

أ- المحافظة على الأسعار الثابتة للنفط بعيدة عن كل تذبذب لا ضرورة له.

ب- تحديد الإنتاج للمحافظة على مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

ج- اتخاذ موقف جماعي حيال الشركات المنتجة للنفط، و ذلك من خلال تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء، وذلك بغية توفير أفضل السبل لحماية مصالحها مجتمعة أو بصفة انفرادية.

د- إتباع إستراتيجية تمكن من الاستفادة بعائدات النفط في تنمية اقتصاديات الدول المنظمة.

---

[1] - د. محمد مغربي: السيادة الدائمة على مصادر النفط. دار الطليعة، ط1، بيروت، 1973، ص22.

[*] كان النفط وحده سببا للتدخل الامريكي لإقصاء الدكتور مصدق في إيران عام 1953، لأنه حاول تأميم شركات النفط. كما كان النفط إلى- جانب إسرائيل- من أسباب تدخل أمريكا عام 1967 لإسقاط عبد الناصر. انظر رضا هلال: لعبة البتر ودولار.. سينا للنشر، ط1، القاهرة، 1992،ص137.

[2] - مانع سعيد العتيبة: الأوبك والصناعة البترولية.. مطابع التجارة والصناعة، ط2 ، بيروت، 1974، ص76.

2-2-2 ĞŧŢÀţl ÙẩÀĜŋ[1] :

اعتمدت المنظمة على مجموعة من المبادئ ذكرت على شكل مواد قانونية في دستورها ونجد منها:

ĝẩÀţl 03: تعمل المنظمة على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها وعلى الإخلاص بالتزاماتم وفقا للقانون الأساسي للمنظمة.

ĝẩÀţl 05: اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية.

ĝẩÀţl 08: إذ نجد في الفقرات منها:

أ- لا يمكن للدول الأعضاء الانسحاب من المنظمة، إلا بإخطار مسبق تقدمه للمؤتمر ، ويدخل ذلك الإشعار حيز التنفيذ في رزنامة السنة المقبلة، على أن يكون قد استوخ كل مستحقاته المالية الخاصة بالعضوية.

ĝẩÀţl 12:

أ- يعقد المؤتمر دورتين عاديتين في السنة،ويمكن لدولة عضوه، المطالبة بعقد دورة استثنائية عن طريق إشعار الأمانة والرئيس بموافقة الأغلبية البسيطة من الأعضاء.

ب- تلتزم كل دولة عضو على أن تمثل في كل المؤتمرات ولذا فان نصاب ¾ من الدول ضرورة الانعقاد المؤتمر.

ج- لكل دولة عضو صوت واحد وكل قرارات المؤتمر تؤخذ بالإجماع ما عدا تلك الخاصة بالقضايا الإجرائية، وتصبح القرارات سارية بعد 30 يوما من انتهاء الاجتماع.

ĝẩÀţl 13: ينعقد المؤتمر في مقر المنظمة كما يمكن أن ينعقد في أية دولة عضو.

كما سطرت منظمة الأوبك في مؤتمرها التأسيسي في 1960 مجموعة من القرارات هي بمثابة النظام الأساسي لها، واهم ما جاء من قرارات المؤتمر، القرار رقم 1-7 الذي ينص على :

1- الأعضاء لا يمكن أن يظلوا مكتوفي الأيدي إزاء الموقف الذي اتخذته الشركات النفطية في تنفيذ تعديلات الأسعار.

2- أن يطلب الأعضاء من الشركات المحافظة على ثبات الأسعار، وإبعادها على التذبذب الغير لازم.

---

[1] - www.OPEC.Org

3- إذا ما فرضت أي عقوبات من قبل أي شركة ذات مصلحة ضد واحد أو أكثر من البلدان الأعضاء، بصورة مباشرة أو غير مباشرة- نتيجة لتطبيق أي قرار جماعي يتخذه المؤتمر- فلا يحق لأي عضو آخر أن يقبل عروض من تلك الشركات بمعاملة أفضل.

3-2 ŌǂşǰlǴŧŢẤ ŌǹlẢ ǴẬʐȒẎǒl :

العضوية في منظمة الأوبك على نوعين كاملة ومشاركة. والأعضاء الكاملون هم الأعضاء المؤسسون للمنظمة؛ الذين مثلوا في مؤتمر بغداد والذين وقعوا على الاتفاقية الأصلية لإنشاء المنظمة (العراق،السعودية،الكويت،فـ ويلا وإيران).

كما يشمل هذا الوصف كذلك الدول التي يوافق المؤتمر على طلب انضمامها إلى عضوية المنظمة. و لابد من توافر شروط ثلاث لكي تحصل دولة أخرى خلاف الدول المؤسسة على العضوية الكاملة في المنظمة، إذ لا بد من أن تكون مصدرة للنفط الخام بكميات وفيرة ولها مصالح تماثل أساسا مصالح البلدان الأعضاء. كما انه لا بد من موافقة أغلبية ¾ الأعضاء كاملي العضوية، بما في ذلك موافقة جميع الأعضاء المؤسسين على طلب الدولة المعنية(المادة 07 فقرة03).

وقد انضمت قطر كعضو كامل العضوية إلى المنظمة بعد نحو أربعة أشهر من تأسيسها. وذلك بعد القرار الذي اتخذته المنظمة رقم 4/2 عام 1961 .

أما العضوية المشاركة فهي تعني الدول التي لا تنطبق عليها الشروط السابقة، والتي يجوز قبولها كعضو مشارك طبقا لشروط يحددها المؤتمر. بشرط حصولها على موافقة تصويتية مماثلة لتلك المطلوبة للقبول في العضوية الكاملة.

وقد انضمت ليبيا واندونيسيا إلى المنظمة بموجب قرار 31/4 عام 1962، كما انضمت أبو ظبي(1) والجزائر(2) ونيجيريا(3) والإكوادور التي قبلت أولا كعضو مشارك بموجب قرار154/34 عام 1973 ثم تحولت إلى عضو كامل(4) . كما انضمت الغابون إلى المنظمة بصفة عضو مشارك في 1973 بموجب قرار رقم 162/36، ثم كعضو كامل العضوية(5).

1- القرار 14-83 عام 1968 وقد تحولت عضوية أبو ظبي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب قرار167/37 عام 1974. بعد انضمام أبو ظبي إلى هذه الأخيرة.

2- القرار 101/18 عام 1969 .

3 - القرار 134/24 عام 1971 .

4- القرار 161/36 عام 1973

5- القرار 179/44 عام 1975.

ونشير إلى أن كل من الإكوادور و الغابون انسحبتا عام 1993، 1995 على التوالي ليستقر عدد الأعضاء حاليا على 12 عضوا. وتجري المفاوضات حاليا بشان انضمام مصر إلى المنظمة (انضمت أنغولا في فيفري 2007).

وعلى هذا الأساس فان المنظمة تضم في عضويتها دولا تنتمي إلى كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، غير أن الدول العربية تشكل العدد الأكبر من بين هذه الدول.

كما يجوز الانسحاب من عضوية المنظمة بشرط إخطار المؤتمر مسبقا، ويسري مفعول هذا الإخطار في مطلع السنة التقويمية التي تلي تاريخ تسلمه من قبل المؤتمر، على أن يكون العضو الذي يرغب في الانسحاب قد أوź حينئذ Ǻميع التزاماته المالية الناجمة عن العضوية(المادة:08)

:Õ_ê§ĵİ Ğ_ŧŢĂţ Ư_ŧĔŢĂǪöİ ÖÖĔŢİ 4-2

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك من ثلاث أجهزة رئيسية وأخرى فرعية وهي كالآتي:

:Ā_____ǭûţİ 1-4-2 هو السلطة العليا للمنظمة، ويتألف من وفود من البلدان الأعضاء، ويجوز أن يضم الوفد مندوبا واحدا أو أكثر وكذلك مستشارين ومراقبين. ويترأس وزراء النفط عادة وفود بلادهم لدى المؤتمر. ويكتمل النصاب لعقد أي مؤتمر بحضور ¾ ممثلي البلدان الأعضاء. ولكل عضو كامل العضوية صوت واحد. وتتخذ جميع قرارات المؤتمر، باستثناء القرارات المتعلقة بالأمور الإجرائية، بالموافقة الجماعية لجميع الأعضاء كاملي العضوية(*).

ويعتبر التكييف مسألة موضوعية. بمعنى انه إذا أراد احد الأعضاء أن يحول دون صدور قرار من المؤتمر في مسألة معينة، فما عليه إلا أن يتمسك بأنا مسألة موضوعية أو غير إجرائية(1). وهو ما يفسر عجز المنظمة في كثير من الأحيان عن اتخاذ أي قرارات ذات دلالة في مسألة برمجة الإنتاج.

يجتمع المؤتمر مرتين سنويا، غير انه يجوز بشروط خاصة عقد اجتماعات طارئة للمؤتمر(المادة:12)، وينتخب المؤتمر رئيسا مناوبا(المادة:14).

كما يتمتع المؤتمر بمهام واسعة ذكرت في المادة 15 وهي:

- رسم السياسة العامة للمنظمة ووضع السبل والوسائل المناسبة لتنفيذها.

---

*-المادة:11 من ميثاق الأوبك.

1 - محمد سامي عبد الحميد: المنظمات الدولية.. مؤسسة الثقافة الجامعية، ط4، [د.م.ن]، 1973،ص111-113.

- البحث في طلبات الانضمام إلى عضوية المنظمة وإقرار تعيين أعضاء مجلس المحافظين والمصادقة على أية تعديلات للنظام .
- تعيين رئيس مجلس المحافظين والسكرتير العام لها.
- النظر والبث في طلبات ميزانية المنظمة التي يقترحها مجلس المحافظين.

2-4-2 ƒ_ŸÈ ǂǻ_ŢƘ: يتألف هذا الـلس من المحافظين المرشحين من قبل الدول الأعضاء والذين حصلوا على موافقة المؤتمر، ويجتمع الـلس بمجرد بلوň النصاب $2/3$ من الأعضاء المحافظين، ولكل محافṢ صوت واحد، تتخذ القرارات في الـلس بالأغلبية البسيطة وتمتد فترة عهدتم سنتين، يجتمع الـلس مرتين في السنة ويعقد دورة استثنائية بطلب من رئيس الـلس أو بطلب من $2/3$ من أعضائه أو بطلب من الأمين العام.

ɱ___ŤǺȳ lŎ___ŸÈ:

- إدارة شؤون المنظمة وتنفيذ قرارات المؤتمر.
- ينظر ويبث في أية تقارير يقدمها السكرتير العام، ويقدم التقارير والتوصيات إلى المؤتمر حول شؤون المنظمة.
- يعد ميزانية المنظمة السنوية، ويقدمها للمؤتمر من اجل المصادقة.
- يدعو المؤتمر للانعقاد بدورة استثنائية ويحضر جدول أعمال المؤتمر، ويترأس مجلس المحافظين رئيس يعينه المؤتمر.

وتكمل مهام رئيس الـلس في:

- رئاسة الـلس خلال اجتماعاته.
- تحضير اجتماعات الـلس.
- تمثيل الـلس في المؤتمر والاجتماعات الاستشارية.

3-4-2 lǰɱ__ǺφǦ lȍȞǺɱ_Ǧ (lȍȆȮȀǩǺǿʌǦ):

تتولى المهام التنفيذية للمنظمة بتوجيه من مجلس المحافظين(*). وهي تتألف من الأمين العام ونائبه وما يلزم من موظفين. والأمين العام هو المخول له قانونا صلاحية تمثيل المنظمة وهو أعلى موظف مسئول في الأمانة، ويدير شؤون المنظمة طبقا لتوجيهات مجلس المحافظين. وللمؤتمر أن يعين الأمين

* - المادة 25 من دستور المنظمة.

العام من بين رعايا احد البلدان الأعضاء لمدة3 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة وللمدة نفسها(المادة:28). ويعين الأمين العام رؤساء ومدراء الأقسام بموافقة مجلس المحافظين، كما ويعين موظفي الأمانة بعد ترشيحهم من قبل حكوماتم المعنية أو عن طريق التعيين المباشر وفقا لنظام خدمة الموظفين. ويراعي الأمين العام عند إجراء هذه التعيينات التوزيع العادل للمناصب على رعايا الأعضاء.

هذا ويعتبر موظفو الأمانة العامة موظفون دوليون لهم صفة دولية، وعليه فإنم لا يتلقون أثناء أدائهم لواجباتم تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارج المنظمة(المادة:32).

يلاحظ أن الأمين العام للأوبك لم يلعب دورا ملموسا كما هو الحال بالنسبة للأمناء العامين لبعض المنظمات الدولية الأخرى وعلى رأسهم الأمم المتحدة، ويرجع ذلك إلى قصر المدة التي يقضيها الأمين العام في منصبه، والعدد المحدود للدول الأعضاء في المنظمة وحرصها على عدم التنازل عن أي من صلاحياتا إلى الأمين العام [1].

أما الأجهزة الأخرى الفرعية فتتمثل في:

:ϙẤШɉl ģÀ_ƋƖấ -ʼn

وتتمثل مهامها في:

- تنفيذ برامج متواصلة الأبحاث تتطابق وحاجات المنظمة.
- التركيز على مواضيع الطاقة ومراقبة تنبؤ وتحليل تطورات الصناعة الطاقوية والبتروكماوية وتقييمها.
- تحليل المسائل المالية الاقتصادية المتعلقة بالأمور النقدية وصناعة النفط الدولية.
- الحفاǓ على الأرشيف والمعلومات(*).

:Ğ_Ɒǿlǻql ȯȦ_ƫȝɉlş ƙ_Ȧşʐţl ɉşǘ_ȉ ģÀ_ƋƖấ -ā

تعمل هذه الدائرة على دراسة ومواجهة السياسة العامة، والعلاقات الاقتصادية المتبعة في الصناعات النفطية بين الدول، وتقديم الخدمات الإدارية لكافة اجتماعات المنظمة والاهتمام بإدارة

---

1 - صالح جواد الكاظم: المنظمات الدولية. بغداد، [د.ت.ن]،ص425.

*- يتكون هذا القسم من: - شعبة دراسات الطاقة.
- شعبة الاقتصاد والمال.
- شعبة تزويد المعلومات المكتبية ووحدة الإحصاءات.
- فرع الكمبيوتر.

شؤون الموظفين، المحاسبة، الإدارة الداخلية ومراقبة التغيرات الطارئة على صناعة النفط العالمية والإحاطة بها.

:ĞĔņϒ_ _ʒql ĝÀ_əlɗl -ž

تقوم بالتركيز على آراء ووجهات نظر منظمة الأوبك قصد التوصل لفهم صحيح لأهداف وجودها.

تتولى هذه الدائرة نشر المطبوعات وتوزيعها وإقامة الاتصالات مع العالم الخارجي لتوضيح السياسات والأهداف المتبعة من طرف المنظمة.

:ÿÀĦöl ƙņɟl ÆĒϙÒņ -å

يقوم هذا المكتب بتقديم المساعدة التنفيذية للامين العام في مجال الاتصال بالحكومات والمنظمات والوفود وإعداد الاحتجاجات.

:ĞĔɱζϕÀÕöl ɹʂúÎöl ĝɖǵʂ -ـه

تتولى إعداد الدراسات والتقارير القانونية بغرض التأكد مما يتوافق مع مصلحة المنظمة والدول الأعضاء.

: Ğ_ʌåÀ_ÔϘɇɼl Ğ_ʌDzŸöl ÈŸf -ʂ

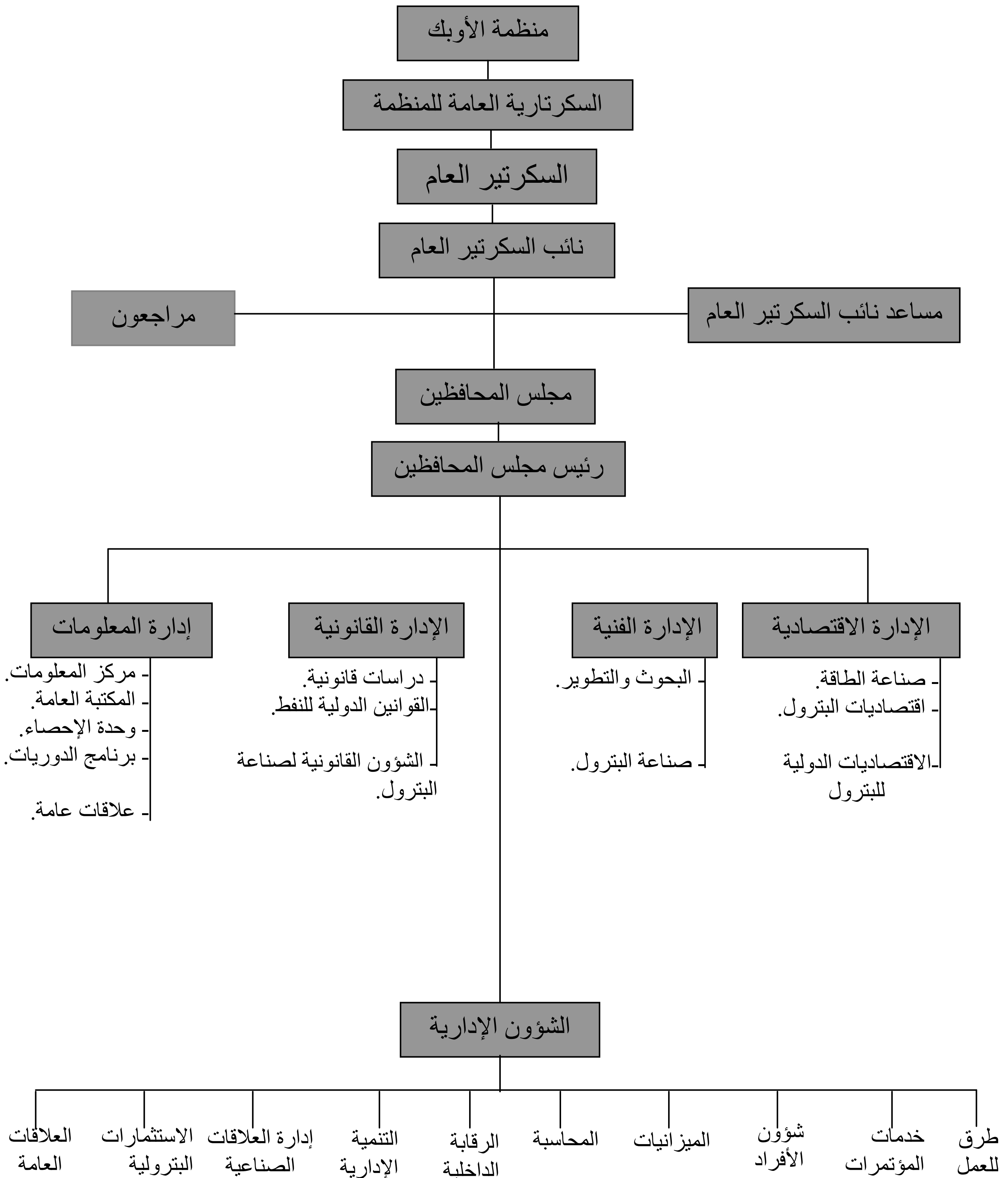
جاء بموجب انعقاد المؤتمر السابع في جاكرتا بين 23و28 نوفمبر 1964 نص القرار 22/04 بهدف مراقبة أسعار النفط، وتم الموافقة على هيكلة اللجنة في المؤتمر الثمن المنعقد في 16 أفريل كهيئة متخصصة دائمة تتألف من ممثلين، ومهامها(1):

- جمع المعلومات المطلوبة عن طريق الاتصال بالهيئات الخاصة والعامة في صناعة النفط.
- تقديم تقارير شهرية للبلدان الأعضاء عن عملها وتوصيات.
- إعادة التوازن بين العرض والطلب وتحقيق أسعار ثابتة.

والشكل أو المخطط الآتي يوضح بدقة الهيكل التنظيمي للمنظمة:

1 - د.محمد مغربي: مرجع سابق، ص135.

Õëşǰl Ğ‗ŧŢĄţ Ůŧ‗ĘŢĄǫĭl Ō‗‗ŌĚŢl



المصدر: د.فريد النجار: إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، قراءات استراتيجية: الدار الجامعية - الإسكندرية، 2006، ص 210.

3- ǦĚDžĚǩÏÄǪèļ Ŏêşǂl Ž ÈĚÊǩ Ä_ÀÅÔl Ù_:

إن السبب الرئيسي في إقامة الأوبك هو عدم التوازن بين العرض والطلب الذي واجهته صناعة النفط أكثر من 15 سنة قبل نشأة الأوبك، مما اثر على الأسعار. وسعيا منها للمشاركة إلى جانب الشركات النفطية والدول المستهلكة في تحقيق التوازن بين العرض و الطلب على النفط، لجأت منظمة الأوبك إلى استعمال القوة. لكن ليست القوة بمفهومها العسكري المعهود لدى أنصار الطرح الواقعي التقليدي. فالقوة المراد الحديث عنها في هذا المقام. هي القوة التي حدد مفهومها من طرف " Kenneth Walt's" – مؤسس الواقعية الجديدة- على أنا نيل الاستقلالية في السلوك، وإحراز التوازن على المستوى الدولي.

ولقد اعتمدت منظمة الأوبك على القوة التفاوضية في تسعير النفط وتحقيق مصالحها، مستبعدة في ذلك القوتين العسكرية والمالية. باعتبار أنا كانت ضعيفة في هذا الال أمام الشركات الاحتكارية النفطية والدول المصنعة الكبرى، لاسيما وان دول المنظمة (الأوبك) حديثة العهد بالاستقلال.

إن منظمة الأوبك اعتمدت في تسعير النفط على إستراتيجية تقوم في مجملها على" مبدأ التدرج". وذلك بالمشاركة في عقود الامتياز من خلال الاعتماد على مبدأ "تغير الظروف والأوضاع". ثم القيام بتنفيق الريع . وأخيرا القيام بسلسلة من التأميمات على حقول النفط عرفتها مختلف دول المنظمة.

وقبل التطرق إلى شرح هذه الإستراتيجية، ارتأينا أن نحدد تعريف أسعار النفط وأنواع الأسعار. ثم نتطرق إلى الطريقة أو الإستراتيجية التي اعتمدتا الأوبك لتسعير النفط.

1-3 ǨÄ_ȞǨ ZÄÈè Ù_ÀÅÔl ǭşǭzʒl_ȼ:

1-1-3 ZÄÈǪÔl ǿÅÈèǘ ÙÀÅÔl:

يتراوح سعر النفط الخام من الناحية النظرية بين حدين أدنى وأقصى. ويتقرر الحد الأدنى النظري على أساس نفقات الإنتاج مضافا إليها قدرا من الربح لرأس المال المستثمر. أما الحد الأقصى النظري فهو يتحدد على ضوء الطلب على منتجات النفط المكررة. والسعر التوازني أو سعر السوق هو السعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من النفط الخام[1].

---

[1]- د.محمد يوسف علوان: مرجع سابق، ص 162.

ويمكن نزول سعر النفط الخام إلى الحد الأدنى عن طريق المنافسة. كما يمكن أن يتم صعوده إلى الحد الأعلى نتيجة الاحتكار.

وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الذي يساوي 159 لتر كما ذكرنا ذلك عند تحديد المصطلحات، كما يمكن أن تحسب بالطن المتري الذي يعادل7-8 برميل. ويراعي في ذلك درجة كثافة النفط(*).

ففي النفط الخفيف نجد الكثافة متدنية جدا. ووحدته تتراوح بين 20 إلى 44 °Api فاستخراجه (النفط) يكون سهل بحكم ضعف الكثافة وقلة التكلفة. وبالتالي يكون السعر مرتفعا، وهذا النوع من النفط متواجد في الجزائر.

أما كثافة النفط الثقيل تتراوح ما بين 10-Api20°، وكثافة النفط ما فوق الثقيل تكون أكبر من 10 Api° (Api° 10 >) ويكون النفط في هذه الحالة على شكل صخور.

ملاحظة:
10°Api= 1dm^3/ kg (densité d'eau douce).
50°Api = 0.78dm^3/kg

Voir: Alain perrodon: quel pétrole demain ? Op.Cit, page des symboles.

2-1-3 ţlzºÛ øÅǨèÛ :ÙÀÅôl

Û- ÀǨÊôl ţlŸǨȸ: **posted prices** السعر المعلن من الناحية النظرية هو السعر الذي يجب أن يدفعه أي مشتري لأي خام في مكان البيع. ولكن هذا السعر ظل في الواقع سعرا نظريا لا يتفق والحقيقة، وكان يتم على أساسه احتساب عوائد الدول المنتجة للنفط من إتاوات Royalty وضرائب على الأرباح Income Tax، وذلك قبل سيطرة الدول المنتجة على صناعة النفط.

ā- ÀǨè ÀzÊôl şÛ ÀǨÊôl ƱÖɆÖΣl: **Market Prices** هو السعر التجاري الذي يتفق عليه بين وكيلين اقتصاديين كل منهما مستقل عن الآخر، أو هو السعر الذي يكون حصيلة صفقات تجري بين أطراف تتمتع باستقلال تام فيما تتخذه من قرارات بشان انجاز صفقة معينة وبسعر معين. وقد

*- نقصد بالكثافة " La densité" هي كثافة الماء الهادئ والتي تحسب بـ وحدة Api° (American Pétroléum Institut)

كانت الأسعار الحقيقية تقدر بمقدار 15-20% عن الأسعار المعلنة التي يتم على أساسها احتساب عائدات الدول المصدرة[1].

ǯ- ÀĤè ŎĀζΗυϘỏl: هو السعر الذي يتفق عليه حين بيع الخام من شركة إلى شركة أخرى في نفس الموعة، ومثال ذلك: أن تبيع اسو ليبيا الخام لاسو للنقل التي تبيعه بدورها إلى اسو فرنسا. وفي تحديد أثمان التحويل هذه تدخل عوامل شتى في الاعتبار منها العوامل السوقية وقوانين الضرائب في البلاد التي تنتمي إليها الشركات الأم والبلاد التي تزاول عملياتا فيها[2].

ǻ- ÀĤè āζζ ÀĤèş Ζ₤è: سعر فوب Free On Board (FOB) وهو سعر التصدير الذي لا يدخل فيه سعر النقل.

أما سعر سيف Cost. of Insurance and Freight(CIF) فهو السعر الذي يدفع وقت الاستيراد ويشمل تكاليف النقل والتأمين.

هـ - ÀĤÊől bǻǰl ĞĀŁΗυΫő şǚ øĀĤèǰl øŕĚǂ **Floor Price**: وقد دعت إليه أمريكا في نطاق الوكالة الدولية للطاقة التي أنشأت بمبادرتا في أعقاب قرارات المقاطعة التي صدرت عن وزراء النفط العرب بالكويت في 17 أكتوبر 1973. وهو عبارة عن السعر الذي تلتزم به الدول التي تقبله بعدم إدخال نفط في أراضيها دونه أو يقل عنه. ويستهدف هذا السعر تشجيع الاستثمارات المكلفة التي تقوم با بعض الدول الأعضاء في الوكالة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية سواء في مجال تطوير مصادر جديدة للطاقة (الطاقة النووية) أو التوصل إلى احتياطات نفطية جديدة (خاصة في ألاسكا وبحر الشمال)[3]. أي: أن أمريكا تحقق في ذلك مصلحة ثنائية.الأولى تتمثل في الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط بسبب نقص الكميات التي تدخل إلى دول الوكالة الدولية للطاقة، والثانية تتمثل في الاستفادة من التكنولوجيا النووية التي تسعى دول الوكالة لاستعمالها من اجل تعويض النقص في إمدادات الطاقة، لاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكية هي عضو في الوكالة.

2-3 ǚÀǜ ǰşŌ Ž ĸĤÊK ǀÀǚ:

اعتمدت الأوبك "مبدأ التدرج" في تسعير النفط، حيث كانت تبحث عن تحقيق التوازن بين العرض والطلب مرحلة بمرحلة، ومرت الإستراتيجية التي اتخذتا بمايلي:

---

1 -Denis Bouchard : Le jeu mondial des pétroliers. Paris, Seuil collection société. 1970, P 118.

2 - ساهر محمد يحي: أسس تسعير النفط الخام. مجلة نفط العرب، العدد7، [د.م.ن]، 1973، ص19.

3 - د. محمد يوسف علوان: مرجع سابق، ص 169

1-2-3 ãÀÆ0ŋ,ɾl åʐÖ3 Ž ĞÕøÀ Î ţl:

إن سعي الأوبك لتحقيق التوازن بين العرض والطلب ليس بالأمر السهل لاسيما في ظل سياسة الاحتكار. لأنه تدخل في قرارات الأسعار كل من الاعتبارات السياسية والاقتصادية على السواء، وحين كانت شركات الكارتل النفطي هي المصدر الوحيد لهذه القرارات، فان العرض والطلب كما يقول "ادلمان" لم يكن لهما علاقة مع عالم أسعار النفط. ويرجع ذلك إلى صعوبة تطبيق قوانين العرض والطلب في ظل سيادة الاحتكار[1].

لقد حظي موضوع المشاركة في الامتيازات بأهمية متزايدة منذ المؤتمر العشرين للمنظمة عام 1969 . وقد تقدمت لجنة وزارية أنشأها المؤتمر عام 1970 بدراسة إلى المؤتمر الرابع والعشرين للمنظمة المنعقد في فينا عام 1971 وصدر عن هذا المؤتمر الأخير قرار رقم 135/24 يحث الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات سريعة نحو التنفيذ الفعال لمبدأ المشاركة في الامتيازات النفطية القائمة حينئذ.

وبعد مفاوضات طويلة ومكثفة استمرت تسعة شهور بين وزراء الدول الاعضاء في المنظمة ومجموعة من شركات النفط، بالإضافة إلى مفاوضات تالية بين الشيخ اߊد زكي اليماني نيابة عن دول الخليج وجورج بيرسي النائب الأول لرئيس مجلس إدارة شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي نيابة عن الشركات. توصل الجانبان إلى إبرام الاتفاقية العامة المشاركة في نيويورك في 25 أكتوبر 1972 [2].

ونصت الاتفاقية على أن تبدأ مشاركة الدول في الامتيازات القائمة فيهابـø 25% وذلك اعتبارا من أول جانفي 1973، وترفع هذه النسبة تدريجيا اعتبارا من أول عام 1978 بمقدار05% سنويا إلى أن تصل إلى 51% في أول عام 1982.

ولم تتوقف نسبة المشاركة عند هذا الحد أمام طموحات دول المنظمة في مشاركة اكبر. فقد امتنع مجلس الأمة الكويتي في عام 1973 عن التصديق على الاتفاقية بصيغتها السابقة وذلك بعد مطالبة الصحافة المحلية وعدد من أعضاء الـلس بتأميم النفط على غرار ما حدث في الجزائر وليبيا والعراق، وعلى اثر ذلك قامت الحكومة الكويتية بالتفاوض من جديد مع شركتي جلف والبترول البريطانية المالكتين لشركة نفط الكويت K.O.C ، وتوصل الطرفان إلى إبرام اتفاق جديد في 29

---

1 - Adelman: The World Of Petroleum Market. Baltimore and London, the John Hopking Univ press, 1972, P 204.

2 - مروان اسكندر : الدعم النفطي العربي من مؤتمر الخرطوم عام 1967 إلى مؤتمر الكويت وبيروت. 1973، ص153 وما يليها.

جانفي 1974. والذي نص على أن نسبة المشاركة تكون بـ 60%. مما جعل الدول الأخرى تعيد مفاوضاتا، حيث توصلت قطر في 20 فيفري 1974 إلى اتفاقية مشاركة جديدة مع مالكي شركة نفط قطر ومع مالكي شركة شل لقطر وبنفس النسبة(60%). كما أبرمت السعودية اتفاق جديد للمشاركة بنفس النسبة مع شركة ارامكو عام 1974 . وفعلت أبو ظبي ذلك في 02 سبتمبر 1974 مع شركة نفط أبو ظبي المحدودة[1]...

2-2-3 [illegible]:

لقد عرفت البلاد المنتجة للنفط- خاصة منها دول الأوبك- سلسلة من التأميمات بغرض استرجاع سيادتا الكاملة على صناعتها النفطية. وبالتالي تحقيق الحرية والاستقلالية في تسعير النفط. ومن ثم تحقيق التوازن على المستوى الدولي كما يقول أنصار الواقعية الجديدة.

وتعود أول تجربة لتأميم النفط إلى دولة إيران. حيث أن برلمان إيران صادق بمجلسيه في 15و 20 مارس 1951 على مشروع قانون لتأميم صناعة النفط في جميع أنحاء البلاد، كما صدر في 02 ماي من نفس العام قانون تكميلي بعنوان:" قانون تنفيذ تأميم صناعة النفط".

لكن التأميم الإيراني فشل حيث واجهت إيران صعوبات لاسيما مع بريطانيا، فقاطعت الشركة المؤممة وبقية الشركات العالمية النفط الإيراني، واستطاع الغرب خلافا لتوقعات إيران الاستغناء عن النفط الإيراني، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج في كل من العراق والكويت والسعودية.

إن هذه التجربة أعطت الدفع لظهور سياسات تأميم أخرى في المنطقة فقد أبرمت الحكومة الكويتية في أول شهر ديسمبر سنة 1975، اتفاقية مع شركة النفط البريطانيةB/P وشركة غلف كويت التي نصت على إلغاء الامتياز الممنوح بتاريخ 23 ديسمبر 1934 إلى شركة نفط الكويت وجميع الاتفاقيات والترتيبات المرتبطة. وتؤول إلى الحكومة جميع الحقوق، المصالح والعمليات المتبقية للشركتين في الكويت.

وتم الاتفاق على أن تدفع الحكومة إلى الشركتين مقابل حصتها السابقة(40%) مبلغ خمسين مليونا وخمسمائة ألف دولار أمريكي (المادة:02 من الاتفاقية) [2].

1 - د. محمد يوسف علوان: مرجع سابق،ص 119.
2 - نفس المرجع،ص 124.

وقد لجأت الجزائر إلى تأميم عدة شركات أجنبية كليا أو جزئيا اعتبارا من عام 1967، إذ أممت شركتي اسو وموبيل، وفي عام 1970 أممت عدة شركات نفط أجنبية عاملة فيها من بينها سنكلير، وفي عام 1971 قامت بتأميم كلي لعمليات استثمار الغاز وعمليات النقل Nطوط الأنابيب، وبتأميم جزئي بنسبة51% لشركات الامتياز الفرنسية العاملة في الجزائر. وقد صرح على اثر ذلك الرئيس الجزائري السابق "بومدين" أمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 25 فيفري 1971: "ǑǖǔǠ ǗǐÂǗ ǙȂǗȂƯ ǶǾǏǲǭǳǨ ǟǖǙȂǵȁȈǳǦ ǦǶȁȈǔǘǸǯǗǳƾǼǍǲǗǳǓ ǟǵǙǓ ǳǝȐǼ ǶǐȂǔǗǛǲǗ ǙȂǗȂǞǠǹ ǂǔǗǵǏ ǫǟȂǹǙǗǨǒǳǳ ǣǳǙǭ ǚǵǬǞȁ ǚǬǵǝǹǳ ǶǦǳǗǸǗǵǬ ǓǗǫǗ ǂǗǞǗǼǏǳ ǗǣǬǲǹ ǘǳǜǏǖǳǵ ǂǦǏǲ ǒȆǻǗ ǙǿǲǼǟǳ ǘǓǙȆǟǳ ǙǾǏǞǸǟ ǙǗǏǞǯǳ ǟǎǑǟ ǰǟǞǲǼǏǗǞ ǃǛǬǓ ǙǗǳǰǟǬǹǟ ǗǮǏǖǒǳǳ ǣǳǙǭ ǚǵǬǞ ǃǐǶǵǷǘ ǳǗǾǝ ǂǗǞ ǟǏǠǟ ǙǗǍǙǳǰǙǳ ǳȄǗǳǝǓ ǚǳǬǞǹǟ ǘǮǯǗǳǵǟǳ ǎǿǜǗǺ ǚǳǝǞǖǟ ǗǸǗǵǬ ǓǐǏǝǠ ǬǏǣǳǬǏǣǳ ǙǾǏǴǴǬ"[1].

كما أممت فـ ويلا نفطها عام 1975 ونيجيريا عام 1979. كما قامت ليبيا بدورها بتأميم عمليات استيراد وبيع وتوزيع المنتجات النفطية في مطلع 1970. وفي ديسمبر من نفس العام قامت بتأميم كامل لشركة بريتش بتروليوم في عقد الامتياز رقم 65.

ǸǓǘȆǼǏǬǟǳǙ Ǧـ ـǩǻǟ:

إن النفط هو احد أساسيات الصراع بين القوى الكبرى، بل نظرا لأهميته استغل في كثير من الأحيان من طرف الدول الاستعمارية كورقة رابحة في المفاوضات، خاصة عندما تسير الشركات الاحتكارية في ظل تحقيق المصالح البراغماتية لدولها المركزية.

إن نشأة الأوبك في بداية رد الفعل ضد سياسات الاحتكار التي كانت تمارسها الشركات والدول الكبرى على الصناعة النفطية العالمية لم يكن لها أي اعتبار. ولكن سرعان ما أثبتت منظمة الأوبك وجودها على الصعيد الدولي.

ويمكن أن نميز ثلاث مراحل في تطور عمل هذا التنظيم هي:

1- ǶǟǸǳǳ ǢǳǠ: وكانت مرحلة الدراسة والتدبر في الإستراتيجية التي يمكن إتباعها لغل يد الشركات الاحتكارية عن تسيير وتوجيه صناعة النفط، ولجأت دول المنظمة إلى تنفيق الريع أي: خصم 12.5 سنتا من سعر البرميل الواحد، وهذا كضريبة عن مادة

[1] - انظر الأوامر رقم: 70-45/44/43 في 12 يونيو1970 والأوامر رقم 8-71/11 بتاريخ 24 فيفري 1971 والخاصة بتأميم المحروقات في الجزائر.

النفط القابلة للنضوب والتحرك نحو إرساء فئات ضرائبية متماثلة كالضريبة التي تفرض على الإنتاج أو النشاط بسبب ممارسته على تراب دول الأوبك...الخ.

2- **:ĞĔфÀĵôl ĞŸģÂţl** وهي محاولة التدرج في بسط السيادة على الثروات، إذ لجأت المنظمة إلى سياسة المشاركة في عقود الامتياز، حيث وصلت نسبة المشاركة إلى 60% .

3- **:ĞĵôÀĵôl ĞŸģÂţl** حيث رسمت المنظمة لنفسها سياسة عامة مكنتها من السيطرة الكاملة (أو الجزئية) على ثرواتنا، وذلك من خلال الاعتماد على قاعدة "تغير الظروف والأوضاع"، باعتبار أن عقود الامتياز التي منحت في الماضي لشركات النفط العالمية تحت ضغط الاستعمار التقليدي، يجب أن تلغى أمام المتطلبات الجديدة التي تقتضيها اقتصاديات دول الأوبك، وانتهت المرحلة بسلسلة من التأميمات كما رأينا.

إن نشاط منظمة الأوبك لم يتوقف عند هذا الحد، بل استمرت المنظمة في توحيد سياسات دولها الأعضاء في مجال المحافظة على أسعار النفط، الإنتاج وبالتالي استغلال العائدات المالية لتحقيق التنمية المحلية. وسنرى مدى استمرار هذا التأثير فيما تبقى من فصول فيما سيأتي.

الفصل الثاني

أثرالأوبك في الإقتصاد العالمي
من 1960 الى 2007

تعتبر منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) من أهم المنظمات الدولية نظرا للدور الذي تلعبه في تنظيم العلاقات بين أعضائها بعضهم ببعض، وتنظيم علاقات هؤلاء بشركات النفط العاملة في بلادهم. وكان خلق هذه المنظمة وإظهارها إلى حيز الوجود أمل كل الوطنيين في البلاد المنتجة والمصدرة للنفط في نصف الكرة الشرقي (إيران، السعودية، الكويت، العراق) وفي نصفها الغربي(فـ ويلا). فهم وبدون استثناء دولا نامية؛ بينما المستفيدون والمستهلكون للطاقة الرخيصة التي تخرج من بلادهم دولا صناعية كبرى تشاركهم شركاتها المنتجة للنفط والمالكة للامتيازات أرباح العمليات التي تتم خارج بلادهم. وكانت شركات النفط العالمية ومن ورائها الدول المستهلكة للنفط، تستغل تباعد شعوب الدول المنتجة عن بعضها وعدم معرفتها للأحوال السائدة في مختلف الدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث كانت تملي شروطا مجحفة على كل بلد. وتدد بزيادة الإنتاج أو إنقاصه في هذا البلد أو ذاك إذا ما حاول أي منتج تحسين شروط الامتيازات وزيادة عوائده من ثرواته النفطية.

لقد بدأت أولى هذه السياسات القذرة في 1959 عندما أقدمت الشركات على تخفيض أسعار النفط الفـ ويلي بنسب تتراوح بين 5 إلى 25 سنتا عن كل برميل. كما تبعها تخفيض في أسعار منطقة الخليج العربي مقدارها 18 سنتا عن كل برميل، وفي هذا الجو العام اتخذت فـ ويلا خطوات عملية لتوحيد وتنسيق مواقف الدول المنتجة، وقد أثمرت هذه الجهود- مثلما ذكر سابقا- عن نشأة منظمة الأوبك في 1960 .

إن ظهور المنظمة في بداية الأمر لم يكن ليغير من سياسات الشركات الاحتكارية التي كانت تشك في القوة التفاوضية لهذا المنتظم. لكن مع استمرار دول المنظمة في عقد الجلسات والمؤتمرات، أصبحت الدول الكبرى والشركات تحسب لهذه المنظمة الكثير، لاسيما إذا تحولت من مشروع محدود الأعضاء إلى "كارتل" نفطي عالمي. فقررت هذه الشركات أن يكون لها رد فعل في السنوات الأولى من إنشاء هذا المنتظم.

ولهذا سنتطرق إلى مراحل اثر الأوبك في الاقتصاد العالمي، والبداية تكون بدراسة السنوات الأولى لبناء منظمة الأوبك ورد فعل الشركات، ثم نتطرق في المرحلة الثانية إلى قوة وبروز المنظمة من 1973 الى1984، لننتقل في المرحلة الثالثة الى تراجع مكانة الاوبك في الاقتصاد العالمي ما بين 1985- 1999؛ وفي المرحلة الاخيرة ندرس التاثير النسبي للاوبك في الاقتصاد العالمي من 2000 الى 2007.

1- [illegible] 1960-1973:

لقد عرفت سنوات الستينيات العديد من الأحداث الدولية، كاشتداد الصراع بين المعسكر الشرقي والغربي في إطار الحرب الباردة، وزيادة انتشار السياسات الاحتكارية في مختلف مناطق العالم بحثا عن الثروات الطبيعية لاسيما منها النفط الذي أصبح الأكثر استعمالا من الفحم خاصة ابتداء من 1967.

إن هذه الأحداث والظروف غيرت من طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، فبعدما كانت النشاطات التجارية توجه من قبل الطرف الأقوى في اللعبة(الدول المتقدمة والشركات الاحتكارية)؛ أصبحت للطرف الضعيف أيضا الكلمة للمشاركة على الأقل في مختلف النشاطات التجارية.

ففي مجال الصناعة النفطية تعززت مكانة العالم الثالث بظهور منظمة الدول المصدرة للنفط(الأوبك)، التي أصبحت تدافع عن مصالح هذه الدول أمام مختلف السياسات والنشاطات التي تسعى للهيمنة على ثروات دول العالم الثالث.

إن فترة الستينات عرفت نشاطا كبيرا للشركات النفطية من اجل إعادة تخفيض أسعار النفط، مثلما قامت به قبل الخمسينات. وفي أوت 1960 نجحت الشركات العالمية فعلا في تخفيض أسعار النفط، وما كان من الدول المنتجة إلا أن أسست منظمة الأوبك، وهذا للمحافظة على ثبات أسعار النفط التي كانت معلنة قبل أوت 1960.

ودائما في إطار الفعل ورد الفعل رفضت شركات النفط العالمية الاعتراف بمنظمة الأوبك وعملت على خلق منافسة بين المنتجين؛ حيث فضلت التفاوض بصفة فردية مع كل دولة على حدى، وبذلت مجهوداتا لحصر مهمة المنظمة في الأمور الإدارية والقانونية دون توسع في المجالات الأكثر حيوية المتعلقة بتحديد الأسعار.

من جانبها الدول الصناعية قامت باتخاذ تدابير وسياسات احتياطية بعد نشأة الأوبك، تمثلت أساسا في إنشاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE في 14 ديسمبر 1960 ، وهي سياسة دفاعية أساسا.حيث تنبهت الدول المتقدمة بعدها أن الطاقة هي القاعدة لكل الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم ضرورة إعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب. لقد استطاعت منظمة الأوبك في البداية أن تمنع تخفيضات أخرى في الأسعار المعلنة كانت تطالب بها الشركات النفطية الكبرى. لكن يجمع

الباحثون عن فشل الأوبك خلال السنوات الأربع الأولى من التأسيس عن تحقيق أهدافها، ويرجع هذا الفشل إلى عدة عوامل:

1-1 [illegible]:

1-1-1 [illegible]: منذ أن بدأت المنظمة أعمالها كانت إيران أكثر الأعضاء خبرة في منطقة المشرق العربي تريد لنفسها مكان الصدارة؛ فرغبت في تزعم المنظمة وكان بعض الف ويليين والعرب يطاوعون إيران في مطلبها، وهذا حرصا منهم أن لا تعرقل المنظمة في سنواتا الأولى.

لقد تقرر في اجتماع كاراكاس -عاصمة ف ويلا- الذي عقد في شهر جانفي 1961 أن يكون أول سكرتير للمنظمة إيرانيا ولمدة سنتين، خلافا لقانون المنظمة الذي ينص على أن تكون مدة السكرتير العام سنة واحدة، وان يكون لكل بلد الحق في ترشيح سكرتير عام ينتخب لمدة عام كامل. ولسوء حظ المنظمة كان رجال الشركات الأجانب – نتيجة لعملهم في إيران فترة طويلة- يعرفون جيدا نفسية الموظفين الإيرانيين ، وسياسة حكومتهم أكثر من العرب والف ويليين، فراحوا يقومون بتحسيس إيران وتذكيرها بالمكانة التي كانت تحتلها قبل التأميم، باعتبارها أول بلد منتج للنفط في منطقة الخليج العربي. لكن سرعان ما أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بعد الكويت والمملكة العربية السعودية، وذلك كما يقول هؤلاء يرجع إلى تأميم النفط الإيراني وزيادة الإنتاج في كل من العراق، الكويت والمملكة العربية السعودية.

لقد نتج عن ذلك ملء للفراغ الذي تركته إيران في الأسواق، فالعدل يقتضي أن تزيد إيران من إنتاجها لتصبح مرة أخرى أولى الدول المنتجة والمصدرة للمواد النفطية في المنطقة، بغض النظر عن الأسعار التي تباع با الصادرات النفطية وتأثرت إيران بذه الديماغوجية، حيث بدا يصدر عن المسئولين من رجالها تصريحات تتناقض ومقررات المنظمة، كما أن حكومة إيران أصبحت بالتدريج تتقدم باقتراحات لا تختلف كثيرا عما تقترحه الشركات على الحكومات الأعضاء(1) .

فقد اختلفت إيران مثلا مع دول المنظمة فيما يخص الكيفية التي يتم با تنفيق الريع، كما سنرى.

---

[1] - عبد الله الطر يقي: مرجع سابق، ص 204.

2-1-1 [illegible]:*

قررت منظمة الأوبك في صيف عام 1962 في احد اجتماعاتها ب جنيف أن تطلب من الشركات عدة مطالب أهمها:

أ- أن تعتبر الدفعات النقدية التي تدفعها الشركات شهريا لحكومات البلاد المنتجة- بصفتها المالكة الوحيدة للثروات النفطية- والتي تسمى بدفعات الريع Royalty وتساوي في المتوسط ½ 12% من مجموع الدخل العام للشركة المنتجة، بمثابة جزءا من المصاريف العامة لا جزءا من حصة الحكومة تخصم من دخلها في نهاية العام عند تقسيم الأرباح.

ب- إبطال النظام الذي كانت تتبعه الشركات، وذلك بخصم نسبة مئوية من الأسعار المعلنة تبلغ في بعض الحالات 2.5% من هذه الأسعار، وإعطائها للشركات المشترية تعوضا لها عما تتكبده من خسائر، كمصاريف عندما تبيع الجزء من هذا النفط للآخرين. لكن في الحقيقة الشركات المشترية هي نفسها المالكة للشركات المنتجة والتي تحتكر شراء النفط ومنتجاته[1].

إن مبلغ الريع كان يطرح مباشرة من حصة الحكومات أي أن مناصفة الأرباح تشمل الريع والضريبة، بحيث يكون مجموعهما يساوي بالضبط صافي أرباح الشركات من عملياتها. لكن ابتداء من اجتماع جنيف 1962 المذكور آنفا، قررت دول المنظمة وعلى رأسها فنزويلا؛ اعتبار الريع جزءا من المصاريف العامة. أي أن الريع يضاف إلى مصاريف الإنتاج والمصاريف الأخرى التي تتكبدها الشركات ويطرح المجموع من الدخل العام، وما تبقى يقسم مناصفة طبقا لاتفاقية مناصفة الأرباح.

لقد دافعت الشركات بعد مفاوضات مع الأوبك على اعتبار الريع جزءا من المصاريف العامة، ولكن موافقتها هذه كانت مصحوبة بطلبها بان توافق الحكومات على إعطائها خصميات من الأسعار المعلنة للنفط الخام المصدر من البلاد العربية وإيران، قدرها ½ 8 بالمائة في عام 1964 و ½ 7 ٪ في عام 1965 و ½ 9٪ عام 1966، على أن تبقى الاتصالات جارية بين الحكومات والشركات بعد عام 1966 للتشاور وبحث الموضع من جديد.

*- الريع: هو المبلغ الشهري الذي تدفعه الشركات رسما عن كل برميل تنتجه وتصدره، وهذا الريع يعادل بالمتوسط 21 سنتا عن كل برميل.

[1] - د. عبد الله الطريقي: مرجع سابق، ص 204.

هذا يعني أن الشركات إذا اعتبرت أن دفعات الريع تساوي ½ 12٪ من قيمة الإنتاج جزءا من المصاريف العامة، فان دخل البلاد المنتجة سيزيد بمقدار 11 سنتا عن البرميل الواحد عما كان عليه، على اعتبار أن ½ 12٪ من سعر البرميل المباع في منطقة الخليج الذي تبلغ قيمته في المتوسط 176 سنتا أمريكيا تعادل 22 سنتا، ويخصم هذا المبلغ من المصاريف العامة بدلا من إنقاصه من حصة الحكومة في آخر العام. وبذا يزيد دخل الحكومة 11 سنتا عن البرميل الواحد، ولكن خصم ½ 8٪ من الأسعار المعلنة لأي دولة منتجة، معناه أيضا أن الدولة ستخسر مرة أخرى الجزء الأكبر من هذه الزيادة التي كسبتها، بحيث لا يتوفر لها من أل 11 سنتا إلا ½ 3 سنتا في عام 1964، و½4 سنت في عام 1965 و ½ 5 سنت في عام 1966 ، أما الشركات بما أنا تبيع النفط كله لمالكيها؛ فان تخفيض ½ 8٪ من الأسعار المعلنة سيذهب جميعه لهذه الأخيرة، وهذا معناه ايضا زيادة في دخل الشركات المشترية عن البرميل الواحد قدره 13.5 سنت في الكويت و 15.3 سنتا في السعودية[1].

لقد انقسمت منظمة الأوبك Nصوص طريقة تنفيق الريع على نفسها إلى فريقين: فريق تترأسه إيران ويشمل المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر وليبيا، وكان ينادي بالاتفاق مع الشركات، حيث تحمست إيران لإعطاء خصميات من الأسعار المعلنة لهذه الشركات حتى تتمكن من اعتبار الريع جزءا من المصاريف. في الوقت الذي كان فريق آخر مكونا من العراق، اندونيسيا وفن ويلا يعتقد أن السماح للشركات في الخصم من الأسعار يخالف سياسة المنظمة، إلا انه مستعد لتحمل مسؤولية الموافقة حفاظا على وحدة المنظمة؛ ولو انه لم يوافق على شرط إعطاء الشركات لخصميات من الأسعار المعلنة.

وافقت المنظمة فيما بعد على هذه المعادلة، مما ألحق با خسائر مالية معتبرة لاسيما بالنسبة للبلاد العربية لأن إيران ظروفها تختلف، فالنفط عندها مؤمم من الناحية النظرية والشركة تعمل لحساب شركة النفط الوطنية الإيرانية، وهذه الشركة تقوم بمعظم الخدمات وتأخذ أتعابا على ذلك، تعطيها ربحا يجعل مجموع ما تأخذه إيران من أرباح يزيد عن الأرباح التي تكتسبها البلاد العربية بالنسبة للبرميل الواحد المصدر من بلادها.

---

[1]- د. عبد الله الطريقي: مرجع سابق ، ص206 .

3-1-1 ǕäɲĞ ęǺǺğ lôÊʐʌÈ şǗǫÄهȦ :

إن غلق قناة السويس في 1956، كان له في البداية الأثر في ارتفاع الأسعار.وذلك بسبب نقص الإمدادات النفطية خاصة تلك التي كانت تأتي من جنوب شرق آسيا ووسطها نحو أوربا الغربية، مرورا عبر قناة السويس. فاستمرار غلق هذه الأخيرة إلى غاية 1967 أدى إلى انخفاض أسعار النفط، وبالتالي تراجع الأوبك في إحدى أهم أولوياتا المسطرة عند تأسيسها.

وقد أدى هذا الغلق إلى زيادة مفاجئة في الطلب على ناقلات النفط، ونظرا لان الناقلات القادمة من الشرق الأوسط أصبح عليها أن تسلك مسار "رأس الرجاء الصالح"، فقد اتجهت صناعة السفن إلى بناء الناقلات الكبيرة التي تستطيع أن تحمل شحنات ضخمة والتي يمكن بناؤها بنفقات اقل؛ إذ انخفضت بما يعادل 50-70%؛ فبعد أن كانت تكاليف بناء ناقلة متوسطة الحجم سنة 1956 ذات ƥولة 45 ألف طن هي 238 دولارا للطن الواحد، أصبحت تكلف في سنة 1964 مبلغ 112 دولارا فقط للطن الواحد.

لقد بلغت تكاليف الطن في عقود الشراء التي ابتاعت بمقتضاها شركة غولف سنة 1966 ناقلات ƥولتها 300.000 طن- 70 دولارا فقط-. هذا إلى جانب التحسينات الفنية التي أدخلت على صناعة هذه الناقلات لتجعلها أكثر قدرة وأمنا (1).

لقد ترتب على بناء هذه الناقلات ذات الحمولة والنفقات القليلة، قلة نفقات نقل النفط عبر رأس الرجاء الصالح-رغم طول المسافة- مقارنة عنها عبر قناة السويس قبل غلقها(*)،مما أدى إلى اختلال التوازن في معادلة العرض والطلب؛ وبالتالي انخفاض أسعار النفط من جديد.

إن الصفحة الجديدة في العلاقات النفطية العالمية قد برزت منذ منتصف الستينيات مرورا بالسبعينيات، وهي الفترة التي بدا فيها التضييق على الشركات العالمية من قبل الأقطار المنتجة والمستهلكة على حد سواء .

فقد استمرت منظمة الأوبك لغاية سنتي 1966-1967 في تصفية تنفيق الريع. وتوصلت ڤ ويلا من جهتها عام 1966 بعد مفاوضات طويلة مع شركات النفط إلى تسوية احتساب الضرائب على أساس أسعار ضريبة ثابتة مع زيادة في النسبة الأساسية لضريبة الدخل من 47.5% إلى 52 % (1).

---

[1] - د.محمد طلعت الغنيمي: مرجع سابق، ص56.

*- هناك من يرى أن أزمة السويس أدت إلى ارتفاع الأسعار فقط في الولايات المتحدة الأمريكية والكاريبيب، أي نصف الكرة الغربي وذلك للرحلة التي تستغرق 62 يوما بدل 39 يوم ، وكذا مسافة الرحلة ذهابا وإيابا والتي تقدر ب 9500 ميل بحري ، فزاد الطلب على النفط في هذه المنطقة ولكن لم تقم الشركات مع ذلك برفع أسعار نفط الشرق الوسط، رغم مطالبة الدول المصدرة للنفط القصير المسافة (ليبيا والعراق و السعودية) بذلك؛ والسبب يرجع إلى التفاوض مع الشركات على أساس فردي، إذ لم تلجأ إلى استخدام أسلوب التفاوض الجماعي معها.← انظر: د. محمد صادق المهدي: تسعير النفط الخام في السوق الدولية، البحث عن معايير عادلة. مؤتمر النفط العربي الثامن، الجزائر،1972، ص3.

كما نشير إلى انه في هذه الفترة اندلعت الحرب العربية- الإسرائيلية في جوان 1967، فقررت الدول العربية العضوة في الأوبك معاقبة الدول الغربية التي وقفت إلى جانب إسرائيل. وفكرت في إنشاء منظمة نفطية خاصة با وهو ما Ź فعلا في 1968. ومن المعلوم أن منظمة الدول العربية المصدرة للنفط(OPEAC). لها علاقة وطيدة مع برنامج وسياسات الأوبك، وهو ما أدى بالمنظمتين إلى التعاون في مجال مراقبة إنتاج النفط ورفع سعره(2).

لقد عرفت الفترة أيضا سلسلة من التأميمات قامت با دول منظمة الأوبك، فمع انضمام الجزائر إلى الأوبك في 1969 وتأميمها لنفطها مابين 1967-1971، ازداد تديد المنظمة للشركات التي وجدت نفسها مضطرة للتنازل تدريجيا عن حقها المطلق في التسعيرة. كما جسدت ليبيا في 1969 الصراع الحقيقي بين الحكومات المنتجة للنفط والشركات الكبرى، فقد أظهرت عزمها على تعديل الأسعار بحوالي 30 سنتا للبرميل إلى مستوى 2.53 دولار للبرميل اعتبارا من سبتمبر 1970 والمطالبة باستمرار الأرباح العائدة للحكومة في مستوى 50% . إن مسلسل ارتفاع الأسعار بدا بالفعل عندما قامت ليبيا ردا على تخفيض أسعار نفطها بالتهديد بتأميم بعض الشركات العاملة في أراضيها وعلى رأسها اكسدنتل في سبتمبر 1970.وفي ديسمبر من نفس العام قامت بتأميم كامل لشركة "بريتش بتروليوم" كما قلنا سابقا(3).

إن ليبيا حققت انتصارا حاسما لدولة منتجة في مواجهة شركات النفط التي تعتبر أن تحديد الأسعار حقا من حقوقها ولا ينبغي للدولة المنتجة أن تناقشها.

وفي ديسمبر 1970 عقدت منظمة الأوبك اجتماعا في كاراكاس حيث كان العلامة الأولى الفارقة عندما أعلنت المنظمة أنا بصدد السيطرة على المعروض من النفط العالمي، وكذلك على مستوى الأسعار. لكن قابلت الشركات النفطية الكبرى هذا الإعلان بتشكيل مجموعة لندن لتنسيق السياسات النفطية كعمل احترازي ضد الأوبك، وبعد ذلك شهد العالم ارتفاعا في أسعار النفط الخام المعلن الذي حقق أرباحا للدول المصدرة، وأرباحا أضخم للشركات النفطية العالمية الكبرى.

لقد تجلت القوة التفاوضية للأوبك بالأخص في الموقف الموحد الذي اتخذته الدول المنتجة والذي افرز عن اتفاقية طهران عام 1971،ثم إبرام اتفاقية طرابلس سنة 1971.

---

[1]- د. أيان سيمور: مرجع سابق،ص 83.

[2] - جريدة الخبر الأسبوعي: الأوبك معركة للسيادة وأخرى للبقاء. العدد 82، الجزائر،27 سبتمبر-3 أكتوبر، 2000،ص4.

[3]- فريد عبد الحفيظ: عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في آثار هبوط الفوائد النفطية.. مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1968، ص212.

2-1 ĞĘęÀÄǩ ɉÄŢü 14 ɃÄÀĔź 1971:



تنصب هذه الاتفاقيات الدولية على الصادرات النفطية من الخليج، حيث اتخذت دول المنظمة قرارا برفع الأسعار خاصة بعد النجاح الليبي، إذ أخذت القضية بعدا سياسيا في شكل صراع مع الاحتكارات الغربية الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أبرمت الاتفاقية بعد مفاوضات طويلة بين وزراء النفط في دول الخليج (السعودية،إيران،العراق،الكويت،أبو ظبي وقطر) برئاسة شاه إيران المخلوع من جهة، ووفد يمثل ثلاث عشرة شركة عاملة في المنطقة ويترأسه اللورد استراشلموند مدير عام شركة بريتش بتروليوم، ومدة الاتفاقية 5 سنوات و تنص على مايلي[1]:

1- توحيد الحد الأدنى للضريبة لصادرات بلدان الخليج، بحيث يصبح نصيب الدول المنتجة 55% من الأرباح.
2- إجراء زيادة عامة في الأسعار المعلنة لبترول الخليج بمقدار 33 سنتا للبرميل الواحد وزيادة أخرى بمعدل 2 سنتا كعلاوة للشحن.
3- إلغاء كافة التخفيضات والخصومات على الأسعار المعلنة سواء تلك التي رافقت تنفيق الريع منذ عام 1965 أو نفقات التسويق والتي كانت تخصمها الشركات من السعر المعلن كنفقة لتسويق النفط.
4- تنسيق موضوع فوارق الكثافة على أساس أن كل سعر من الأسعار المعلنة للنفط الخام الذي تتراوح كثافته بين 40°و30° وفقا لمواصفات معهد البترول الأمريكي، يرفع بمقدار نصف سنتا للبرميل لكل درجة كثافة كاملة.
5- زيادة الأسعار المعلنة للنفط الخام بمقدار 5 سنت للبرميل في يونيو 1971 وفي أول يناير للسنوات من 1973 حتى1975.

وتعكس هذه الزيادة، الزيادات العالمية في أسعار المنتجات المكررة في المناطق الاستهلاكية وزيادة الطلب على النفط الخام.

6- تضمنت اتفاقية طهران نصا خاصا بموضوع التضخم توافق عليه شركات النفط لأول مرة. ويقضي بإجراء زيادة عامة في الأسعار المعلنة للخام بمعدل2.5 % سنويا، وذلك بهدف التعويض عن التضخم العالمي.

[1] - د.صبري محمد عفيفي: تسويق البترول. الكويت،[د.د.ن]، 1977،ص250.

3-1 ǴɆęÀÀǩl ŶǟlĂù È 2 ŐΛĂƶl 1971:

وخصت الصادرات النفطية من البحر المتوسط. وقد قامت ليبيا بتفويض من الدول المعنية الأخرى(الجزائر والعراق والسعودية) بمفاوضة الشركات المعنية، وانتهى الأمر بامرام اتفاقية طرابلس في 2 أفريل 1971، لمدة 5 سنوات تبدأ في 20 مارس 1971،وتتضمن مايلي[1]:

1- زيادة معدل الضريبة إلى55% على غرار اتفاقية طهران.

2- زيادة 52 سنت في الأسعار المعلنة للبرميل الواحد، وتتضمن هذه الزيادة علاوة بمقدار 10 سنتات مقابل المحتوى الكبريتي الضئيل للنفط الليبي والجزائري، تزداد عقب ذلك بمعدل 2 سنت سنويا للأعوام من 1972-1975، ليصل إلى إجمالي العلاوة إلى 18 سنت للبرميل في السنة النهائية للاتفاقية.

3- مراعاة التمايز في نوعية الخام على غرار ما Ź التوصل إليه في طهران.

4- زيادة 13 سنتا للبرميل كعلاوة مؤقتة للشحن، وأطلق على هذه الزيادة اسم علاوة قناة السويس.

5- زيادة الأسعار المعلنة للخام سنويا بمقدار 5 سنت للبرميل الواحد على مدار السنوات الخمس للاتفاقية.

6- تقوم الشركات بدفع الإتاوات والضرائب المستحقة عليها في مطلع كل شهر.

7- وعلى غرار اتفاقية طهران، فان اتفاقية طرابلس تتضمن النص على زيادة سنوية هي 2.5% من السعر المعلن، وذلك للتعويض عن انخفاض القوة الشرائية للعائدات النفطية.

ولكن خلافا لاتفاقية طهران، فقد التزمت الشركات الأطراف في اتفاقية طرابلس بإعادة استثمار جزء من أرباحها في أعمال التنقيب عن النفط في الدول المنتجة.

4-1 ǧÀɆęÀÀǩl ƵɆĂDZ ƂŞɉl Ž ȔĂɸĂDZ 1972 ŞlöĂǯɸɆǴ Ž ʎƵɸɆƵ 1973 :

نتيجة لاتفاقيات طهران وطرابلس رد الرئيس الأمريكي "نيكسون" بإعلانه في 15 أوت 1971 عن وقف قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب، الأمر الذي يعني تخفيضا في قيمة الدولار، وبالتالي في القوة الشرائية لعائدات الدول المصدرة للنفط التي تحسب على أساس الدولار ، وتزامن هذا القرار مع المشاكل التي كان يعيشها الاقتصاد الأمريكي لعدة أسباب منها حرب الفيتنام. وعلى اثر ذلك

[1] - د.محمد يوسف علوان: مرجع سابق،ص196-197.

دعا المؤتمر الاستثنائي 25 للأوبك الذي انعقد في بيروت في 23 سبتمبر 1971 إلى الشروع في مفاوضات مع شركات النفط لتعويض الانخفاض في قيمة الدولار [1].

وقد Ź تفويض الكويت وإيران نيابة عن المنظمة، في المفاوضات مع الشركات انتهت بتوقيع اتفاقية جنيف الأولى في 20 جانفي 1972.وتنص هذه الاتفاقية على زيادة عامة في الأسعار المعلنة للنفط الخام بنسبة 8.49% تعويضا عن تدني القوة الشرائية الناتجة عن انخفاض عدد من العملات العالمية وعلى رأسها الدولار الأمريكي[2].

إن اتفاقية جنيف الأولى مثلها مثل اتفاقيتي طهران وطرابلس فهي تخدم المصالح الأمريكية.فمنذ 15 أوت 1971 والدول الأوربية واليابان تدفع ثمنا اقل للطاقة، وذلك بسبب ارتفاع عملاتا مقارنة مع الدولار؛ مما يجعلها في وضع تنافسي أقوى من الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا قررت أمريكا þاية لمصالحها زيادة أسعار النفط غير الأمريكي، لأنا كانت تدرك اعتماد الدول الأوربية واليابان على نفط الشرق الأوسط أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الأخيرة تستورد في حدود 20% من حاجياتا من النفط، في حين تعتمد أوربا الغربية واليابان اعتمادا شبه كلي عليه[3].

إن الزيادة في الأسعار المعلنة لم تكن بأثر رجعي، فالدول المنتجة لم تعوض الخسارة التي تحملتها أثناء الخمسة أشهر التي تلت 15 أوت 1971 . كما أن الدولار انخفض مرة ثانية في 12 فيفري 1973 بنسبة 10% ، وسعيا منها للحد من تدهور القوة الشرائية للعائدات النفطية؛ قررت بعض الدول المصدرة للنفط(الجزائر،ف ويلا واندونيسيا) تعديل أسعارها المعلنة بمفردها، من اجل تعويض الخسارة التي لحقت با من جراء ذلك. فتم إبرام اتفاقية جنيف الثانية مع الشركات في 03 يوليو 1973، وŹ بموجبها رفع الأسعار المعلنة بنسبة 11.09% وذلك تعويضا عن الانخفاض الجديد في قيمة الدولار[4].

وعموما يمكن القول أن الأوبك خلال فترة 1960-1973 نجحت في تنفيق الريع، ولو أنا لم تتمكن من تثبيت أو رفع الأسعار في شكل واضح، إلا أنا اهتمت فقط باختيار الإستراتيجية والظروف المناسبة لرفع مستوى الأسعار المنخفضة سواء تلقائيا (قانون العرض والطلب) أو بتدخل من الشركات والدول الكبرى مثلما رأينا.

---

1 - قرار الأوبك رقم25/140

2- دول النفط العربي وحدها. خسرت ستمائة مليون دولار أمريكي عام 1972 ← انظر: د. محمد طلعت الغنيمي: مرجع سابق، ص188.

3 - J.M.chevalier : le nouvel enjeu pétrolier.Calmann levy, Paris , 1973, P105-106.

4 - IBID,P 107.

:1984-1973 äşƎöļş ĝƶÕöl ĞŸǵÅ̧ -2

تربط الدول الغربية الارتفاع في أسعار النفط بحرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل،حيث استعملت منظمة الأوبك- وعلى رأسها الدول العربية- النفط لأول مرة كسلاح لربح القضية الفلسطينية.

و الواقع أن دول منظمة الأوبك وجدت مكانتها في سوق النفط؛ من خلال التجربة التي أمضتها في بيع نفط المشاركة، وكذا سلسلة التأميمات التي قامت بها دول المنظمة- على غرار الجزائر والعراق- مما أدى إلى تملك الصناعة النفطية.

إن ارتفاع أسعار النفط يرجع في الحقيقة إلى 1971 بعد مؤتمري طهران وطرابلس لمنظمة الأوبك؛ عندما أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض قيمة الدولار، مما أدى إلى تدني القوة الشرائية لعائدات الدول المصدرة للنفط. وسعيا منها لتعويض هذا الانخفاض عمدت دول الأوبك إلى رفع أسعار النفط في 1973، من خلال اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية كما ذكرنا سابقا، ثم استمر الارتفاع إلى أن حدثت الأزمة النفطية بعد حرب أكتوبر 1973.

ووصل ارتفاع الأسعار إلى قمته في اجتماع القمة لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بالجزائر في مارس 1975، والذي أصبح نقطة انطلاق أساسية لفترة جديدة من العلاقات بين الشركات النفطية العالمية ودولها من جهة، وبينها وبين الأقطار المنتجة للنفط من جهة أخرى[1].

كما عرفت هذه الفترة اندلاع الحرب الخليجية الأولى بين إيران والعراق، وهو ما تواصل معه ارتفاع أسعار النفط مما احدث صدمة نفطية ثانية. وسنتطرق إلى قوة الأوبك في هذه الفترة من خلال النقاط الآتية:

:ÅåÀ̈ǫ̈ş 1973 ĞÅè Бşǰl ĞÊÛÀÄöl Ğņàǰl 1-2

أثارت أزمة النفط الأولى تطورات هيكلية في صناعة النفط العالمية، من حيث مستويات تسعير النفط، وكذا من حيث عائدات الدول المنتجة، وترجع هذه الأزمة إلى مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية، قبل وأثناء حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل سنة 1973.

---

[1]- أنتوني سمبسون: الشقيقات السبع؛ شركات النفط الكبرى والعالم الذي صنعته. (ترجمة: سامي هاشم) ، بيروت، معهد الإنماء العربي- فرع لبنان- 1976، ص20.

2-1-1 ŭèĀā lŧàĝĞ lÖÂÛĞĞ lŧşБ:

Ů- lŧèĀā lŧçǫÔÅåĞ:

1- زيادة حدة الطلب على النفط بسبب دخول الولايات المتحدة الأمريكية كمستورد رئيسي، وتنافس الشركات الأوربية واليابانية على شراء النفط الخام مما اثر على ارتفاع الأسعار.

2- اختلال هيكل الأسعار وقاعدة تقسيم الأرباح: حيث كانت الشركات النفطية تسيطر على السوق النفطية وتسعى للمحافظة على ذالك، من خلال احتكار تحديد الأسعار دون رد الاعتبار للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، مع إهمالها لقوى السوق(العرض والطلب)، ولهذا وجدت الدول المنتجة تناقضا في قاعدة تقاسم الأرباح(50% للدولة صاحبة الأرض و50% للدول أو الشركات المستثمرة صاحبة الامتياز). الأمر الذي دفع بدول الأوبك إلى إبرام اتفاقيات مشاركة. مكنتها من امتلاك جزء من الإنتاج(60%) وتسويقه بشكل مستقل عن شركات النفط الأجنبية.

3- ظاهرة التضخم: فعندما أقدمت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض قيمة الدولار مقارنة بالعملة الألمانية واليابانية...الخ.انخفضت مع ذلك القيمة الشرائية لعائدات النفط للدول المصدرة، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار السلع والخدمات المصدرة من قبل الدول الصناعية بنسبة 116% [1]. ولتعويض هذا العجز قررت منظمة الأوبك رفع أسعار النفط. لاسيما بعد حرب أكتوبر.

ā- lŧèĀā lÖÊĀĞ:

عرفت منطقة الشرق الأوسط هذه الفترة عدة صراعات بين العرب وإسرائيل.فبعد حرب 1967 بين الطرفين والتي كللت بإنشاء منظمة الدول العربية المصدرة للنفط(OPEAC) في 1968 -كرد فعل ضد الدول التي ساندت إسرائيل-، اندلع التوتر من جديد في المنطقة وهذه المرة بقيام حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل سنة 1973 .

في هذه الأثناء كانت المفاوضات جارية بين الأوبك والشركات(سبتمبر1973) وذلك لتعديل ومراجعة اتفاقيات طهران وطرابلس، لكن هذه المفاوضات تعثرت الأمر الذي دفع بالدول العربية المصدرة للنفط (OPEAC) إلى الاجتماع في الكويت في 17 أكتوبر 1973. وأصدرت بعد ذلك قرارها التاريخي الذي يقضي بتخفيض الإنتاج العربي بنسبة شهرية لا تقل عن 5% إلى أن يتم

[1] - اندرجيكان:مرجع سابق،ص35

خروج القوات الإسرائيلية عن الأقاليم التي احتلت عام 1967 ويستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه[1].

إن الجهود التي بذلتها منظمة الدول العربية المصدرة للنفط في هذا الحظر، كان لها الأثر البالغ في رفع الطلب على النفط بسبب انخفاض العرض مما أدى إلى ارتفاع الأسعار. وهو الأمر الذي خدم كثيرا منظمة الأوبك لاسيما إيران وفنـ ويلا، رغم انه لم تكن لهما أية مصالح أو أهداف سياسية مرتبطة بالحظر العربي.

لقد استجابت الدول العربية لهذا القرار. فراحت كثير منها تخفض إنتاجها إلى أكثر من الحد الأدنى المقرر. فقد خفضت السعودية إنتاجها بنسبة10% وتبعتها كثير من الدول العربية حتى وصل التخفيض في بعضها إلى ما يقارب 30% .كما شمل الحظر كل من أمريكا وهولندا والدول الأخرى التي ساندت إسرائيل في الحرب.

إن زيادة السعر الحقيقي بـØ17% بموجب قرار الحظر أدى إلى زيادة دخل الحكومة من البرميل الواحد إلى 2.939 دولار مقابل 1.715 دولار قبل ذلك. فمثلا السعر المعلن للبرميل الواحد من النفط الخام السعودي الخفيف(34 درجة) وصل إلى 5.19 دولار، كما استمرت الأسعار في الارتفاع وذلك نتيجة لتخفيض الإنتاج العربي بموجب قرار وزراء النفط العرب في الكويت في 04 نوفمبر 1973 حيث Ź تحديد التخفيض بـØ25% [2].

إن الدول العربية استعملت النفط كسلاح سياسي إلى جانب السلاح العسكري. وهذا لربح القضية الفلسطينية من جهة، وتحقيق استقلالية في تحديد الأسعار وفق نظرية الواقعية الجديدة من جهة أخرى.

كما أن هناك عامل سياسي آخر كان له بعد في ظهور الأزمة، وهو استكمال سيادة الدول المنتجة بفعل سلسلة التأميمات التي مكنتها التي مكنتها من تحرير مواردها الاقتصادية التي كانت حكرا على الشركات النفطية وهذا في إطار وضع حد للاستعمار الاقتصادي ونيل الاستقلال.

فمنذ ذلك الخطر وأسعار النفط تتحدد بموجب قرارات تتخذها منظمة الأوبك سوف نراها بعد دراسة نتائج الأزمة النفطية الأولى.

---

1 - د.محمد طلعت الغنيمي: مرجع سابق،ص194

2 - نجلاء الاهواني: النفط العربي ونمط استخدام عائداته في الدول العربية،النموذج الكويتي، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،1979،ص14.

2-1-2 ɸǬȦə ǰ lɉȁŋĞ löȀȦÛɆĞ lɉşƂ:

Ü – löȀǬȦə ǰ lɍęǪÔȦǻʌĞ:

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى انخفاض نسبة استيراد النفط بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE التي يشكل أعضاؤها اكبر مستهلك للنفط في العالم، حيث تراجع الاستهلاك بين عامي1974 و1978 فأصبح 2.5% من مجموع الواردات بعد أن كان 3.2%، كما أدى الارتفاع في أسعار النفط بالدول العربية إلى تقديم مساعدات مالية للدول النامية المستهلكة للنفط بشكل مباشر أو عن طريق إنشاء صناديق تنمية. حيث Ź إنشاء البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا سنة 1973، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية، بنك التنمية الإسلامي،الصندوق الإفريقي للمساعدة النفطية والصندوق الخاص للدول العربية غير المصدرة للنفط سنة 1974...، وبلغ رأس مال سبع صناديق عربية رئيسية منها 21 مليار دولار (1).

لقد أدى الارتفاع إلى تحقيق زيادة في المداخيل النفطية للدول المنتجة والشركات النفطية على حد سواء، فبعد تمكن الأوبك من تثبيت الأسعار، أصبحت الأسعار الجديدة تفوق أسعار تكلفة الإنتاج في مكامن بحر الشمال وألاسكا، إذ وصلت سنة 1973 إلى 5,119 دولار للبرميل، وفي عام 1974 -11,65 دولار للبرميل واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 41 دولار للبرميل سنة 1980. وأصبحت الدول المصنعة تدعو الأوبك وأعضائها لإجراء حوار بين المستهلكين والمنتجين لإيجاد سبل التفاوض، ويتبين من الجدولين الآتيين مدى ارتفاع دخل الدول المنتجة والشركات العالمية الكبرى:

lƨdşȯ øę1ɭ: العوائد النفطية لأعضاء منظمة الأوبك لفترة 1972-1975 بملايين الدولارات

الدول / السنوات	السعودية	الكويت	إيران	العراق	الإمارات	قطر	ليبيا	الجزائر	نيجيريا	ﭬ ويلا	أندونيسيا
1972	3107	1657	2880	575	551	255	159	700	1174	1948	429
1973	4340	1900	4100	1843	900	409	230	300	2200	2670	950
1974	22574	7000	17500	5700	5536	1600	600	3700	8900	8700	3300
1975	22676	7500	18500	7500	6000	1700	510	3375	6570	7525	3850

lʈÔȂǿ: Abdelkader Sid Ahmed : L’opep Passé présent et perspectives.opu,1980,139.

1 د. محمد يوسف علوان: مرجع سابق، ص228.

ŏşƨƏ ƀǫǿ 02: الإرادات المالية للشركات النفطية لفترة 1973-1974:

السنوات / الشركات	1973	1974
إكسون Exxon	2443	3142
تكساكو Texaco	1292	1586
موبيل Mobil	849	1047
سوكال Socal	844	970
شل Shell	730	1161
بريتيش بتروليومBp	329	487
قولفGulf	800	1065

المصدر: Revue Petroleum Economiste. Vol n°32, 1975, p183.

أ- ğəÂǪÄöl ĞŧèĂŧÊöl:

لقد تمكنت الأوبك بفعل الحظر النفطي من إثبات وجودها على الساحة الدولية، وإظهار قوتا أمام الشركات النفطية والدول الصناعية؛ حيث انتقل مركز الثقل إلى حكومات الدول المصدرة، وكان هذا بداية لظهور الأوبك كقوة اقتصادية وسياسية في العالم مما جعل الرئيس "ريتشارد نيكسون" يقول: " الأوبك وأعضاؤها غيروا حقيقة الهياكل الجيوسياسية للعالم" [1].

كما تجدر الإشارة إلى أن الوكالة الدولية للطاقة قامت على إثر أزمة النفط الأولى التي اصطلح الغرب على تسميتها بـø: أزمة الطاقة. حيث قام الرئيس الأمريكي نيكسون في 1974/01/09 بتوجيه رسائل إلى رؤساء ثمان من الدول الصناعية الغربية*، يدعوهم فيها إلى عقد مؤتمر لمناقشة قضايا الطاقة؛ وهو ما Ź فعلا في واشنطن بحضور وزراء خارجية ثلاثة عشر دولة في الفترة ما بين ما بين 11-13 فيفري 1974. أي: حضرت كل من بلجيكا، الدانمارك، اسلندا، ليكسنبورğ، الو.م.أ بالإضافة إلى الدول السابق ذكرها أدناه.

---

[1] جريدة الخبر الأسبوعي: مرجع سابق، ص4.

* هذه الدول هي: كندا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، اليابان، هولندا، النرويج والمملكة المتحدة.

ثم صدر بيان يدعو إلى إنشاء وكالة دولية للطاقة، وفي 15 نوفمبر 1974 قرر مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إنشاء وكالة دولية للطاقة. حيث Ź التوقيع على اتفاقية باريس (البرنامج الدولي للطاقة) في 18 من نفس الشهر ودخلت حيز النفاذ رسميا في جانفي 1976[1]، فنشأت وكالة الطاقة AIE التي كانت تدف إلى تأمين احتياطي نفطي لكل دولة عضو يكفيها لمدة لا تقل عن 90 يوما*.

ومن ناحية أخرى فإن الزيادات في الأسعار قد وضعت حدا لمنافسة الرأسماليات الأوروبية الغربية واليابانية لسياسة الطاقة الأمريكية، فإحدى النتائج السياسية التي وقعت في تلك الفترة؛ هي التحول الجذري للقوة الاقتصادي لأوربا الغربية واليابان نحو الو.م.أ، حيث تحالف الأطراف مع بعضهم البعض من أجل البحث عن النفط الذي يلبي حاجيات مختلق الصناعات[2].

هذا واستمرارا لتفعيل سياساتا استأنفت منظمة الأوبك عملها، حيث عقد وزراء نفط المنظمة المؤتمر الاستثنائي السابع والثلاثون Ďنيف في 8 جانفي 1974، وŹ فيه تجميد الأسعار على مستواها طوال الفصل الأول من السنة. كما ناقش وزراء النفط العلاقات بين الدول المتقدمة و الدول النامية، ورسموا السياسة النفطية على النحو الآتي:

1- تثبيت سعر النفط مقابل تثبيت سعر السلع الصناعية.

2- أن يكون تحديد سعر النفط مرنا، أي: يتزايد تزايدا طرديا مع قيمة السلع الصناعية، بحيث تبقى القوة الشرائية للسعر الذي يحدد للنفط ثابتة.

وقد صرح وزير مالية إيران الذي مثل بلاده في المؤتمر، أن الدول المنتجة للنفط لن تضع حدا لارتفاع الأسعار إلا عندما تتوقف حكومات الغرب وشركات النفط الكبرى فيه عن امتصاص المستهلكين. وأضاف انه لا يجوز أن يوجه اللوم كله إلى الدول المنتجة للنفط ،لأنا إنما تحصل على 7 دولارات في كل برميل؛ في حين تبيع الشركات البرميل بسعر 15 دولارا، ويعلق على ذلك بان دول الأوبك تعتقد أن الشركات ينبغي أن لا تحصل على ربح اكبر من نصف دولار عن كل برميل[3].

---

[1] د. محمد يوسف علوان: مرجع سابق، ص280.

* أنظر إلى برنامج الوكالة بشرح أكثر في الفصل الثالث من الرسالة.

[2] Michael Tanzer: the energy crisis; word struggle for power and wealth. Monthly review press, New York 1974, P133.

[3]- محمد طلعت الغنيمي: مرجع سابق،ص203.

كما ƶ عقد مؤتمر استثنائي(38) في فينا ما بين 16 إلى 17 مارس 1974، وقرر الأعضاء فيه الاستمرار في تجميد الأسعار المعلنة وبقاء سعر النفط القياسي 11.561 دولار للبرميل؛ أما عن أسعار إعادة الشراء فكانت 93ĕ من السعر المعلن.

2 -2 ĞŧĘ ÀəlÂƨl ŎǽşQį ĞÅè 1975:

يمكن القول إن الأزمة النفطية الأولى أعطت دفعا قويا لمنظمة الأوبك ،التي وجدت الأجواء خصبة لمواصلة سلسلة المؤتمرات التي تمكنها من فرض نفسها أكثر في سوق الطاقة العالمية. وكان من بين الاجتماعات التي تستحق التذكير بـا تاريخيا هي قمة الجزائر ما بين 4 إلى 6 مارس 1975؛ والتي جمعت رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة وبمبادرة من الرئيس الراحل هواري بومدين، تحت شعار" الأوبك هي درع العالم الثالث"[1].

لقد حاولت دول المنظمة في هذه القمة انتهاز الفرصة التي منحت للدول النامية آنذاك في إطار المفاوضات بينها وبين الدول الصناعية، التي كانت في حقيقة الأمر تطرح مفهوم جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال الاعتماد على أسلوب "الرد المرن" أو المساواة تجاه الدول المنتجة، وكانت الفرصة مواتية لدول الأوبك لاستعمال النفط كقوة في التفاوض، وهو ما دعا إليه الرئيس الراحل هواري بومدين في خطابه؛ حيث جاءت القمة باقتراحات شاملة لاتخاذ إجراءات خاصة بالتعاون والتنمية بين الدول،وتدعيم الحوار شمال-جنوب في إطار نظام اقتصادي جديد، يمنح دول العالم الثالث مكانة في الـتمع العالمي.

للإشارة فان دول الأوبك حققت سنة 1974 فائض بقدر بـØ: 60 مليار دولار بمعدل 164مليون دولار يوميا من مداخليها النفطية. لكن سرعان ما انخفض الطلب على النفط ووصل في ـاية 1974 إلى 15%، ثم استمر في الانخفاض نتيجة للسياسات الاحتياطية التي اتخذتـا الوكالة الدولية للطاقة إلى غاية 1975، تاريخ العودة إلى ثبات الأسعار من خلال قمة الجزائر للأوبك. ثم استقر الوضع أكثر للأسعار ما بين 1976-1978، حيث بلغ الفائض المالي للأوبك آنذاك ما بين 250و350 مليار دولار.

لكن في 15الى 17 ديسمبر قررت الأوبك في اجتماعها 48 المنعقد بالدوحة، رفع أسعار خامها بنسبة 10.33% ابتدءا من أول جانفي 1977؛ بحيث يصبح 12.70 دولار للبرميل بدل

[1]- جريدة الخبر الأسبوعي: مرجع سابق، ص9.

11.51، ثم زيادة نسبة 4.72% ابتدءا من يوليو 1977. إلا أن السعودية والإمارات العربية المتحدة رفضتا إلا أن تزيد نسبة 5% فقط، وهو ما أدى إلى ظهور ازدواجية في الأسعار داخل المنظمة.

لقد حرص الأطراف على وحدة المنظمة، فتم إلغاء فروقات الأسعار من خلال المؤتمر 49 الذي عقد في ستوكهولم ما بين 12-13 يوليو 1977، ووافقت فيه السعودية والإمارات على زيادة أسعار نفطها ب:5%، في الوقت الذي تخلت فيه الدول الأخرى عن الزيادة التي كانت مقررة ابتدءا من أول يوليو 1977(4.72%)، وبالتالي أصبح السعر الموحد للبرميل الواحد هو 12.70 دولار للبرميل[1].

ونشير إلى انه لم يطرأ جديد حول الموضوع في المؤتمر 51 للمنظمة سنة 1978.

:1980-1979 ĞƐɸĂǮöl ĞƐÛĂȺöl Ğŋȁɉl 3-2

عر فت العلاقات النفطية العالمية في الخمس سنوات التي تلت مؤتمر الأوبك في الجزائر إلى غاية 1980، عدة أحداث كان آخرها الثورة الداخلية ضد شاه إيران، والتوقف شبه الكلي لإيران عن الإنتاج. بالإضافة إلى الحرب الإيرانية-العراقية في جويلية 1980؛ مما عجل بظهور أزمة نفطية ثانية، إذ كانت أهم أسبابا كما يلي:

:ĞƐɸĂǮöl ĞƐÛĂȺöl Ğŋȁɉl āĂǦȅŰ 1-3-2

:ĞɅåĂÔǪȩɍl āĂǦȅɉl -Ű

*تدهور قيمة الدولار الأمريكي: فبعد إلغاء اتفاقية "بروتن وودز" في 15 جانفي 1975، وانيار نظام قاعدة الصرف بالذهب؛ انخفضت القوة الشرائية لإيرادات الأوبك أمام زيادة تآكل الدولار تجاه العملات المنافسة وهي: الين الياباني، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الجنيه الإسترليني وانخفض مع ذلك سعر النفط، كون الدولار هو الوحدة الحسابية. ولهذا قررت منظمة الأوبك من خلال اجتماع جنيف مابين 26الى28 يوليو1979[2]، الانتقال إلى سلة من العملات كوسيلة للتعويض عن الخسائر الناجمة في حالة استمرار التآكل للدولار؛ بل بعد نجاح ثورة الخميني في إسقاط نظام الشاه، استبدلت إيران الوحدة الحسابية المعمول با(الدولار) بالمارك الألماني لتقييم صادراتا، وهو ما أثار مشكل مع البنوك.

---

[1]-د.محمد يوسف علوان: مرجع سابق،ص210.

[2] - حمدي صالح عبد الله: السعر الحقيقي للنفط الخام وتطوير مصادر الطاقة البديلة. وارد في: النفط والتعاون العربي،المجلد5، العدد 3، 1979 ،ص171.

*استغلال الشركات الكبرى للفارق الكبير الموجود آنذاك بين السعر السائد في السوق المفتوح، وسعر البيع الرسمي للأوبك. وسعيا منها لوضع حد لهذا الربح الفاحش عمدت الأوبك إلى تعديل السعر بداية من أول افريل 1979، إذ وصل إلى 14.542 دولار للبرميل، ثم Ź رفعه إلى 23.5 دولار للبرميل كسعر أقصى لا يمكن تجاوزه، بدافع النوعية والموقع أو علاوات السوق؛ وهذا في مؤتمر جنيف السابق(26-28 يوليو).

*انخفاض الإنتاج الإيراني: حيث انقطعت إمدادات النفط الإيراني بعد الثورة، بل قام عمال قطاع النفط في ظل نظام شاه إيران بإضراب وهو ما أدى إلى خفض إنتاج إيران إلى النصف. وذلك بعد أن كان قبل ذلك يصل إلى حوالي ستة ملايين برميل يومي، كما أدى ذلك إلى زيادة أسعار السوق الفورية في روتردام، بحيث وصل سعر بعض النفط فيها إلى 40 دولار للبرميل[1].

كما استمر انخفاض الإنتاج الإيراني، حيث وصل إلى 2.39 مليون برميل يومي في بداية ديسمبر 1980؛ وتوقفت صادرات النفط في نهاية الشهر. لتستقر على الاستهلاك المحلي بحوالي 700.000 برميل يومي ثم رفع الإنتاج، ليستقر نهاية 1979 عند معدل 3.168 برميل يومي، كما هو موضح في الجدول الآتي:

ŏşɾɛl ɭęǿ 03: إنتاج النفط لأعضاء الأوبك ما بين 1978-1979 بـØ مليون/ب

ŏşɗảl ğlɀÁÊöl	الجزائر	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	السعودية	الإمارات	أندونيسيا	إيران	نيجيريا	ف ويلا
1978	1.231	2.563	2.131	1.983	0.487	8.301	1.831	1.635	5.342	1.897	2.165
1979	1.224	3.477	2.500	2.092	0.508	5.532	1.831	1.531	3.168	2.302	2.356

Source : chems eddine chitour: la politique et le nouvel ordre pétrolier international. Edition dahlab, Alger, 1995,P 163.

ب-ɭjèĀĠÁā ɭöÊĖÁèĞ:

*قيام الثورة الإيرانية بزعامة القائد الثوري آية الله الخميني ضد نظام شاه إيران الذي كانت علاقته وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ففرضت هذه الأخيرة حصارا على إيران والبداية كانت بغلق سفارتها في إيران في شهر فيفري 1979. وقابلت إيران ذلك باستبدال الدولار بالمارك الألماني لتقييم صادراتها النفطية وهو ما احدث مشكلا مع البنوك كما قلنا سابقا.

1 - - حمدي صالح عبد الله: المرجع السابق، ص107.

* اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في جويلية 1980، مما أدى إلى انخفاض إنتاج البلدين.فقررت المنظمة عدم تعويض حصة البلدين، فارتفعت الأسعار بموجب اجتماع كاراكاس يومي 15-16 ديسمبر 1980 إلى 41 دولار للبرميل بعدما كانت 32 دولار للبرميل مثلما يوضحه الجدول الآتي:

ōşɔɛl ĻęØ 4: تطورات أسعار النفط بين 1973-1980 بـØ: دولار/ب.

ğlZʌÊôl	ØÅĤـــèɟl
1973	(5.119)،(2.955)،(2.591)
1974	(11.25)،(11.65)
1975	11.510
1977	(12.70)،(12.08)
1979	(23.5) (18 دولار/ب)،(14.54)
1980	32د/ب، 37، 36، 41د/ب

ØɗÔʈl: د.محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص216.

2-3-2 ɱÂǾɟ ǦàɟǤɳ ǦÅÛÅÂǤ ǦƐɱÂǾǤ:

* ارتفاع أسعار النفط بسبب انخفاض حصتي إيران والعراق، مما أدى إلى ارتفاع مداخيل دول الأوبك لاسيما العربية. لكن دول منظمة الأوبك لا تستفيد 100% من هذه المداخيل ؛ فبصفة عامة لا تستخدم في اقتصادياتا الوطنية إلا 45% من دخولها النفطية تقريبا، أما النسبة المتبقية وهي 55% فإنا تستخدم في توظيفات متعددة في الخارج، إذ تتجه معظم هذه التوظيفات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أي أن نسبة ما ينفق على الاقتصاد الوطني اقل مما ينفق في التوظيفات الاستثمارية الخارجية[1].

* إن زيادة العائدات النفطية، أدى إلى انتشار وهيمنة البنوك الأجنبية وفروعها على السوق المصرفية في الأقطار النفطية ما بين 1974-1984 وهذا لتحميل الفوائد إلى الخارج، حيث بلغ عدد هذه البنوك الأجنبية نحو 768 بنكا ومؤسسة مالية، مقابل اقل من 90 مصرفا وبنكا عربيا في المنطقة[2].

1 - عبد الحميد إبراهيمي : أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية، افريل 1980، ص 353 .
2 - د. إبراهيم خليل برعي:" الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية العاملة في المجال المصرفي في الوطن العربي". مجلة المنار، العدد14/13 ، باريس، 1986، ص81.

* خفض استهلاك الطاقة والنفط في الدول الرأسمالية الكبرى ؛ فقد استهدفت خطط الوكالة الدولية للطاقة تخفيض استهلاك الطاقة عند ارتفاع الأسعار، بالضغط على الأوبك لتخفيضها مرة أخرى. ففي اجتماع مجلس السوق الأوربية المنعقد في يوليو 1979، Ź تحديد كمية النفط كحد أقصى للاستيراد(قدرت بنحو 472 مليون طن سنويا) مع الاستمرار في خفض نمو استهلاك النفط دون التأثير على النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE .

ثم اجتمع أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في طوكيو من نفس العام، وأكدوا على سياسة تخفيض الاستهلاك إذ لم تتجاوز ما مقداره 476مليون طن، وهكذا انخفض استهلاك أوربا من النفط بالنسبة لبقية مصادر الطاقة من 61% عام 1973 إلى 55% عام 1979 [1].

كما أن الوكالة الدولية للطاقة اتخذت إجراءات لبناء مخزون نفطي بعد خفض حصة الإنتاج لكل من العراق وإيران، وكثفت من عملها في سبيل تحقيق ذلك بعد صدمة النفط الثانية، أكثر مقارنة مع ما بذلته أثناء أزمة 1973؛ والجدول الآتي يوضح ذلك :

lɘɖʂȯ ʈɇǿ 05: الاحتياطيات النفطية لدول منظمة التعاون والتنمية OCDE:

مليون/ب

ĝlzʌÊôl	1973	1981	%
ȯʂɖôl			
ɹ ÅǽÅɆôl	44.2	108.0	+144.3
ÅǽǿʂÜ	51.8	122.8	+137.1
ĞɆȮʌȀȵ ɉl ɡɖHUǪʈl ĝÅʌɟʐôl	57.7	107.8	+86.8
ţʐȡŎl	52.4	112.1	+113.9

Source : Revue pétrole et Gaz ARAB N°330 Décembre,1982

وعموما فان الأزمة النفطية الثانية عرفت تخفيضات في استهلاك النفط في مختلف مناطق العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية اتخذت خطة لتخفيض وارداتا من 16 برميل يومي (كان سائدا عام 1976) إلى 6 مليون برميل يوميا بحلول عام 1985. كما أن الركود الاقتصادي خلال

1 - عبد الخالق فاروق: النفط والأموال العربية في الخارج. دار الرفاعي للطباعة، القاهرة ، 2002، ص32.

الفترة(1960-1970) وتدهور الناتج القومي الإجمالي في الدول الصناعية من 5% إلى 3.1% سنويا خلال الفترة اللاحقة (1970-1980)، اقلب معدل الزيادة في الطلب العالمي على النفط، وهو ما أدى إلى خفض نصيب الأوبك من الإنتاج العالمي من 63% عام 1973 إلى 40% عام 1981، وفي منتصف عام 1983 لم تتجاوز 31.5% [1].

وسنبين في الجدول الآتي تطور الطلب العالمي على النفط في بعض المناطق:

ōşƨɫ ǿȩȴ06: الطلب العالمي على النفط حسب المناطق باستثناء دول الكوميكون والصين.

مليون برميل يوميا.

السنوات / الدول	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الو.م.أ	15.3	16.4	17.2	17.5	17.1	15.6
كندا	1.6	1.6	1.6	1.7	1.7	1.7
أوربا الغربية	12.4	13.1	13.1	13.5	13.9	12.9
استراليا	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
اليابان	4.5	4.8	5.0	5.1	5.1	4.7
مجموع الدول الصناعية (1)	34.5	36.7	37.6	38.5	38.6	35.6
أمريكا اللاتينية	3.2	3.3	3.6	3.9	4.1	4.2
إفريقيا و الشرق الأوسط	1.8	2.1	2.3	2.6	2.7	2.9
شبه القارة الهندية	0.6	0.6	0.7	0.7	0.8	0.8
دول أسيوية أخرى	1.3	1.4	1.7	1.8	1.9	2.0
مجموع الدول غير الصناعية(2)	6.9	7.4	8.3	9.0	9.5	9.8
وقود السفن (3)	2.2	2.3	2.3	2.3	2.2	2.1
مجموع الطلب العالمي (1)+(2)+(3)	43.6	46.4	48.8	49.8	50.3	48.5

Source : pétroleum économiste, August ,1981.

(نقلا عن : عبد الخالق فاروق، مرجع سابق،ص33) .

4-2 ǿȥȚş ĘùȦȦ ǥɗɅɗǱ ğȦǭɋ ÙȦȦǒl ȦǝKǫüǩş ʔϔȝ Õėşɟl:

مكنت الاكتشافات النفطية في بحر الشمال والمكسيك، واتفاقيات الغاز الطبيعي والمخزون الهائل لدى الدول الأوربية والولايات المتحدة من تنفيذ السياسة الأوربية والأمريكية تجاه الأوبك.

[1] - حامد عز الدين: الأوبك في خطر. مجلة المنار، عدد8، باريس، أوت 1985، ص86.

فإنتاج بريطانيا وحدها تزايد من 0.3 مليون طن عام 1973 إلى أكثر من 53 مليون طن عام 1978، ثم إلى 95.8 مليون طن عام 1984؛ صدرت منه لشركائها في الجماعة الأوربية نحو 81.4 مليون طن ذلك العام. مما أدى إلى تحسن ميزان المدفوعات البريطاني من جراء ذلك، من حالة عجز قدر عام 1979 بنحو 1.25 مليار إسترليني إلى حالة فائض خلال 1985 قدرت بنحو 6.7 مليار إسترليني. كما بلغ دخل الحكومة البريطانية من عوائد النفط والضرائب على الشركات نحو 6 مليار جنيه إسترليني عام 1981 [1].

وتشير التقديرات الغربية إلى إن إنتاج بحر الشمال حاليا يزيد على 3.5 مليون برميل يوميا، وسوف تصبح بريطانيا من الآن فصاعدا أهم مورد للنفط تجاه ألمانيا الغربية بدلا من السعودية. وبإضافة حجم الإنتاج المكسيكي الذي شهد عام 1980 قفزة كبيرة وتعدى إنتاجه 110 مليون طن في ذلك العام(أي نحو 2.9 مليون برميل يوميا)؛ Ź تعويض انخفاض إنتاج دول الأوبك بعد تحديد الآخرة حد أقصى لإنتاجها لا يتجاوز 17.5 مليون برميل يوميا عام 1981 امتصاص فائض المعروض النفطي. و يمثل مثلث النفط الغربي(بحر الشمال، كندا والمكسيك) أهمية إستراتيجية منذ تلك الفترة لعملية إحلال طويلة الأجل بالنسبة لنفط الأوبك[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الأوبك حددت سقف أعلى للإنتاج بحيث لا يتجاوز 17 مليون ب/ي، اعتبارا من أول افريل 1982 بعد أن كان في حدود 19 برميل يوميا. وحفاظا منها على استقرار الأسعار وعدم التعرض لرد فعل من طرف الدول الصناعية، اتخذت الأوبك في مارس 1983 بلندن قرار بتخفيض السعر الرسمي إلى 29 دولار بعدما كان 34 دولار للبرميل، كما دعمت سياستها بتخفيض حصة كل عضو من الإنتاج باستثناء العربية السعودية التي تعتبر، المنتج المقرر (Swing Producer) على مستوى الأوبك.

لكن فشلت المنظمة في هذه الإستراتيجية نتيجة اختلاف مواقف الأعضاء حول قضية السعر؛ إذ هناك دولا ذات احتياطات ضعيفة تبحث عن أسعار مرتفعة مثل الجزائر، اندونيسيا والإكوادور؛ تقابلها دولا تملك احتياطات كبيرة لا ترغب في ارتفاع الأسعار كي لا يستبدل النفط بالموارد الأخرى للطاقة- كرد فعل من طرف الدول الصناعية-. أمام هذا الانقسام تعرضت المنظمة إلى هجوم من طرف بريطانيا والنرويج مما أدى إلى تراجع حصة المنظمة في الاقتصاد العالمي، ليصل

1 - « Britain 1986 » An official hand book , London, P 270.

2 - عبد الخالق فاروق : مرجع سابق، ص35.

مستوى انخفاضها إلى 30.3% بسارة 2% في السنة، بعد أن كانت في سنة 1974 مقدرة بـ54.8%[1].

كما تلى ذلك انيار للأسعار، إذ وصل سعر البرميل إلى 28 دولار في نهاية 1985، بعد أن كان قبل ذلك يقدر بـ: 34 دولار للبرميل والجدول الآتي يوضح ذلك:

Łéǿ ôşɗƨl 07: تطور أسعار النفط من سنة 1981 إلى سنة 1985(دولار/للبرميل)

الرقم	الدول / السنوات		12/31/ 1981	12/31/ 1982	12/31/ 1983	12/31/ 1984	12/31/ 1985
01	العربية السعودية	34	34	34	34	29	28
02	الجزائر	44	37.5	35.5	30.5	30.5	29.3
03	الإمارات العربية	32	33.86	33.96	28.86	28.86	/
04	العراق	36	34.93	34.93	20.43	29.43	29.18
05	إيران	34	34.60	31.80	28	26.30	28.9
06	الكويت	31	33	35.13	30.15	30.15	30.15
07	ليبيا	37	37.28	35.15	35.15	35.15	30.13
08	نيجيريا	42	31.60	35.55	30	28	28.65
09	ف ويلا	26	32.88	32.88	27.88	27.88	27.10
10	اندونيسيا	34	35	34.53	29.53	23.53	28.53

Source : chems eddine chitour : OP.CIT, P170.

3- ĞŶğÀŋ ƷĎŻÌÀǩ ĞφÀÒŋ Ōĕşɉl 1985 ǳŋ 1999ƃl:

تعتبر سنوات السبعينات هي سنوات ازدهار الأوبك، حيث بدأت في تحقيق المشاركة الفعلية في صناعة النفط العالمية، وحاولت الأوبك حتى عام 1984 تحقيق التوازن في السوق العالمية من خلال تثبيت الأسعار وتحديد حصة كل منتج على حدى. لكن نظرا لغياب التنسيق والتعاون بين دول المنظمة ابتداء من 1985، تدهور دور المنظمة في حفظ التوازن في سوق النفط العالمية، وهو ما أدى

1 -chems eddine chitour : OP.CIT, P169.

إلى انخفاض الأسعار إلى 15 دولار للبرميل سنة 1985؛ بل ووصلت إلى اقل من 10 دولار سنة 1986 أي: أثناء ما يعرف بالأزمة النفطية المعاكسة.

وقد تزامن الركود الذي عاشته الأوبك في هذه الفترة، مع الظروف والأزمات الدولية الØتي كانت كعامل وراء انخفاض الأسعار، ومثال ذلك: أزمة نيويورك سنتي 89/1987 علØى التØوالي. وحرب الخليج الثانية....الخ.

ونشير إلى أن هذا الركود استمر إلى سنة 1998 تاريخ الأزمة المالية التي حدثت في شرق آسيا، لتعود الأوبك نهاية 99 إلى التأثير النسبي في السوق العالمية؛ لاسيما بعد قمة المنظمة الثانية في 2000 حيث تصالح أعضاء المنظمة خلال قمة كاراكاس فيما بينهم، وعزموا من جديد العمل بنظام الحصص الذي تعرض في السابق للخرق من الدول الأعضاء أنفسهم، مثل: السعودية ، الكويت...الخ.

لقد فشلت الأوبك سنة 1985 بخصوص سياسة" الحصص" "Qoutas" ، فظهر الخلاف بين الأعضاء إذ لم يحترم كل بلد حصة الإنتاج المخصصة له؛ بدءا بالعربية السعودية التي أبرمت صفقات بكميات هائلة تقدر ب 1.25 مليون برميل، تبعتها نيجيريا بالزيادة في الإنتاج قدرها 200ألف برميل عن حصتها. الأمر نفسه قامت به ليبيا، أما الإمارات العربية فشرعت في إنتاج فائض قدره 300 ألف برميل يوميا. وقد انخفضت أسعار النفط على اثر ذلك إلى اقل من 20 دولار للبرميل، وخلال 1986 ومع ظهور الأزمة النفطية المعاكسة وصل الانخفاض إلى اقل من 10 دولار للبرميل[1].

1-3 ĞŋàĵI ĞłÛĂĂöI ĞÊõĂĦţI contre-choc pétrolier:

لقد جاءت هذه الأزمة النفطية معاكسة للصدمة النفطية الأولى والثانية، ذلك لان أسعار النفط هذه المرة لم تكن في صالح الدول المصدرة للنفط بل عرفت انخفاضا شديدا.وقد بدأت الأزمة النفطية الثالثة أو المعاكسة The Third Oil shock في فيفري 1986؛ وذلك عندما قامت كل من العربية السعودية والكويت برفع صادراتها النفطية. مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى 15.20 ثم 10 دولار للبرميل، ومع وصول الأسعار إلى هذا الحد؛ انخفضت عائدات النفط لكل من نيجيريا، فنزويلا، الجزائر واندونيسيا بØ:5الى 9 مليار دولار[2] .

[1] chems eddine chitour : pétrole et politique. OP.CIT, p121

[2] - Igor dekanic and others : A sentry of oil. Zagreb; Naklada Zadro publisher, 2005,P 252.

إن نسبة تطور حصة إنتاج المنظمة من اجل التعاون والتنمية الاقتصادية كانت أيضا من بين أسباب حدوث الأزمة المعاكسة، حيث بلغت 2مليون برميل يومي لتسجل نسبة 17.10 مليون برميل يومي. ورافقها ارتفاع حصة الدول الخارجة عن الأوبك إلى 8.51 مليون برميل يومي أي: بنسبة ارتفاع تقدر بـ:2.5 مليون برميل مقارنة بعام 1980؛ أين كانت حصة الإنتاج تقدر بـ6.46 مليون برميل في اليوم[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن الأوبك حاولت تبني سياسة رفع الأسعار، لكن الدول المستهلكة قابلتها بتخفيض حصة اعتمادها على النفط، حيث خفضت الولايات المتحدة الأمريكية استرادها من 2.4الى 0.9% . كما خفضت اليابان نسبة الاستيراد من 5.3الى1.2% وايطاليا من 5.6 إلى 1.2% ما بين سنوات 1986-1989[2].

:ĞÊÕÀĤţl ĞɆÛÀȺöl Ğŋȁɉl ǰəÀϘφ 1-1-3

:ĞʌåÀÔϘȩɍl ĞɆǵÀȺöl ȸŋ–Ű

بعد انخفاض الأسعار، ارتفع الطلب العالمي على النفط من 48.2 مليون برميل يومي سنة1986 إلى 49.3 مليون برميل يومي سنة1987 ليصل إلى 51.9 مليون برميل يومي سنة 1988 [3].

إن زيادة الطلب العالمي على النفط، دفع إلى زيادة حصة بحر الشمال وخليج المكسيك من الإنتاج العالمي للنفط.إذ انتقلت من 28% سنة 1985 إلى 38% سنة 1992، ونتيجة لذلك وصل سعر النفط في منتصف 1986 إلى 10 دولار للبرميل[4]. مما أدى إلى انخفاض مداخيل الشركات النفطية الكبرى ودول منظمة الأوبك على حد سواء.

وفي سنة 1986 ضيعت منظمة الأوبك حوالي 250 مليار دولار عندما وصلت الأسعار إلى اقل من 10 دولار للبرميل[5].

وكان الخاسر الأكبر داخل المنظمة هي الدول العربية، إذ تراجعت عائداتها النفطية إلى اقل من 50 مليار دولار عام 1986، بعدما كانت أكثر من 124 مليار دولار عام 1980[6].

1 - Evolution de l'effort demande mondial du pétrole entre 1971et 1993 « Bip ».vol 31N° :7654,08/10/1994, P1,2.
2 - Igor dekanic and others : IBID.P 252.
3 - Jean Pierre pouxet et Philipe Lauwers : le marché pétrolier dans les années 1990 le retour de l'opep ? revue de l'énergie, N°420, avril-Mai 1990, P239.
4 - Igor dekanic and others : OP.CIT, p 275.
5 - chems eddine chitour : OP.CIT, p 277.
6 - عبد الخالق فاروق: مرجع سابق، ص74.

:ĞÈèÀÆÊöÌ ĞÉģÀÀöÌ ơņ - ā

إن الأزمة النفطية المعاكسة كانت إحدى أهم الأسباب التي أدت إلى انتهاء حرب الخليج الأولى(بين إيران والعراق) من جهة، وإناء الصراع بين الاتحاد السوفيتي سابقا والو.م.ا في إطار الحرب الباردة من جهة أخرى.

فبالنسبة لحرب الخليج الأولى فان انخفاض أسعار النفط كان له دور في وضع حد للحرب العراقية-الإيرانية، إذ تدهورت الأوضاع الاقتصادية لطرفي الحرب، بسبب انخفاض مداخيلهما النفطية، وهو ما نعكس سلبا على وضعهما العسكري فدفع بالطرفين إلى الرغبة في إناء الحرب وأعلنت الأمم، المتحدة عن نايتها في شهر أوت 1988.

إما Nصوص الحرب الباردة، فانه في إطار استعمال القوة- بمختلف معانيها- لحماية المصالح الإستراتيجية حسبما يراه الواقعيون، فان الأزمة المعاكسة كانت من تخطيط صانع القرار الأمريكي وبتواطؤ عربي كما ذكرنا آنفا. وهذا لكسر الاقتصاد الاشتراكي ووضع حد لزحفه.

فخلال هذه الفترة توصل الاتحاد السوفيتي إلى اكتشافات نفطية في سيبيريا، وبدا ينفق المزيد من الأموال لجني ثمرات هذه الاكتشافات. فكان رد الو.م.أ أن اتخذت إستراتيجية التدمير من الخارج- Wiped out- لعائدات النفط الروسية. فخفضت أسعار النفط حتى لا يتمكن الاتحاد السوفيتي من مواصلة تمويل الاكتشافات النفطية في سيبيريا، وبالتالي ضرب البنى أو القواعد الاقتصادية للاتحاد السوفيتي الذي ثبت ضعفه في القطاع الفلاحي والصناعي المدني، ومن ثم وضع حد لتمويل الصناعة العسكرية الروسية. في الوقت الذي يمكن فيه للو.م.أ أن تستمر في تطوير حرب النجوم" Star War" لردع الاتحاد السوفيتي اعتمادا على الفوائد المالية التي حققتها من تخفيض أسعار النفط(1).

وبعد مجئ إدارة غورباتشيف إلى الحكم في الاتحاد السوفيتي، وجدت الإدارة نفسها مجبرة على إناء الحرب الباردة أمام التفوق العسكري الأمريكي، وزيادة انيار قطاعها الاقتصادي.

لقد استمرت أسعار النفط في الانخفاض حتى سنة 1987، لكن مع نمو الطلب العالمي ارتفعت قليلا إلى 17 دولار للبرميل بين سنتي1988-1989 (2).

وتزامن تدهور الأسعار مع انيار بورصة نيويورك في 19اكتوبر1987 و 13 أكتوبر 1989، وتبعتها بقية البورصات العالمية حيث قدر البعض حجم الخسائر الدفترية العربية في أسبوع واحد

---

1 - Igor dekanic and others : OP.CIT, p253.

2 - Jean ségnert : un troisième choc pétrolier. Bulletin de l'industrie pétrolier N°6550, 7 Mars1991, page2.

أثناء أزمة 19 أكتوبر 1987 بنحو 50 مليار دولار بسبب انيار البورصات وأسعار صرف الدولار[1].

إن انخفاض الأسعار وانقسام دول الأوبك حول سياسات الإنتاج والتسعير أدى عمليا إلى خدمة الدول المستهلكة للنفط. إذ انخفضت نسبة مبالغها المخصصة للإنفاق على أبحاث الطاقة، بحيث لم تتعد عام 1989 نحو 4% من إجمالي مخصصات البحوث والتطوير في الو.م.أ، و 3% في ألمانيا الغربية، فرنسا3%، بريطانيا 2% وان ظلت هذه المخصصات مرتفعة في اليابان؛ حيث بلغت 20 % من إجمالي إنفاقها على البحوث والتطوير[2].

:ĀőlKọũkş ĞɆφĀǯől ǰɆŸʅl āȀǵ 2-3

نتيجة لخلاف حدودي بين العراق والكويت حول حقل الوسيلة، اجتاح العراق الأراضي الكويتية في أوت 1990. وقد انخفضت أسعار النفط إلى 18 دولار للبرميل، وتراجعت نسبة النمو الاقتصادي العالمي من 4 إلى 2.6% سنة 1990[3].

لقد منح الاجتياح العراقي للكويت الفرصة للو.م.أ لكي تتدخل في منطقة الشرق الأوسط. فراحت تخطط للحرب على العراق، والتي اندلعت بتحالف حوالي 37 دولة لتحطيم الجيش العراقي و تحرير الكويت، وقد اشتعلت 500 بئر للنفط بسبب هذه الحرب. كما أن الدولار عرف هو الآخر انخفاضا أثناء هذه الحرب بأقل من 1.5 مارك ألماني، مما أدى إلى انخفاض قيمة العائدات النفطية، ليستمر انخفاض الدولار بعد الحرب بنسبة1.7 مارك ألماني [4].

إن الأوبك لم تتمكن من امتصاص فائض العرض العالمي والذي أعلنت وكالة الطاقة الدولية انه قد تجاوز سنة 1988 ما مقداره 460 مليون طن، في يوليو 1991 قدر حجم الاحتياطي الاستراتيجي بما يتجاوز 5 آلاف مليون برميل وهو ما يوازي استهلاك 275 يوم، فحجم واردات دول الوكالة من النفط سنة 1991 بلغ نحو 22 مليون برميل يوميا[5].

كما تجدر الإشارة إلى أن الأوبك فشلت مرة أخرى في توحيد سياسات الإنتاج بين الدول الأعضاء، فبعد حرب الخليج الثانية ترك العراق حصته الإنتاجية، لتجد الو.م.أ الوقت المناسب

[1] - د.فؤاد مرسي:" أزمة التنمية والتكامل في العالم العربي". مجلة المنار، العدد67، باريس،1990،ص111.
[2] - The économiste, Janvier 11,1991,p 19-25.
[3] - Igor dekanic and others : OP.CIT, p253.
[4] - IBID.P 253.
[5] - عبد الخالق فاروق: مرجع سابق، ص39-40.

لتحقيق ذلك بتواطؤ من العربية السعودية التي تزيد من صادراتا كلما انخفض إنتاج أي عضو في الأوبك. وقد ضاعفت العربية السعودية إنتاجها تعويضا لحصة العراق فوصل الإنتاج من 4الى 8 مليون برميل في اليوم[1].

ففي اجتماع وزراء دول الأوبك بجنيف في 11 فيفري 1992، رفض وزير نفط المملكة العربية السعودية تخفيض الإنتاج بمقدار 5% إلى 7% الذي طالبت به نيجيريا وبعض الدول الأعضاء. فغاب الوزير السعودي عن الاجتماع بغية المحافظة على المعروض النفطي في السوق الدولية بما يستجيب لمطالب الدوائر المستهلكة في الغرب وأمريكا[2].

وفي الواقع لم تتراجع السعودية عن هذه السياسة إلا بعد حدوث تقلبات في أسعار صرف الدولار، وانخفاض سعر النفط دوليا من 35 دولار عام 1980 إلى اقل من 14 دولار واقعيا عام 1995. كما دعتها الحاجة إلى مساعدة الدول الإسلامية التي ساندتا في حرب الخليج الثانية؛ إلى القيام ببعض التنازلات ابتداء من 2000، وذلك بتخفيض إنتاجها وصادراتا من اجل رفع سعر برميل نفطها؛ كما سنرى ذلك فيما بعد[3].

إن اجتياح العراق للكويت وكذا حرب الخليج الثانية، دفع بالسوق النفطية للاستجابة لهذه الأحداث. فبعد الحرب انخفضت الأسعار إلى 16 دولار للبرميل[4]. وبقيت كذلك إلى أن وصلت إلى اخفض مستوى سنة 1995 (14 دولار للبرميل).

لكن الوضعية تغيرت مع تطور الاقتصاد الأمريكي وانخفاض احتياطات الو.م.أ ونمو اقتصاد آسيا؛ فازداد الطلب على النفط وهو ما أدى إلى تحسن في الأسعار بين سنتي 1996-1997، حيث وصلت إلى 20 دولار للبرميل. إلا أن الأزمة المالية الخانقة التي حدثت لآسيا سنة 1998، قللت من الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض الأسعار من جديد في الفترة ما بين 1998-1999[5].

:(1998-1997)ǦɅȥɆèɇl ǦɅǻȦÔǪȩɍl Ǧɲȁɉl 3-3

[1] - chems eddine chitour : OP.CIT, p116.

[2] - عبد الخالق فاروق: مرجع سابق، ص48.

[3] - عبد الخالق فاروق: مرجع سابق،ص49.

[4] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1993، ص116.

[5] - Igor dekanic and others : OP.CIT, p275.

بدأت الأزمة بالظهور والتفاعل منذ مطلع شهر ماي من عام 1997؛ حيث بدأت عملات نمور آسيا تتعرض لهزات متتالية، وانخفاضات مستمرة بحيث لم تنجح حتى عملات تلك الدول التي كان يعتقد أنها أكثر استقرارا مثل دولار(هونغ كونغ).

لقد ترتب عن هذا الاضطراب الاقتصادي؛ انخفاضا لمعدلات النمو الاقتصادي من مختلف دول النمور بما فيها الصين و اليابان. وانعكس ذلك على انخفاض اكبر في نسبة الاستثمارات والاستهلاك الداخلي وكذا نمو الناتج المحلي بين 1997-1998. فنمو الناتج المحلي لاندونيسيا انخفض من 6.3% إلى 3.2%؛ وانخفض نمو الناتج المحلي لكوريا الجنوبية من 5.8% الى3.4%، وناتج ماليزيا انخفض من 7.4% إلى 3.1%، أما الصين فانخفض نمو ناتجها المحلي من 9.3% إلى 8.8%، فيما انخفض ناتج الفلبين المحلي من 4.9% إلى 3.9% ...[1]

ودون الدخول في تفاصيل الأزمة فان انخفاض النمو الاقتصادي عموما في دول آسيا، انعكس سلبا على السوق العالمية للنفط، فقط عرف هذا الخام نقصا في الاستهلاك مما أدى إلى انخفاض الأسعار إلى 10 دولار للبرميل نهاية 1998 [2].

كما اتجه الاستهلاك العالمي للطاقة إلى موارد أخرى بدل النفط، ففي 1999 وصل الاستهلاك العالمي للكربون 3465مليون طن؛ وحسب الإحصائيات فانه في 2000 بلغ نسبة 25 % من الاستهلاك العالمي للطاقة، ويبقى حاليا كمصدر أول يستعمل في توليد الكهرباء[3] .

إن أسعار النفط انخفضت في هذه الفترة بسبب اعتدال فصل الشتاء وارتفاع الإمدادات النفطية في السوق العالمية، حيث بلغ إنتاج الأوبك 27.5 مليون برميل يومي فانخفضت الأسعار إلى 10 دولار للبرميل سنة 1998، واستمر الانخفاض إلى غاية1999[4]. وعموما خلال هذه الفترة فقد اكبر المنتجين للنفط مثل الأوبك النسبة(51% التي تمثل المونوبول) التي كانت من خلالها تبسط سيطرتها في تحديد وتوجيه الأسعار.

[1] - د.سمير صارم: قراءة في أزمة دول النمور. دمشق، دار الفكر، سوريا،1998،ص61-62.
[2] - chems eddine chitour : OP.CIT, p277.
[3] - IBID, P41.
[4] -جريدة الخبر الأسبوعي : الصدمات البترولية، انعكاسا ت على المستهلك و المنتج. العدد 82، الجزائر، 09/27 إلى 2000/10/03،ص06.

4- ƑÊÀől ƘöûŏĬ ĞŸģÀņ фņ 2000 Бļ 2007:

منذ سنة 2000 استقرت أسعار النفط بين 25الى 35 دولار للبرميل[1]، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك العالمي للنفط بسبب موجة البرد الشديد التي ميزت فصل الشتاء في الو.م.أ وأوربا، وكذا الضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومات الأوربية على أنواع الوقود المختلفة، مما أدى إلى موجة من الاضطرابات والاحتجاجات في فرنسا وبريطانيا لتشمل كل أوربا.

ونظرا لان الأوبك في نهاية القرن العشرين كانت تملك اكبر حصة من الإنتاج العالمي العام للنفط(40%)، ويملك أعضاؤها نسبة 80% من الاحتياطات العالمية للنفط[2]، فان الوكالة الدولية للطاقة AIE أرسلت للأوبك تقريرا حول وضع السوق، الذي عرف نقصا في العرض بمعدل 3 ملايين برميل يومي خلال الربع الأول من عام 2000، وضغطت على المنظمة لرفع الإنتاج.

وفي مارس من نفس العام عقدت الأوبك اجتماعا واتخذت فيه قرارا برفع حصص الإنتاج بـ500.000 برميل في اليوم، في حالة ارتفاع الأسعار عن أكثر من 28 دولار للبرميل منذ 20 يوما. كما يمكن للمنظمة تخفيض إنتاجها بنفس القيمة، في حالة استمرار الأسعار في الانخفاض اقل من 22 دولار للبرميل لعشرة أيام متتالية[3].

4- 1 Ğŧę âÌÕlØÌÕ óşنـ ŐêşɟI ƎŧbĢè 2000:

إذا تعرضت الأوبك لضغوطات خارجية من طرف الدول الصناعية في بداية 2000-حاولت زعزعت استقرارها- فإنها تحررت من هذه الضغوطات ابتداء من نهاية السنة.فقد عقدت الأوبك قمة كاركاس بدعة من الرئيس الف ويلي" شافيز"، خلال يومي 27-28 سبتمبر 2000، حيث تصالح الأعضاء مع السعودية واتفق الأطراف على تحديد حصص الإنتاج لرفع الأسعار.ومما نصت عليه القمة في بيانها الختامي ما يلي[4]:

1- الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء في الأوبك من خلال وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة من اجل تحقيق المنفعة الاقتصادية من مصادرها الطبيعية.
2- دعم التعاون المشترك وتبادل المنفعة بين شركات البترول الوطنية في الأوبك وصناعة البترول العالمية.

---
[1] -- Igor dekanic and others : OP.CIT, p281.
[2] - IBID, p 275.
[3] - chems el dinne chitour : OP.CIT, p 116.
[4] - مجلة البترول: اكتوبر، 2000، ص12.

-3 دعم أواصر التعاون بين الأوبك والدول الأخرى المصدرة للبترول من اجل تحقيق استقرار السوق...(انظر إلى الملحق رقم: 01 موجود في آخر مذكرة الليسانس حول البيان الختامي).

ومع بداية سنة 2001 تراجعت قيمة الأسعار من 22 إلى 28 دولار للبرميل. لكن ظهرت بعد ذلك إحداث سياسية في العالم أدت إلى ارتفاع الأسعار من جديد،والبداية كانت بالانتفاضة الفلسطينية الجديدة، والميزة الثانية هو أحداث 11 سبتمبر الإرهابية في الو.م.أ،التي ردت على ذلك بالقضاء على نظام الطالبان في أفغانستان. فارتفعت الأسعار على اثر ذلك ما بين 25 و27 دولار للبرميل، وفي بعض الأوقات وصلت إلى 30 دولار للبرميل[1].

لقد عرفت واردات النفط نقص خلال الأسابيع و الأشهر التي تلت الأحداث وهذا بسبب تخفيض الأوبك لحصص الإنتاج من اجل المحافظة على أسعار النفط؛ إذ خفضت الحصص فعلا ثلاث مرات في عام واحد. لكن مع نهاية 2001 انخفض سعر النفط الخام إلى 22 دولار للبرميل من جديد، وقد فضلت الأوبك المحافظة على انخفاض الأسعار عند هذا الحد[2].

إن سنة 2001 عرفت ارتفاع عائدات الأوبك إلى 196.7 مليار دولار، ثم انخفضت نوعا ما في بداية 2002؛ حيث وصلت إلى 163.3 مليار دولار، ثم ارتفعت لتصل إلى 168.8 مليار دولار في نهاية العام[3].

ويرجع انخفاض عائدات الأوبك في بداية2002 إلى قرار وزراء المنظمة لزيادة الإنتاج بـ:4.5 مليون برميل في اليوم[4]،مما أدى إلى انخفاض الأسعار مقارنة بالسنة الماضية، حيث استقرت بين 18و20 دولار للبرميل. وبعد فيفري 2002 خفضت الدول المنتجة للنفط من حصص الإنتاج، فتحسنت الأسعار إذ وصلت إلى 29 دولار للبرميل مع بداية ماي، وبعد منتصف السنة تراوحت بين 24 إلى 30 دولار للبرميل، ليبقى هذا التحسن ثابتا إلى نهاية 2002[5] .

2-4 [illegible] :2003

لقد غيرت هجمات11 سبتمبر 2001 من عالم النفط الجيواستراتيجي، فبعد احتكار الأوبك وبعض الدول المنتجة لعملية تصدير وتسعير النفط، جاءت فرصة الو.م.أ للدخول في هذه اللعبة من

---

1 - Igor dekanic and others : OP.CIT, p280.
2 - WWW.EIA.DOE.GOV.
3 - chems el dinne chitour : OP.CIT, p122.
4 -OPEC Bulletin : 09/10/2006, P06.
5 - WWW.OILENERGIY.COM

خلال التحكم في نفط الشرق الأوسط، وقد وقع اختيار الإدارة الأمريكية على العراق باعتباره احد اكبر المنتجين في المنطقة.

إن حجة الو.م.أ في حربا على العراق، وهي امتلاك هذا الأخير لأسلحة الدمار الشامل. لكن الواقع فند ذلك، فبعثه التفتيش التي أرسلتها الأمم المتحدة بقيادة كبير المفتشين آنذاك" هانس بليكس"، صرحت في تقرير أرسلته إلى الأمم المتحدة، إن العراق لا يملك أسلحة الدمار الشامل، كما أن الو.م.أ لم تأخذ الضوء الأخضر من مجلس الأمن، وخرقت الشرعية الدولية في سبيل تحقيق البراغماتية باستعمال القوة العسكرية.

وقد حرصت الو.أ.م من وراء ذلك على ضمان تدفق النفط إليها، وتغذية آلتها العسكرية لمواصلة الهيمنة على العالم لاسيما وان روسيا والصين أعلنتا عن نيتهما في استغلال موارد منطقة القوقاز وهو ما يوحي بان عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، أصبح يتجه شرقا في إطار الصراع على النفط.

وتجدر الإشارة إلى أن التحضيرات الأمريكية البريطانية لشن هذه الحرب، أثرت على أسعار النفط التي ارتفعت إلى 35 دولار للبرميل. مباشرة قبل التدخل الأمريكي في العراق في 20 مارس 2003. كما انه بعد سقوط نظام صدام حسين انخفضت فجأة أسعار النفط إلى 25 دولار للبرميل[1].

في بداية 2004 وصلت أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتا بعد الحرب على العراق، فالتحسن في أسعار النفط تدعم في نفس الوقت بانخفاض احتياطات النفط في الو.م.أ وكذا ارتفاع الطلب في آسيا و بالخصوص في الصين، بالإضافة لاعتبارات الاستقرار السياسي في فـ ويلا.

إن أسعار النفط غير مرتبطة فقط بالاستيراد و الطلب في السوق، بل مرتبطة أيضا بقضية الأمن الشامل، ولهذا السبب بعد الهجمات الإرهابية في العاصمة الاسبانية مدريد، كان هناك ارتفاع جديد في الأسعار أي 38 دولار للبرميل ، وفي نـاية مارس 2004 تراجعت إلى 32 دولار للبرميل، لترتفع من جديد في افريل، واستمرت في النصف الثاني من 2004 في الارتفاع، حيث تجاوزت مستوى 50 دولار للبرميل في أكتوبر. ومع بداية 2005 وصلت إلى أكثر من 55 دولار للبرميل، ثم ارتفعت إلى أكثر من 60 دولار للبرميل في منتصف 2005[2].

---

1 - Igor dekanic: OP.CIT, p280.
2 - Igor dekanic: OP.CIT, p282.

3-4 [illegible]:

حدث إعصار كاترينا في سبتمبر 2005 بجنوب الو.م.أ، وقد اثر الإعصار في رفع أسعار النفط إلى 67 دولار للبرميل، وذلك لان كاترينا هي إحدى المناطق الرئيسية لإنتاج وتكرير النفط في الو.م.أ إذ تمثل حوالي ¼ من إنتاج الو.م.أ و با اكبر مصانع ومنشات التكرير التي أصيبت من جراء الإعصار(1).

لقد دفع إعصار كاترينا بأصحاب رؤوس الأموال إلى المضاربة في السوق العالمية النفطية، خاصة في أمريكا وأوربا، حيث عرض البـ ين ارتفاع في الو.م.أ من حيث السعر، وذلك لتحطيم القواعد الطاقوية في جنوب أمريكا. باعتبار أن هذه الأخيرة تستهلك البـ ين بشكل كبير على المستوى المحلي. في الوقت الذي ارتفع فيه سعر المازوت في أوربا. والذي يعد المنتوج الأكثر استهلاكا من طرف الشعب(2).

ونشير إلى أن الأوبك خلال هذا الإعصار رفعت من حصتها الإنتاجية بـ[illegible] مليون برميل في اليوم، وسجل البرميل زيادة ب 4 دولار عما كان في السابق. وعموما فان إنتاج الأوبك تراوح بين 2002-2005، من 25 إلى 29 مليون برميل يومي مثلما يوضحه الجدول التالي(3):

[illegible] 08: إنتاج الأوبك للنفط الخام بين 2002-2005 مليون برميل/ يوم

السنوات	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	25.4	26.9	29.0	29.9

Source : le figaro magazine, op.cit, p33.

1 - le Figaro Magazine : édition international du Samedi 24 septembre 2005,page27.
2 - Marc roche : Katrina a provoqué le retourne des spéculateurs, N°347,novembre2005, page2.
3 - OPEC Bulletin: OP.CIT P 101.

وفي 2006 تراوح سعر النفط مابين 60الى70 دولار للبرميل، وقال شكيب خليل-وزير الطاقة الجزائري في المؤتمر 142للاوبك خلال 2006، أن الطلب على النفط مرشح للارتفاع إلى 30 مليون برميل في اليوم بحلول 2025 وهو ما يستدعي استخدام التكنولوجيا المتطورة للاستمرار في استغلال النفط كما قال. كما قال: إن منظمة الأوبك ستزيد في طاقة الإنتاج بـ3Ø مليون برميل في اليوم نهاية2006 ، على أن تصل 5 مليون برميل في اليوم بحدود 2010. كما أوضح بان زيادة العروض في المستقبل تقتضي استثمارات هامة في مجال المحروقات، ففي 2025 سيشمل لإنتاج الأوبك سوائل الغاز الطبيعي، حيث يتوقع أن يصل الإنتاج إلى 54 مليون برميل في اليوم، وهو ما يتطلب استثمار بقيمة مالية قدرها 1.9 تراليون دولار(1).

وقد زادت نيجيريا من إنتاجها على اثر 142 بقيمة 500.000 ألف برميل في اليوم(2) كما صرح المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية(OFID) السيد سليمان جازر الحربيش في المؤتمر، أن: الصندوق مول قطاع الطاقة بما قيمته 946 مليون دولار وزعت لتنفيذ 120 مشروع، وقد نجح الصندوق في تنفيذ مشاريع استثمار خلال 30 سنة السابقة، بقيمة 14.5 مليار دولار(3).

كما شكل ملف التجارب الصاروخية لكوريا الشمالية، والملف النووي الإيراني في هذه الفترة اضطراب كبير في الأسواق النفطية. مما اثر سلبا على مستويات أسعار النفط في البورصات العالمية، فبالرغم من التراجع الطفيف للأسعار في الأيام السابقة، إلا أنها ارتفعت مجددا في بداية شهر جويلية 2006 إلى مستوى 75 دولار للبرميل، بل إن سعر برني بحر الشمال فاق 75.31 دولار للبرميل(4)ولم يتأثر النمو الاقتصادي العالمي كثيرا، رغم أن أسعار النفط تضاعفت ثلاث مرات بين سنتي 2005-2006.

رغم المجهودات التي بذلتها الأوبك، إلا أن الأسعار تراجعت لأدنى مستوى في نوفمبر 2006، حيث بلغت اقل من 50دولار للبرميل بالنسبة لبورصة نيويورك، ويرجع ذلك إلى تراجع الاستهلاك في ابرز الدول الصناعية موازاة مع ارتفاع المخزون الأمريكي وعودة الإنتاج لأبرز الدول المنتجة، بالإضافة إلى تحسن الظروف المناخية. وكرد فعل منها عزمت المنظمة إلى تخفيض سقف الإنتاج،

1 - IBID,P 34.
2 - IBID, p 36.
3 - IBID, p57
4 - جريدة الخبر: أسعار النفط لم تتجاوز مستوياتها القياسية مجددا. السبت 08 جويلية 2006، ص 11.

فعقدت اجتماعا طارئا في ديسمبر 2006، وهو ما نتج عنه ارتفاع الأسعار سنة 2007 كما سنرى[1].

إن التحسن في أسعار النفط بين سنتي 2002-2007، يرجع أساسا إلى ارتفاع الطلب العالمي خلال هذه الفترة؛ إذ بلغ سنة 2006 نسبة 84.4 مليون برميل في اليوم ا: بزيادة قدرها 1.2 مليون برميل في اليوم أو ما يعادل 1.4% من الإنتاج، ووصل سنة 2007 إلى 85.7 مليون/ب في اليوم مثلما يوضحه الجدول الآتي[2]:

جدول رقم 09: الطلب العالمي على النفط الخام من 2002الى 2007

مليون ب/اليوم.

السنوات / الدول	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دول OCDE	47.9	48.6	49.3	49.5	49.5	49.8
شمال امريكا	24.1	24.5	25.4	25.5	25.5	25.7
اوربا الغربية	15.3	15.4	15.5	15.5	15.5	15.5
الباسفيك	08.5	08.6	08.5	8.6	8.5	8.6
الدول النامية	20.3	20.6	21.7	22.5	23.1	23.7
روسيا واوراسياFCU*	3.7	03.8	03.8	03.8	03.8	03.8
دول اوربا الاخرى	0.8	0.8	0.9	0.9	0.9	0.9
الصين	05.0	05.6	06.5	06.5	7.1	7.5
مجموع الطلب العالمي	77.8	79.4	82.3	83.2	84.4	85.7

* "FCE " هي روسيا واوراسيا؛ وتضم الدول التي كانت تكون الاتحاد السوفيتي سابقا مثل: دول البلطيق، روسيا البيضاء، كرواتيا، بولونيا، البوسنة، رومانيا، مونتينيغرو، أوكرانيا...الخ.

Source : OPEC Bulletin : OP.CIT, Page 101.

وفي 2007 قررت الأوبك تخفيض حصص الإنتاج بـ: 500.000 برميل ابتداء من 01 فيفري، وقد تزامن ذلك مع شدة البرد التي عرفتها دول الخليج، ولهذا قررت قطر والإمارات عدم تخفيض الإنتاج مرة أخرى إذا اقتضى الأمر نظرا للحاجة لاستهلاك النفط. وترجع ثمرة هذا التخفيض في حقيقة الأمر إلى اجتماع الأوبك الطارئ في ديسمبر 2006 كما ذكرنا سابقا.

[1] - جريدة الخبر: أسعار النفط تتراجع لأدنى مستوى لها منذ سنة . الأحد 19 نوفمبر 2006، ص13.

[2] - OPEC Bulletin : : OP.CIT, P 93

وقد أشار شكيب خليل-وزير الطاقة الجزائري- إلى أن كل دول الأوبك وعلى رأسها الجزائر التزمت بذا التخفيض، مما أدى إلى استقرار الأسعار بين 50-60 دولار للبرميل، كما انتشرت في هذه الفترة فكرة إنشاء الأوبك للغاز، رغم أن وزير الطاقة القطري " عبد الله بن حامد آل عطية" رفض الفكرة التي طرحها الرئيس الروسي 'فلاديمير بوتين"، وذلك لاختلاف النفط عن الغاز. ومن جهته ناقش "شكيب خليل" هذه الفكرة مع وزير الطاقة الروسي "فكتور كريستونكو" أثناء زيارته للجزائر بين 19-22 جانفي 2007، واعتبر شكيب خليل أن الأمر صعب ، باعتبار أن سوق النفط تستجيب للعرض والطلب على المستوى العالمي في حين أن سوق الغاز جهوية، كما أن وحدات الغاز الطبيعي لا تحتوي على الطاقة التي نجدها في النفط[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الأوبك لم تكن فقط تسعى لرفع الأسعار بل تفكر أيضا في المحافظة والمواصلة في تقديم الإمدادات اللازمة من النفط. حتى تستقر السوق العالمية، وتتجنب بذلك ردود فعل سيئة من طرف الدول المستهلكة أي: في إطار الفعل ورد الفعل، وهو ما يضمن لها البقاء والاستمرار.

ففي النصف الثاني من افريل 2007 اقتربت أسعار النفط من 70 دولار للبرميل فحاولت الأوبك إعطاء ضمانات للدول المستهلكة؛ حيث أشار وزير النفط الإماراتي في هذا الشأن " السيد محمد الحملي" في تصريح للصحافة الدولية بدبي" بأنه لا يوجد أي شك في التزام المنظمة بضمان تزويد السوق والعمل على استقراره". وقد تزامن هذا التصريح مع ارتفاع أسعار النفط في البورصات العالمية؛ حيث قدرت في بورصة لندن بالنسبة لبرنت بحر الشمال بـ:69.45 دولار للبرميل، بينما في بلغ في بورصة نيويورك 69.94 دولار للبرميل[2].

كما حذرت المنظمة في الوقت نفسه الدول المستهلكة من مواصلتها الضغط على أعضاء المنظمة المنتجة، وذلك بالتهديد بتنويع مصادر الطاقة والاستثمار في مجال إنتاج واستكشاف البتروكيمياء؛ خاصة وان المنظمة تدعمت منذ فيفري 2007 بانضمام دولة جديدة للتكتل وهي انغولا.ففي منتصف 2007 وصل إنتاج هذه الأخيرة إلى 200.000 برميل يومي، وهي تطمح لان يصل 2مليون برميل في اليوم[3].

[1] - Le Maghreb : Le Qatar contre une nouvelle réduction de la production. Du 7 février 2007, Alger, Page 6.

[2] - حفيظ صواليلي:" أسعار النفط تقترب من 70 دولار للبرميل". جريدة الخبر، الجزائر، الثلاثاء 17 افريل 2007، ص32.

[3] - OPEC Bulletin : : OP.CIT, P19.

وفي الأخير نجد أن سعر نفط البرنت BRUNT ارتفع في بداية جويلية 2007الى 75 دولار للبرميل، ويتوقع أن يبق مرتفعا إلى نهاية السنة وهو ما صرح به شكيب خليل-وزير الطاقة الجزائري-، حيث ارجع ذلك إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وكذا الفارق الصغير بين زيادة الإنتاج وارتفاع الطلب، بالإضافة إلى قرار الأوبك خلال اجتماع ديسمبر الطارئ 2006 بتخفيض سقف الإنتاج، إذ أن الجزائر مثلا خفضت حوالي 80الف برميل في اليوم(1).

---

1 - جريدة الخبر اليومية: قسم الوطن، الجزائر، الثلاثاء 06 مارس 2007، ص3.

:ğÀDZÀQÀQèl ş ĞöŸǹ

إن تأثير الأوبك في الاقتصاد ل العالمي مر بثلاث مراحل، فالبداية كانت من تاريخ التأسيس 1960 إلى 1973؛ وهي تمثل مرحلة البناء، ورأينا كيف فشلت الأوبك في السنوات الأولى بسبب الاختلاف في القيادة وتنفيق الريع. ثم واصل أعضاء المنظمة العمل على إيجاد الإستراتيجية المثلى، للسيطرة على ثرواتم النفطية ؛ووضع حد لاستغلال الشركات الأجنبية والدول الصناعية-ظلما لموارد دول العالم الثالث-حيث كلل ذالك بإلغاء حقوق الامتياز، والقيام بسلسلة من التأميمات.

وفي المرحلة الثانية(1973-1980) تمكنت الأوبك ولأول مرة منذ تأسيسها من بسط سيادتا على ثرواتا، وأصبحت كطرف فاعل إلى جانب قانون السوق في تحديد وتوجيه الأسعار. وقد استخدمت المنظمة عبر الدول العربية فيها النفط كسلاح على اثر حرب أكتوبر 1973 بين العرب و إسرائيل، وقد بدأت الأسعار ترتفع بالشكل الذي تريده الأوبك، وتنظم عمل المنظمة أكثر بعد قمة الجزائر الأولى سنة 1975. حيث كانت محطة لتحديد إستراتيجية واضحة، تعتمد على النفط كقوة في التفاوض مع الدول الصناعية. في إطار التفاوض شمال-جنوب آنذاك بقيادة الرئيس الراحل هواري بومدين.

و ظهر على اثر ذلك مفهوم جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية، استعملته الدول الصناعية أثناء المفاوضات وهو ما يسمى بـ"الرد المرن" أي: المساومة. كما عرفت هذه المرحلة أزمات دولية أخرى أثرت في أسعار النفط، ففي 1979 حدثت الثورة الإيرانية والتي انتهت بمجئ آية الله الخميني إلى الحكم، ثم اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، وهي كلها ظروف أدت إلى ارتفاع السعر إلى 41دولار للبرميل(الصدمة النفطية الثانية) وذلك بسبب نقص حصة الإنتاج لكل من إيران والعراق، وعدم تعويض دول المنظمة لحصة البلدين مما أدى إلى تقص العرض أمام الطلب، فاستمرت الأسعار في التحسن. لكن ابتداء من 1984 تراجعت بسبب ظهور مناطق تموين جديدة كبحر الشمال وخليج المكسيك، وكذا انقسام دول المنظمة حول قضية تحديد السعر.

أمام المرحلة الأخيرة(1985-2007) فعرفت فيها الأوبك تدهورا وتراجعا في الاقتصاد العالمي، ثم عادت إلى التأثير النسبي في السوق. فمن 1985الى 1998 تراجعت فعالية سياسات الأوبك الطاقوية، والبداية كانت بفشل المنظمة بخصوص سياسة الحصص. حيث لم يحترم كل عضو حصة

الإنتاج المخصصة له؛ مما أدى إلى انخفاض الأسعار التي وصلت إلى 10 دولار للبرميل مع الصدمة النفطية المعاكسة سنة 1986.

كما استمرت الأسعار في الانخفاض بسبب انخفاض قيمة الدولار خلال أزمتي 1987، 1989(انيار بورصة نيويورك) وبعد نهاية الحرب الباردة، تغير الصراع من النمط الإيديولوجي إلى الصراع على الموارد. فشنت الو.م.أ الحرب على العراق سنة 1990 بهدف ضمان امن وحيوية إسرائيل، وكذا þاية الدول العربية الحديثة التي يمكن أن تضمن استمرار تزويد الو.م.أ بالنفط. نقصد هنا العربية السعودية، الكويت، قطر...الخ. كما كانت تهدف الو.م.أ من وراء هذه الحرب، الحصول على نفط العراق بأثمان رخيصة لرفع المخزون الأمريكي مما أدى إلى انخفاض الأسعار التي تحسنت نوعا ما سنة 1995.

لكن مع الأزمة المالية التي مست نمور آسيا في 1998، انخفضت الأسعار من جديد لتصل إلى 10 دولار للبرميل، إلا انه بعد قمة كاركاس سنة 2000 تصالحت دول المنظمة فيما بينها فاستقرت الأسعار بين 25 إلى 35 دولار للبرميل، وقد ارتفعت بعد ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى غاية 2007.

إن أسعار النفط في بداية القرن 21، لا تتحكم فيها الشركات و المنظمات النفطية كالأوبك لا تتحكم فيها الشركات والمنظمات كالأوبك فقط، بل أصبحت تخضع لميكانيزمات الاستيراد والطلب بالإضافة إلى الأزمات التي ميزت هذه الفترة. فالتحولات الكبرى في العالم على غرار نيويورك ولندن، الحرب البريطانية- الأمريكية على العراق، إعصار كاترينا بالإضافة إلى تبعية السوق والعلاقات التكنولوجية بقيادة تعاضدية أمريكية-بريطانية في مجال النفط، كلها أثرت على الحالة العامة للسوق ومن ثم على أسعار النفط؛ ولهذا قلنا في عنوان المبحث الأخير أن تأثير الأوبك في الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة كان تأثيرا نسبيا، بالرغم من وصول الأسعار إلى 75 دولار للبرميل.

الفصل الثالث

الأوبك
والسياسات الطاقوية العالمية

إن الفصل الأخير من الدراسة يحتم علينا تحديد موقع الأوبك ضمن السياسات الطاقوية العالمية. وهذا لإتمام دراسة مختلف أجزاء الإشكالية التي طرحت في مقدمة الرسالة، حيث سنتطرق في هذا الجزء إلى علاقات التأثر بين الأوبك والشركات النفطية العالمية، لاسيما الشركات الكبرى Les majors. باعتبار أن إحدى أسباب قيام الأوبك هي السياسات الاحتكارية التي كانت تقوم بها الشركات تجاه المنظمة. كما ندرس موقع الأوبك ضمن منظمات إقليمية وعالمية أخرى في مجال الطاقة، كمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط(OPEAP) أو الوكالة الدولية للطاقة(AIE) التي تنشط في كنف(OCDE) .

وبما أن التنافس في القرن 21 يتجه أكثر نحو الطاقة بمختلف أنواعها بدلا من التناطح الإيديولوجي الضيق، فسنتطرق إلى سياسات الدول الكبرى تجاه منظمة الأوبك مثل: سياسة الو.م.أ، الصين والاتحاد الأوربي...الخ.

ثم نتطرق في آخر الفصل إلى التحديات الجديدة التي تواجه الأوبك. و أهم الآليات الواجب اتخاذها من طرف المنظمة للوقاية ضد المخاطر الإستراتيجية والبيئية التي تددها.

1- [illegible]:

لقد استطاعت الشركات النفطية أن تحصل على امتيازات احتكارية في أمريكا اللاتينية وفي الأقطار العربية المنتجة للنفط. كما استطاعت الشركات النفطية بسبب تنظيماتا العالمية أن تسير الصناعة النفطية كما تريد سواء في بلاد الإنتاج أو التسويق بعد تفاهم مشترك بينها حول سياسات الإنتاج والتسويق والتسعيرة، ونتيجة لهذا فقد حققت الشركات أرباحا طائلة على امتداد سنوات طويلة وخاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد لاحظنا كيف تسببت هذه الشركات في انخفاض أسعار النفط سنة 1959. وهو ما أدى إلى إنشاء منظمة الأوبك، فبغض النظر عن سياسات الشركات الاحتكارية تجاه الدول المنتجة، إلى أن وجود الأوبك على الساحة الدولية يرجع أساسا إلى سياسات هذه الأخيرة.

كما تجدر الإشارة إلى انه بعد قيام الأوبك تقلصت سيطرة الشركات النفطية العالمية الكبرى بسبب إلغاء المنظمة لحقوق الامتياز، والقيام بتأميم ثروات الدول المنتجة.

حيث صارت المنظمة طرفا في اللعبة الدولية للنفط سواء من حيث الإنتاج أو التسعير. ولم يكن ظهور الأوبك هو السبب الوحيد في تراجع سيطرة شركات النفط العالمية، بل كان لظهور الشركات القومية أو الأصغر حجما- مثل: الشركة الفرنسية(C.F.P) أو الشركة الايطالية(E.N.I) أو في الو.م.أ - أثرا في ذلك.

ويجمع الباحثون في حقل العلاقات الدولية، أن الشركات النفطية العالمية هي احد اكبر الأطراف في هذا الحقل إلى جانب الدول، والرأي العام والمؤسسات الإعلامية. وقد أشار انطوني سمبسون إلى ضخامة عمل هذه الشركات بقوله:" [illegible]

ÀŢŸǹlɖŋ Ķęȧẕş ĞĒAůẕȯl ğȦŋẕȮΣl ğøɖę -ĞĒŋẕȪȯl ǻşɖΣl ʔÛǺǪǩ Ɣȯl – ȦőƎǹ ğɖȞǩ ɖęş ÒǹlɖŋĿŢȞŋ ɹlɖŸĠȯl Ɣȯl ȬŧȞǩ ȦŢĒẕ"[1].

وبالرغم من قوة الشركات النفطية الأجنبية، إلا أن منظمة الأوبك اكتسبت عبر الزمن خبرة في تسير المفاوضات مع هذه الأخيرة، وكثفت في الوقت نفسه من علاقات التعاون من هذه الشركات.ودائما في إطار معادلة التداخل تارة والتنافر تارة أخرى، فان الشركات مباشرة بعد أزمة 1973 طورت من إستراتيجياتا لحماية مصالحها، وقد ارتكزت هذه الاستراتيجيات على:[2]

1- توجهت الشركات النفطية إلى بناء احتياطاتا بالتركيز على المناطق الخارجة عن منظمة الأوبك من خلال تحسين حصة الاحتياطات ضمن الإنتاج.

2- تنويع نشاطاتا في مجال التجهيزات الكهربائية، الفندقة....الخ.

3- أعادت بناء مشاريعها النفطية في العالم.

4- خفضت النشاط في انجاز الآبار بالمناطق الفقيرة(الو.م.ا)، كما كثفت من عملياتا في صهر المعادن بالمناطق الغنية بذلك، وفي مارس 1984، قامت شركة نفط كاليفورنيا المسماة حاليا شفرون بتخصيص 13.2 مليار دولار لتطوير البحث من اجل التحكم أحسن في التكنولوجيا.

إن الشركات النفطية لا تبحث في حقيقة الأمر عن مكانة لها فقط أمام الأوبك والتكتلات الأخرى في مجال الطاقة، بل تسعى للتغلغل وتخريب أطراف المنظمة من الداخل حتى تستطيع تطبيق سياستها الاحتكارية. فمعظم الانقلابات العسكرية التي تحدث في الدول التي تعرف تواجد احتكارات أجنبية؛ تكون نتيجتها قيام حكم عسكري يحقق للشركات ما كانت لا تستطيع الحصول عليه أثناء الحكم الوطني.

فحكومة الجنرال سوهارتو في اندونيسيا مثلا: رضخت لمطالب شركات النفط وبدأت بإلغاء القرارات الوطنية التي كانت قد اتخذتا الحكومة الاندونيسية، كالسيطرة والإشراف على شركات النفط في اندونيسيا واستهلاك جميع مؤسسات هذه الشركات...الخ. وقد حرضت المخابرات الأمريكية (C.I.A) الشعب للقضاء على حكم الرئيس "سوكانو "، واتمته بالانصياع للأحزاب الماركسية ومحاولته التخلص من النفوذ الاقتصادي الغربي[3].

---

[1]-انتوني سمبسون: مرجع سابق، ص20.

[2]-chems eddine chitour : pétrole et politique, Op.Cit, page 130.

[3] - عبد الله الطر يقي: مرجع سابق ص35.

وقد لاحظنا في السابق كيف تغلغلت شركتي "ارامكو"و"الانجلوايرانية" إلى كل من السعودية وإيران، كما لاحظنا كيف أرادت الشركات أن تتدخل في إعداد قانون المحروقات بالجزائر لØ2007؛ في الوقت الذي حاولت فيه إحدى اكبر الشركات-مثل بريتش بتروليوم- إعطاء السيادة الكاملة في إعداد هذا القانون للمشرع الجزائري [1]، وهذا في تقديري من باب المساومة لربح عقود أخرى ليس إلا.

وقد اتخذت الشركات العالمية استراتيجيات وسياسات للبحث عن مصادر بديلة للطاقة، لاسيما في مطلع القرن21 وهذا لمنافسة منظمة الأوبك في سوق النفط العالمية؛ خاصة وان النفط أصبح يشكل خطرا على الشركات والدول المستهلكة باعتباره مادة قابلة للنضوب. ويمكن فيما يلي إبراز نماذج عن بعض السياسات التي تتخذها الشركات النفطية في هذا اﻟﻤﺠال:

1-1 ǴèÀÆè óÀÀIşø Ķşá Ì Õì R.Dutch Shell :

تظهر سياسة هذه الشركة من خلال ما دعا إليه قائدها التنفيذي جيراون فاندر فير Jeroen Vander Veer في كلمة ألقاها خلال المؤتمر 142 للأوبك سنة 2006؛ إذ دعا بضرورة الحفاÛ على البيئة باستخدام تكنولوجيات حديثة في مجال الصناعة الطاقوية، حيث قال:" **إ ÀÀϕ ÀϘU Ǯ إБ KǯÒöI ȸŋ ǴęÀÛöI ȸÒöş øÀϙǚǣ ǴÆÀÆǣ ÕęI**"، كما صرح بأنه بالنظر إلى المشاريع المستقبلية -التي تحتاج إلى الطاقة طبعا- سيزيد الطلب على النفط إلى ما بين 20و30 مليون برميل في اليوم خلال العشريات القادمة، وهذا يتطلب قدرات صناعة نفطية جديدة.إذ من المتوقع إنتاج 11 مليون برميل في اليوم عن طريق قدرة التكرير الجديدة باستخدام الأشعة، كما قال فاندر فير أن شركة شل استثمرت 20 مليار دولار خلال سنة في الأنشطة ما فوق وتحت الأشعة[2].

إن مثل هذا التصريح يبين حقيقة الاستعدادات والقدرات التي تملكها الشركة لمواجهة الأخطار المستقبلية الناجمة عن نقص أو نضوب مادة النفط.

---

[1] - جريدة الخبر: يومية جزائرية.

[2] - OPEC Bulletin : OP.CIT,Page 45.

2-1 ŮƷÀÊ ĞÕÀ`Ì ÒÀkzk TOTAL:

تعتبر شركة توتال الفرنسية الشركة الرابعة عالميا، وقد خصصت في 2005 مبلغ 100مليون اورو في البحث عن حلول لإيجاد النفط القابل للنضوب؛ ويعد هذا المبلغ في زيادة بØ20% مقارنة بØ2004. وقد اعتمدت الشركة على مناهج وتقنيات أكثر عطاء لاستغلال النفط، فركزت على السياسات التالية(1):

أ-استخراج الزيوت الثقيلة: فالنفط يوجد أحيانا في شكل شبه صلب مثل: الزفت؛ ومنجم من هذا النوع مستغل من طرف شركة توتال في فـ ويلا بنسبة استرجاع 08%.وهناك منجم قيد الدراسة في كندا بØ:البرتا Alberta،والتقنية الواجب استخدامها لتمديد هذه الزيوت الثقيلة هي المعالجة بالبخار.

ب- استغلال الآبار الموجودة في عمق الأرض: فهناك حقول ستجدها الشركة على بعد 5000 متر تحت الأرض، وفي هذه الأعماق توجد حرارة وضغط عاليين وهو ما يستوجب تطوير التكنولوجيات المعتمدة.

ج- استغلال النفط الموجود تحت البحر: فبعض الآبار توجد في أعماق كبيرة تحت البحر مثلما هو الشأن لمنجم جيراصول Girassoul في أنغولا؛ إذ استخرجت منه شركة توتال "الخام" على بعد 1350 متر عمقا.وقالت الشركة انه إذا أمكن استغلال النفط على بعد 500متر تحت البحر، فان ذلك لا يطرح مشكلا على بعد 1500متر لان أجهزة الروبو (Robots) ستقوم بعملها، إذ يمكنها نقل السوائل على مسافات طويلة وفي أنابيب تنجز تحت الماء، ولكن هذا يحتاج إلى تكنولوجيات حديثة.

د- اكتشاف قطب الشمال: فالنفط يوجد في هذه المنطقة حقيقة، ولكن المشاكل اللجيستيكية والبيئية يجب حلها مسبقا.

هØ- تحويل الغاز إلى نفط: هذا المسار استهلك نصف طاقة الغاز المحولة، وهو يحتاج إلى أبحاث لتحسين هذا العطاء لأسباب اقتصادية وبيئية، أي: للحد من تسرب غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2.

1 - ANNIE KAHN : Les tentatives de TOTAL . Le monde, N°347,Novembre2005, P4.

1-3- ǧǀǼǛÎǿǚ ǧǀǼǛÎǿǚ: "ɿǨÊǿǚ-ǾǠǟǩǤ" ǖ"ǿǺǨǩ" ɿșǺǺǠǿș":

لقد حققت هذه الشركات أرباحا ضخمة نتيجة لارتفاع أسعار الغاز والنفط منذ بداية 2004، فالشركة الأمريكية الضخمة اكسون-موبيل سجلت نتيجة صافية قدرت بـ:ø15.5 مليار دولار خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2005. وقد أصبحت الوزن الثقيل في وال ستريتWALL STREET أمام " جنرال إلكتريك"، بنك أمريكا، مجموعة سيتي، ول مارت"Wall Mart " أو ميكروسوفت[1].

كما بلغ رأسمال الشركة الإمبراطورية اكسون-موبيل -والتي تعرف باسم اسو ESSO في أوربا- حوالي 380مليار دولار بداية سنة 2005 حسب تصريح مسيرها لي رايموند " Lee Raymond"[2].

أما مجموعة توتال "Group Total" التي تعد أكبر بورصة رأسمالية للشركات في منطقة الأورو، أكدت هي الأخرى أنا حققت نتائج قياسية ضمن الشركات النفطية الكبرى.فحسب منصب المدير العام Thierry desmarest، فإن الفائدة الصافية بلغت 8 مليار دولار (بزيادة 50%)، وقد سجل حسبه هذا الربح الصافي التقدم الأقوى بين الشركات[3] .

وفي الو.م.أ تجد أن الشركة النفطية الثالثة "شيفرون" بلغت فوائدها 6,3 مليار دولار خلال السداسي الأول لسنة 2005. أما فوائد بريتيش بيتروليوم سجلت هي الأخرى ارتفاعا قويا من 9,25 مليار دولار في جوان 2004 إلى 12,19 خلال سنة 2005، كما بلغت فوائد شركة شل 11.9 مليار دولار في السداسي الأول لسنة 2005، ويتوقع أن تصل إلى 20 مليار دولار بحدود 2014 في حالة استثمارها بأقصى شرق روسيا في مجال الغاز.[4]

هذا وتعتبر هذه الفوائد قليلة إذا قورنت بنسبة الأموال التي تنفقها الشركات في مجال البحث وإنتاج النفط، خاصة وأن حقول النفط الجديدة صعبة الاكتشاف، فتكاليف البحث والتنمية تجاوزت 5,96 دولار للبرميل سنة 2004 من خلال الدراسة التي قامت با شركة شرودرز "Shroders" على 19 شركة.[5].

1 - Jean Michael Bezat :Katrina A Provoqué le retour des spéculateurs. OP.CIT,P 3.
2 Le figaro magazine : op.cit, page 32.
3 Jean Michael Bezat : op.cit, page3.
4 IBID, page 3.
5 IBID, page 3.

ونشير إلى أن الشركات لم تتوقف عند تحقيق هذه الأرباح فحسب، بل دخلت في دواليب الحكم؛ فقد طلبت الحكومة الفرنسية من مجموعة total في 16 أوت 2005 أن تلتزم بالسرعة في الاستثمار، وأعلنت الحكومة على لسان وزيرها للطاقة وهي متأكدة من أنا ستقوم بعملها في هذا الال، معتمدة في ذلك على مساعدة مجموعة توتال. حيث أجاب مديرها "M.Desmarest" فيما بعد أن مجموعته ضاعفت الاستثمار السنوي إلى 800 مليون أورو بين 2005-2010، لاسيما في مجال زيادة إنتاج الغاز.[1] .

وفي محاضرة ألقتها الجمعية من أجل دراسة الوصول إلى النفط "l'ASPO" (l'association pour l'étude du « peak oil »)، أعربت فيها عن تلبية احتياجات الإنسانية من الطاقة. وقد دعا رئيس شركة " إكسون-موبيل" خلال المحاضرة إلى ضرورة البحث كل 18 شهرا عن حقل يعادل ذلك الود في بحر الشمال، لكنه استفسر في الوقت نفسه بقوله: أين سنجد مناطق بطاقة بحر الشمال؟[2].

إن الانجازات التي حققتها هذه الشركات و الهودات التي تبذلها، تبقى محدودة أمام الزيادة المستمرة للاستهلاك العالمي للطاقة. فحقيقة أن الشركات الكبرى تعتبر من الفاعلين الذين يمكنهم مواجهة إلى حد ما هذا الخطر ، ولكن إذا قورنت بالدول المنتجة للأوبك؛ فإن هذه الشركات لا تمثل سوى الأقلية ومن هذا الجانب يمكن اعتبارها أنا في حالة خطر.

وقد صرح مدير شركة أرامكو صداد الحسين أثناء توليه قيادة الشركة في مارس 2004، من أنه إذا استمرت الزيادة في الطلب على النفط كما هي الآن (82,3 مليون برميل في اليوم آنذاك أنظر إلى الجدول رقم: 09) فإن ذلك سيؤدي إلى انيار قدرة الإنتاج في مختلف أنحاء العالم. وقال إننا في حاجة إلى عدة دول مثل العربية السعودية للمحافظة على الإنتاج.[3]

إذن في الأخير يمكن القول أن احتواء الأوبك على الدول بقدرة إنتاج كبيرة، يجعلها التكتل الذي لا يمكن منافسته في هذا الال. سواء من طرف الشركات أو الدول الصناعية الخارجة عن الأوبك، وقد قلنا في السابق أن العربية السعودية وحدها تنتج حوالي ¼ من مجموع الإنتاج العالمي للنفط؛ بالإضافة إلى دول أخرى في المنظمة لها القدرة إنتاج لا يستهان با كالعراق، الكويت، إيران، فـ ويلا...الخ.

---

[1] Jean Michel Bezat : op.cit, page3.
[2] Mathieu Auzanneau et Guillaume serina :" la grande inconnue des réserves", le monde. Op.cit, page4.
[3] IBID, page4.

2- ĞĔţĂĦöļş ĞĔŧĔŸęql ğĂŧŢĂţl ŵŧř Õëşĵl Ʒęζŋ :OCDE, OPEAC

نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC والمنظمات الإقليمية والعالمية الأخرى في هذا المجال، وبتحديدنا لهذه العلاقة يمكننا معرفة موقع منظمة الأوبك ضمن المنظمات الأخرى. وقد اخترنا نموذج عن كل نوع من المنظمات، وذلك بالاعتماد على المعيار الجغرافي من جهة والمعيار الوظيفي أو الأهداف من جهة أخرى.

فبالنسبة للمنظمات الإقليمية اخترنا منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OPEAC) ، حيث تقتصر هذه المنظمة على الدول العربية فقط. ولها أهداف إقليمية، أما المنظمات العالمية فقد اخترنا منظمة OCDE وهذا نظرا لأهدافها العالمية. وسندرس موقع الأوبك ضمن النموذجين على النحو الآتي:

2-1 Õëşĵl ĞŧŢĂŋş Õëşĵl(OPEAC):*

لقد سادت ظروف دولية بعد منتصف الستينات أدت إلى انقسام أعضاء منظمة الأوبك. وكان ذلك مع هزيمة العرب أمام إسرائيل في حرب يوليو 1967 ، فظهر فريق داخل المنظمة مكون من الدول العربية وكان ينادي بعدم ضخ النفط العربي للدول التي ساعدت إسرائيل في عدوانا. في الوقت الذي استغلت فيه دول أخرى- مثل فـ ويلا وإيران- هذا الظرف لتحقيق مصالحها الخاصة مخالفة بذلك مبادئ منظمة الأوبك.

أمام هذا الاختلاف لجأت ثلاث دول عربية هي: السعودية، الكويت وليبيا إلى إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبيك) ، وذلك بموجب اتفاقية أبرمت في بيروت بتاريخ 09 جانفي 1968[1]

إن قيام منظمة الأوبيك على أنقاض الاختلاف الذي حدث بين دول الأوبك لا يعني إطلاقا التناقض بين المنظمتين، فقد حرصت الدول العربية المنشأة للأوبيك منذ البداية على التأكيد على عدم وجود اختلاف بين المنظمة الجديدة ومنظمة الأوبك.

وقد تضمنت المادة/3 من الاتفاقية تنظيما للعلاقات بين المنظمتين، إذ تنص المادة : "Ăąűĸ ۴
ŨĂĂŸö ğøɹÔţl óşɹäl ĞŧŢĂŋ ĞÒĂľl ĞĔęĂĂĸ۴l ÿĂÒģů ʔŸ℥ ÕëşQö ĞĂÎĂţl ĞĔęĂĂĸ۴l ĆØɹ ÿĂÒģů

---

* Opeac هو عبارة عن الأحرف الأولى لاسم المنظمة بالانجليزية Organization Of The Arab Petroleum Exporting counties

1 د. محمد يوسف علوان: مرجع سابق ، ص252.

[illegible] "[illegible]" [illegible]."[1]

وهذا يعني أن اتفاقية الأوبك تعتبر تشريع يحكم عمل منظمة الأوبيك، وأن أي طرف ينظم إلى عضوية هذه الأخيرة يتعين عليه الالتزام بما نصت عليه اتفاقية الأوبك حتى ولو لم يكن طرفا فيها.

وإذا ما قمنا بمقارنة بين أهداف المنظمتين، نجدها تتماثل فيما بينها، فالمادة: 02 من اتفاقية الأوبيك تنص على: "[illegible]..."[2]

كما أن منظمة الأوبيك تسعى مثلها مثل الأوبك إلى ϸاية مصالح أعضائها والسماح لأي عضو في المنظمة من اتخاذ الإجراءات الملائمة لأجل الحماية ضد أي سياسة احتكار دون الإضرار بمصالح الأطراف الأخرى، وهو ما تعمل به منظمة الأوبك.

وباعتبار كلتا المنظمتين مصدر تموين رئيسي بالنفط للدول الغربية، فهما تسعيان دوما لإفشال سياسات الاحتكار التي تمارس ضد دول المنضمتين من طرف الشركات والدول الصناعية، وكذا تقديم المساعدات المالية لدول العالم الثالث الفقيرة من النفط وهذا من أجل النهوض باقتصادياتنا.

فقد وقفت منظمة الأوبيك إلى جانب ليبيا سنة 1970 ضد شركات النفط العاملة في أراضيها، والتي رفضت الإجراءات الليبية بتصحيح أسعار النفط، كما وقفت مع الحكومة العراقية حين قامت بتأميم شركة نفط العراق سنة 1972[3].

---

1 محمد يوسف علوان : مرجع سابق ، ص 253

2 د.محمد طلعت الغنيمي: مرجع سابق، ص103

3 محمود رشدي : دور منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في دعم التعاون الإقليمي بين أعضائها . مؤتمر البترول العربي العاشر، طرابلس،ص27

كما رأينا موقف الأوبك سنة 1973 ضد الدول الغربية خاصة إسرائيل في حربا ضد العرب، وكذا سنة 1975 خلال قمة المنظمة الأولى بالجزائر، وسنة 2000 أي: في القمة الثانية بكاراكاس...الخ.

وسعيا منها لاستغلال عائدات النفط أحسن استغلال أنشأت المنظمتين صناديق تمويل وتنمية سواء للدول الأعضاء أو دول العالم الثالث. فقد أنشأت منظمة الأوبك صندوق بدأ نشاطه سنة 1976، كما أنشأت منظمة الأوبيك حسابا خاص سنة 1974، وهذا لتسهيل الأعباء التمويلية للدول العربية المستوردة للنفط، وفي نفس السنة أنشأت الصندوق العربي للتمنية في إفريقيا.(1)

ويمكن القول في الأخير أن منظمة الأوبيك ما هي إلا امتداد لدستور ومبادئ الأوبك، فبالرغم من أنا تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الأوبك؛ إلا أنه وتطبيقا لقاعدة الاحتواء الرياضية، فإن الأوبك أشمل وأعم من الأوبيك، باعتبار أن معظم دول هذه الأخيرة هم أعضاء في منظمة الأوبك.

2-2 Ōǟşɉl ĞŧŢǺŋş ɹşǺȞǪöİ ĞȄŧǺǪöİş ĞɅåǺÔǪęŧl (OCDE):

إن الحديث عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، تعني الوكالة الدولية للطاقة (AIE)، باعتبار أن الوكالة نشأت بموجب قرار اتخذته المنظمة في ظروف معينة. وقد Ź التركيز على الوكالة دون المنظمة، وذلك لـال تخصص الوكالة الذي لا يخرج عن نطاق الطاقة.

وكما ذكرنا في السابق فإن الوكالة نشأت نتيجة للصدمة النفطية الأولى سنة 1973، أو ما يسمى عند الغرب بأزمة الطاقة، حيث أقدمت دول الأوبك العربية إلى رفع أسعار النفط وذلك Nفض الإنتاج وحضر التصدير لبعض الدول التي وقفت إلى جانب إسرائيل في الحرب. وكان رد فعل الدول المنظمة الدولة OCDE من الأزمة، هو إنشاء الوكالة الدولية للطاقة AIE، وذلك بموجب اتفاقية باريس الدولية سنة 1974 التي دخلت حيز النفاذ رسميا في جانفي1976.

وإذا كانت العلاقة بين الأوبك ومنظمة الأوبيك تتميز بالتداخل، فإن التنافر والتنافس أهم ما يميز علاقة الأوبك بالوكالة الدولية للطاقة. ويظهر ذلك من خلال أهداف الوكالة التي تتمثل في:(2)

أ- تأمين احتياطي نفطي لكل دولة عضو يكفيها لمدة لا تقل عن تسعين يوما على أساس متوسط الاستهلاك اليومي دون أن تكون بحاجة للاستيراد. ويضع هذا الهدف على عاتق

---

1 عبد الخالق فاروق: مرجع سابق، ص 117
2 د محمد يوسف علوان: مرجع سابق، ص 285

الدول الأعضاء التزاما بالتخزين لغايات تكوين هذا الاحتياطي، ويخضع تنفيذه لرقابة المجموعة الدائمة الخاصة بشؤون الطاقة. كما تقوم الدول الصناعية المستهلكة بشراء كميات من النفط تفوق حاجتها إليه. وقد وفر أعضاء الوكالة في أول يوليو 1981 مخزون يكفي لاستهلاكها حوالي مائة يوم، حيث كان لأمريكا واليابان وألمانيا والسويد مخزون يكفيها على التوالي لمدة 86، 105، 106 و 303 يوم.

ب- الاقتسام والتوزيع في حالة الطوارئ: وهو أهم أهداف الوكالة؛ إذ يعكس التضامن الحقيقي بين أعضائها في وقت الأزمات. كما أن الاقتسام لا يقتصر فقط على النفط المستورد بل على النفط المنتج في الدول المنتجة للنفط الأعضاء في الوكالة وعلى رأسها الو.م.أ ، ويلجأ إلى الاقتسام والتوزيع في حالة تحمل المجموعة أو دولة من الدول الأعضاء فيها نقصا في المعدل اليومي لامتداداتها النفطية بنسبة 7% على الأقل من المتوسط اليومي لاستهلاكها. وإذا تعرضت المجموعة ككل لهذا النقص، فإنه يقع على الدول الأعضاء تقييد طلبها على النفط و تخفيض استهلاكها منه بنفس النسبة.

أما إذا تعرضت المجموعة لنقص في الامدادت يصل إلى 12% فانه يقع على الدول الأعضاء أن تخفض من استهلاكها بمعدل لا يقل على 10%، أما إذا نقصت الإمدادات عن المجموعة بنسبة 50% فأكثر، فإن المجلس الحاكم يتخذ تدابير طارئة مناسبة. وقد حددت الوكالة -على سبيل المثال- لنفسها هدفا عام 1977، هو ألا يتجاوز مستوردات الدول الأعضاء من النفط 26 مليون برميل في اليوم عام 1985.

ج- التنسيق مع شركات النفط العالمية والصلات مع الدول المصدرة والدول المستهلكة الأخرى: ومن مظاهر التنافس بين الأوبك والوكالة أيضا هو تقديم هذه الأخيرة، تقارير وبرامج لفائدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وذلك للوقوف على واقع أسعار النفط والسوق؛ بل وحتى السياسات التي تتخذها الأوبك في هذا المجال، وهذا لتمكين دول OCDE من اتخاذ التدابير اللازمة.

ومن بين هذه التقارير ما قدمته الوكالة عن واقع ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول في شهر ماي 2004. إذ حسب الأرقام التي أعدتها لحساب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، فإن الارتفاع بنسبة 10 دولار في البرميل يكلف دول OCDE تراجع بـ: 0,4 نقطة من النمو (ناقص 0,12 نقطة بالنسبة لفرنسا النووية)، كما أن ارتفاع الأسعار إلى 80 دولار

للبرميل يؤدي إلى تراجع النمو بـ 1,4 Ø نقطة. وصرحت الوكالة بأن دول منظمة OCDE ضيعت في هذه الفترة حوالي 400.000 منصب عمل خاصة الو.م.أ وفي أوربا واليابان.(1)

كما أعدت الوكالة دراسة في 2005 توقعت فيها زيادة الطلب على النفط بحدود 2030. إذ ستتجاوز 83,5 إلى 121 مليون برميل يستهلك يوميا، وقد دعا مدير دراسات الوكالة " Fatih Birol" دول OCDE المنتجة إلى ضرورة توفير احتياطات النفط لأجل الأجيال القادمة.(2)

إن اتفاقية باريس المنشئة للوكالة حتى وإن تضمنت مواد تنص على إقامة علاقات مع الدول المصدرة للنفط من خلال تبادل الآراء والتعاون في الميادين الأخرى (المادة: 44) أو الالتزام بتبادل المعلومات ووجهات النظر حول العلاقات التي تقيمها كل دولة عضو مع الدول المنتجة للنفط (المادة: 47)، إلا أن الهدف الحقيقي للوكالة هو شل أي سياسة للأوبك تدف إلى اتخاذ النفط كسلاح وكأداة للضغط، وذلك بالتقرب إلى الأوبك بواسطة هذه العلاقات التي تسهل عمل الوكالة في إضعاف وحدة المنظمة.

1 Alain Faujas ; pays gagnants, pays perdants, le monde, op.cit, page 3.
2 Mathieu Auzanneau et Guillaume serina : Op.cit, page4

3- ǧÀèÀĚè óşƌl ?ƎÒǿl ǼÀƟ ǴƄȚÀŅ ǂl Ŏǿş:

بالنظر إلى الأهمية التي تحظى بـا منظمة الأوبك في العلاقات الدولية، فإن الدول الكبرى أصبحت تدرك جيدا الخطر الذي يمكن أن يأتي من المنظمة لاسيما بداية من القرن 21، أين تمكنت الأوبك من توحيد صفوفها وارتفعت بذلك الأسعار فعليا، حيث تراوحت مابين 38-75 دولار للبرميل ويتوقع أن تصل إلى 100 دولار للبرميل.

والسياسات التي تتخذها الدول الكبرى لمنافسة الأوبك، لا تعدوا أن تكون سياسات فردية باستخدام التكنولوجيا، البحث العلمي والاستثمارات من أجل الوصول إلى مصادر بديلة للطاقة، أو تكون سياسات تعاون ترسيها الدول الكبرى فيما بينها. كما يمكن أن تكون سياسات عدائية باستخدام القوة العسكرية ضد دول الأوبك أو غيرها من أجل الوصول إلى الطاقة. ونتطرق لهذه السياسات على النحو التالي:

3-1 ǦèÀĚè ǿlƶŦÀÀǧ lƫǪHƌǥ lǰ ÀŅÀΛÒĚǦ:

تعتبر صناعة النفط الأمريكية من أولى الصناعات العالمية للزيت، إذ بدأت بين القرنين 18 و19 ولا يختلف اثنان إن قيل أن سياسة الو.م.أ في مجال الطاقة تتميز بالتعاون تارة مع دول منظمة OCDE أو الدول الكبرى الأخرى ، وأحيانا أخرى تتميز باستخدام القوة العسكرية وشن الحروب في أي منطقة من العالم يمكن أن تلبي المصالح البراغماتية لصانع القرار الأمريكي في مجال الطاقة.

فالحرب التي شنتها حوالي 37 دولة ضد العراق سنة 1990 وكانت الو.م.أ هي الرأس المدبر لهذه الحرب، كان الهدف من ورائها هو إضعاف قوة ووحدة الأوبك، وكذا ضمان الو.م.أ استمرار تدفقات النفط والصادرات إليها بأسعار معقولة، ومن ثم المحافظة وتوجيه أمنها الوطني.[1]

كما رأينا واقع الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق سنة 2003، وأن هذا البلد العضو في الأوبك لم يكن يملك أسلحة الدمار الشامل ومع ذلك تعرض للغزو.

إن الانقسام الذي حدث في مجلس الأمن Nصوص هذه الحرب بين أمريكا وكل من فرنسا، ألمانيا، روسيا، الصين وغالبية الدول في العالم ليس له علاقة بالدفاع عن النظام العراقي وشعبه، وإنما

[1] The white house : « A national security strategy for a new century » Washington, October, 1998, page 51.

بسبب الإستراتيجية الأمريكية التي كانت تستهدف تحويل الدول الكبرى إلى دول تابعة أي: إسقاط دورها كشريك في القرار الدولي من خلال استخدام نفط العراق كسلاح اقتصادي وسياسي إلى جانب سلاح الطائرة والصاروخ(1).

كما أن الهدف من الحرب أيضا هو الهيمنة الكلية على الخليج العربي وموارده النفطية التي تمثل أكثر من ثلثي الاحتياطات النفطية المعروفة على المستوى العالمي. وقد خلقت الو.م.أ اللإستقرار في العراق كما هو الحال في أفغانستان، وهذا حتى تستفيد من المواقع النفطية؛ لاسيما وأن كبار المسئولين في النظام الأمريكي والمحرضون لهذه الحرب يمتلكون كبريات الشركات النفطية.

فقد منحت وزارة الدفاع الأمريكية شركة "هاليبرتون" عقدا سريا غير قابل للمناقصة بقيمة 7 بلايين دولار. حيث يمنح العقد للشركة حق السيطرة الكاملة على حقوق النفط العراقي وتوزيعه، علما أن نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" كان رئيس مجلس إدارة الشركة. كما عينت الو.م.أ "فيليب ج كارون" رئيسا للجنة الاستشارية لقطاع النفط العراقي، وكان في السابق رئيسا لشركتي "نفط شل" و "فلور"، - هذه الأخيرة دعيت إلى دخول مناقصة في مشاريع بناء عراقية – ويملك أرصدة ضخمة في كلتيهما، وقد أشار " كارول" إلى أن العراق قد لا يبق ضمن منظمة "الأوبك" وهو ما سيفيد الو.م.أ لأنا تريد القضاء على هذه المنظمة.(2)

إن الو.م.أ تتبع في سياستها الطاقوية كل أفكار المدرسة الواقعية، حيث تدرك جيدا أن القوة العسكرية هي وحدها الكفيلة بحماية مصالحها، ولهذا تسعى للانتشار في مختلف أنحاء العالم عن طريق بناء قواعد عسكرية وشن حروب أو حتى خلق حكومات موالية يمكنها خدمة مصالح الو.م.أ عن بعد، وهو ما حاولت القيام به في العديد من المرات في فـ ويلا لقلب نظام شافيز وهذا لتتمكن من الضغط على الأوبك من خلال التحكم في حصة أحد أكبر المنتجين في المنظمة. كما تفكر حاليا في كيفية شن الحرب على إيران بدعوى ملفها النووي، لاسيما وأن النفط الذي يأتي من الخليج الفارسي حسب وزارة الطاقة الأمريكية يمكن أن يمثل حوالي 25% من مجموع التموينات.

فواردات النفط الأمريكية في تزايد مستمر، إذ وصلت إلى 10,4 مليون برميل في اليوم في أوت 2006 وبلغت نـاية السنة 11,15 مليون برميل يومي. كما وصل مخزونا النفطي التجاري مع

---

1 منيرشفيق قراءة للوضع الدولي من أجل إدارة الصراع إدارة صحيحة. الجزائر، دار الخلدونية سنة 2003، ص27.

2 رانيا المصري: العراق من حرب إلى حرب، إعادة بناء، أم نقص بناء؟ . سبتمبر 2003

In http://www.kefaya.org/ translation/0309rania el masri.Htm

نهاية أوت 2006 إلى 1,066,7 مليون برميل، وهو يقدم لبناء 10,3 مليون برميل أي: يمكن أمريكا من استهلاك قيمة 300.000 برميل في اليوم لعدة أشهر[1].

وتمثل كندا أكبر مزود لواردات النفط الأمريكية ب19% متبوعة بالمكسيك والعربية السعودية بـ17% ومقارنة ببداية 2006، فإن حصة كندا والعربية السعودية تبقى ثابتة؛ بينما كانت حصة المكسيك تمثل 3%. هذا وتواصل كندا و ايزلندا والجزائر حاليا تزويد الو.م.أ بالنفط بنسبة 17%،12% و 10% على التوالي [2].

تعتبر الو.م.أ أول مستهلك للطاقة في العالم واحتياجاتها تزداد بنفس وتيرة نموها الاقتصادي، ويتوقع أن تمثل واردات الطاقة 38% من الاستهلاك في 2025 عكس 27% في 2004. ولعل هذه إحدى الأسباب التي قدمت من طرف إدارة بوê في الكونغرس في 16 مارس 2005 لنيل تسريح من أجل انجاز أبحاث في ألاسكا بالمناطق الطبيعية المحمية. لكن إذا كان النفط والغاز موجودان بكمية في ألاسكا سوف لن تكفي للحد من التبعية الطاقوية، لذا فصانع القرار الأمريكي يستوجب على حكومته تنويع وتأمين مصادر تموينها[3]

ومن المناطق التي تهتم بها الو.م.أ والمدونة في مذكرتنا ما يلي:

1-1-3 ǹŸÉĵ ÀÉÆÉɖ: يرى الخبراء أن خليج غينيا سيكون استراتيجيا بالنسبة للو.م.أ، إذ Ź العثور على مناجم نفط في بحر موريتانيا بل بشكل أوسع نحو بحر العاصمة نواكشوط وهو ما يدل على وجود مجاري نفط هائلة في الدول التي تقع جنوب موريتانيا كغينيا.

وتعتبر الصناعة الأمريكية لتكرير النفط في خليج المكسيك، أول زبون لاستغلال الخام الإفريقي المتميز بنوعيته الحسنة. فالنفط الخفيف يبلغ ما يقارب نصف صادرات خليج غينيا، فبلد مثل نيجيريا يزود الو.م.أ بـ10% من النفط المستهلك[4].

وعموما فإن الو.م.أ تعطي الأولوية لخام خليج غينيا على العربية السعودية، لأن نفط هذا الخليج يساهم في تموين أول قوة عالمية. فدول إفريقيا في نظر الإدارة الأمريكية تستحق التقدير، فنيجيريا مثلا: نالت استماع واهتمام واشنطن عندما طالبت بمقعد دائم في مجلس الأمن. وأنغولا عرفت اقتراح إجراء معاهدة ثنائية من طرف الو.م.أ، أما الجزائر فقد عرفت هي الأخرى اهتماما من

---

1 - OPEC Bulletin, OP.CIT, P 98.
2- IBID, page 98
3 - service international : le monde .op.cit, page 6
4 - Jean- Pierre tuquoi : l'Afrique noir convoitée. Le monde. Op.cit, page 6

جانب إدارة بوê، في الوقت الذي تعرف فيه ليبيا معاملة جديدة أكثر ازدهارا من طرف الشركات النفطية الأمريكية.

3-1-2 ÀШ ŞÂęɖ\: تسعى الو.م.أ إلى استغلال نفط بحر قزوين وذلك بإرسال أنابيب نقل تمر عبر روسيا –بعد نيل موافقتها- أو عبر ممرات البوسفور والدردنيل للحد من التبعية للنفط السوداني والعراقي، من خلال تنويع مصادر التموين من جهة؛ والحد من تأثير موسكو في المنطقة من جهة أخرى، مما يؤهل واشنطن لأن تكون دائما حاضرة عسكريا خاصة في جورجيا.

ونظرا للاستثمارات الضخمة التي خصصتها الو.م.أ لنقل النفط القوقازي دون المرور عبر إيران، جعلتها تفرط في الاحتياطات النفطية لإقليم القوقاز والتي بلغت 30 مليار برميل مقارنة بموارد بحر الشمال في بداية سنوات 1970، ومع ذلك فإن النفط الأسود لمنطقة بحر القوقاز لا يمكن أن يعوض تموين الشرق الأوسط الموجود في الأعماق والذي يقدر بـØ: 700 مليار برميل.[1]

3-1-3 ʬ8ʐ Ŧ: تعزز الو.م.أ من مصالحها البراغماتية في أنغولا، إذ نجد العديد من الشركات الأمريكية تستثمر في مجال إنتاج وتكرير النفط في انغولا مثل اكسون- موبيل، شفرون، تكساكو...الخ. وتعد شفرون على رأس هذه الشركات من حيث كمية الإنتاج، فمصلحة الو.م.أ في خام انغولا تظهر في قيمة الصادرات. إذ انه في سنة 2003 نجد 300.000 برميل في اليوم من النفط الأنغولي كانت تخصص للسوق الأمريكية، وقد مثلت انغولا في بعض الأشهر – قبل انضمامها للأوبك- ثاني ممول للو.م.أ بعد السعودية.[2]

3-1-4 ÀÙ ʓʐǾʓ"èÀ$ – ʓʐŧ" **sao-Tomé :** يعتبر الذهب الأسود للجمهورية الديمقراطية "ساو تومي" رهان استراتيجي بالنسبة للو.م.أ. وقد كانت هذه الجمهورية مستعمرة برتغالية، حيث نالت استقلالها في 1975. إذ تمكنت من القيام بفضل المساعدات الدولية كالتي قدمتها تايوان، البرتغال وفرنسا. ففي 1999 بلغت هذه المساعدات حوالي 245 دولار لكل مواطن(تحتوي الدولة آنذاك 140 ألف ساكن). و بدأت الو.م.أ تتم Ѫمهورية ساو-تومي بمجرد أن تأكدت من وجود النفط في أراضي هذه الجمهورية، خاصة وأن هذه الأخيرة هي دولة فلاحية بالأساس؛ إذ يمثل الكاكاو مصدرا رئيسيا.

---

1 Jean Michel Bezat : op.cit, page7.

2 Jean -Pierre tuquoi : "Washington renforce son intérêt pour le brut angolais". Le monde économie, mercredi 23/04/2003.page2.

لاقتصادها المحلي. وبدأت الو.م.أ تكثف من زياراتا لساو-تومي ، كتلك الزيارات الميدانية التي قام با الجنرال كارلتون فيل فورد، عميد وقائد القوات الأمريكية في أوربا خلال جويلية 2002، ثم تلتها في أكتوبر زيارة " والتر كنستينر" "Walter Kansteiner" كاتب الدولة مكلف بالشؤون الإفريقية، وذلك لبناء قاعدة عسكرية في ساو-تومي.كما نشير إلى أن هذه الأخيرة أنشأت ميناء استقبال للسفن الأمريكية على اثر الخطاب الذي ألقاه الرئيس "Menezes" عندما قال: أننا دولة فقيرة، لكن يمكن أن تصبح غنية في يوم أو آخر. وهو يشير إلى ضرورة فتح اﻟﻤﺎل للاستثمار الأمريكي في مجال النفط، والذي يعود بالفائدة على الجمهورية ذاتا[1].

3-2 ĞèÀÆè :kÔöl

يتنبأ الخبراء أن الصين ستصبح أحد المنتجين الرئيسيين في العالم للنفط الخام. ففي الواقع أصبحت ثاني أكبر مستهلك، فوارداتا النفطية ازدادت بثلث في 2004. فاستيراد النفط الخام والمكرر وصل إلى 3,6 مليون برميل في اليوم سنة 2006، وقد انخفضت واردات النفط الخام الصيني إلى 575.000 برميل في اليوم في جويلية 2006، وإذا قورنت بنفس الشهر في 2005 فهي أكبر انخفاض، إذ وصلت إلى 380.000 برميل في اليوم. ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة التي انتهجتها الصين بخصوص صيانة مصانع تكرير النفط مما قلل من نسبة الاستيراد[2].

وتمثل انغولا اكبر مصدر للنفط نحو الصين بنسبة 16%، تتبعها العربية السعودية بنسبة 14% وروسيا بنسبة 13%. وقد مثلت صادرات انغولا عام 2005 نسبة 7,4% إذ كانت 380.000 برميل في اليوم لترتفع إلى 400.000 برميل في اليوم في 2006، وقد حققت الصين قفزة نوعية في جلب وارداتا النفطية من فنزويلا، حيث تم إبرام اتفاقية ثنائية بين البلدين في أواخر 2005 وهو ما سمح للصين باستيراد 300.000 برميل في اليوم طوال مدة شهرين. ويتوقع أن تصل إلى 500.000 برميل يومي بحلول 2009 حسب ما حدده الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز Hugo Chavez خلال زيارته الأخيرة إلى الصين[3].

---

1 Brigitte Breuillac : le monde économie. Op.cit, page2
2 opec bulletin : op.cit, page 98
3 IBID, page 98

إن دول آسيا تسجل ارتفاعا محسوسا في احتياجاتنا الطاقوية، فمثلا تنتج الصين 3,5 مليون برميل في اليوم لكنها تستهلك الضعف، إذ تعتبر عنصرا جديدا وكبيرا في السوق. وتحت تأثير النمو الاقتصادي الفريد وتبعية الصين بـØ ¾ من وارداتنا[1]، شرعت في التزود بمصادر تموين متنوعة بالاعتماد على دبلوماسية متخصصة في مجال النفط.

فالمساعدة التي قدمتها للسودان وإيران لا تخلوا من المصالح البراغماتية؛ فاحتياجها للنفط دفعها للاستثمار فاستقرت في السودان منذ 2004. وفي إفريقيا تملك الصين حليفا استراتيجيا ممونا لها بالنفط –كما قلنا آنفا- وهي انغولا باعتبارها ماركسية، كما تحصلت على حق التنقيب واستغلال النفط في الغابون حيث شرعت في إعادة الاعتبار لحقول النفط القديمة.

وتستهدف الصين حاليا كل من فـ ويلا وروسيا، فبعد عودة التحسن بين اليابان وروسيا؛ تحاول الصين نيل الموافقة من طرف اليابان لإرسال أنبوب نقل النفط من سيبيريا الشرقية إلى الصين عبر اليابان.

لقد وجدت بكين الأرضية ملائمة مع موسكو، وهو ما يفسره دخول الصينيين للعاصمة موسكو وتقديم المساعدة للشركة الروسية " لوكوس" « Loukos » التي تفككت في 2004.وكذا مشاركتها في العديد من المشاريع في آسيا الوسطى، كتوقيع اتفاق مع كازاخستان سنة 2004 من أجل بناء للنفط على بعد 1000 كلم بين " كاراجندا" "karaganda" و " اكسين جيانغ Xin Jiang". وتجدر الإشارة إلى أن الو.م.أ هي أيضا مهتمة ببكين، فإحدى الشركات الصينية هي في الطريق لإعادة أخذ نشاطات شركة "إينوكال Unocal" (النفط الأمريكي التاسع)[2].

3-3 ÌöÊÆÅèĞ ÌöÛÅęÇÂĞ öÅşèÆÅ:

تعتبر روسيا ثاني مصدر للنفط بعد العربية السعودية، وهي تسعى لتحسين ظروف الحياة لمواطنيها، فقد أعلن فلاديمير بوتين في 5 سبتمبر 2005 عن مجموعة من الإجراءات لتقويم القطاعات التي تعاني نقصا منذ انيار الإتحاد السوفيتي مثل التربية والصحة.

وبطلب من البرلمان وأعضاء الحكومة، قرر الرئيس الروسي زيادة الأجور (بين 130% و 150%) في جانفي 2006، وتشمل هذه الزيادة كل من الأساتذة، الأطباء العاملون والمعتنيين

---

[1] - Le figaro magazine : op.cit, page 27.

[2] - Service international : la ruée vers l'or noir . le monde, op.cit, page 6.

الشخصيين. كما قرر بالمقابل إعادة تأهيل 10.000 مصحة، والسماح باستعمال الانترنيت لـ 30.000 مدرسة عكس 10.000 مدرسة في السابق[1].

تأتي هذه الإصلاحات في ظل تراكم دولارات النفط في خزينة الدولة الروسية، حيث تملك هذه الأخيرة ثروة نفطية كبيرة؛ إذ أنشأت صندوق لضبط وحماية توازن الاقتصاد من خلال الاعتماد على مدخلات البرميل النفطي.

إن قيمة مخزون الصندوق بلغت في نوفمبر 2005 حوالي 24 مليار أورو. وقد سمح النمو الاقتصادي الإيجابي الذي حققته روسيا في السنوات الأخيرة، من ترأس مجموعة 8 (G8) في جانفي 2006[2].

هذا ويسعى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" أن يجعل من روسيا "المحرك العالمي للطاقة". وذلك بمراقبة الدولة لخروج شركة "أرامكو الروس" على نموذج السعودية.لكن التحرك في مجال الطاقة حسب الخبراء يستوجب على روسيا دمج ثلاث وحدات هي[3]:

1- دمج "مونبول Monopole" غاز بروم Gaz Prom الذي يمثل 30% تقريبا من الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي.

2- الشركة العمومية النفطية (Rosneft) هي بناء يمثل أكثر من نصف نفط شركة لوكوس Loukos الخاصة، وينبغي أن تدمج بـ "Facto"، وقد استحوذت الدولة عليها في ديسمبر 2004.

3- أن المستثمرين يمكنهم تحمل الاستمرار مع الحكومة الروسية في استغلال المناجم الكبيرة بسيبيريا، في إطار "وطنية الاقتصاد" الذي سيتعقد أكثر في السنوات القادمة. مما يستدعي تمويل لأكبر المشاريع النفطية.

كما أن هناك مشروع كبير يركز عليه حاليا الرئيس بوتين وهو تنمية تبعية أوربا لمصادر الطاقة الروسية (أنظر إلى الملحق رقم: 07 لمعرفة الصادرات الطاقوية الروسية). فالاتحاد الأوروبي يستورد حوالي 49% من غاز روسيا، وسيكون تابعا لروسيا بـ 81% من وارداته الغازية بحدود 2030. ولعل أحد دوافع زيارة صانع القرار الروسي إلى الجزائر مؤخرا وإلى العديد من دول الأوبك لمناقشة فكرة إنشاء منظمة الأوبك للغاز: هو تكريس تبعية أوربا لروسيا التي تندرج في هذا الإطار.

---

1 - Marie Jégo : Moscou redistribue son pétrodollars, le monde, op.cit, page 3.

2 - IBID, page 3

3- Service international : op.cit, page 6.

إن روسيا في سياستها الطاقوية لا تعارض ما تتخذه الأوبك من قرارات، باعتبارها ثاني مصدر للنفط وتملك أكبر الاحتياطات الغازية في العالم. ولهذا فهي كثيرا ما تبحث عن مجالات التعاون مع الأوبك مثل المشروع الذي ذكرناه آنفا.(أوبك للغاز).

4-3 Ǧèİǽè ǻǺƠŧl Ÿşǿşǰl:

في الوقت الذي نجد فيه الو.م.أ تكثر من توزيع القواعد العسكرية، الجنود وشن الحروب على المستوى العالمي لتأمين والحصول على مصادر تموين المحروقات، يتخذ الإتحاد الأوروبي إستراتيجية "شبكة الانترنيت".وبخصوص أهمية هذه الشبكة، يرى وزير الطاقة الجزائري القديم "صادق بوسنة" وهو أستاذ في الاقتصاد بجامعة "غرونوبل" أنه يجب تنمية هذه الشبكة لتأمين مصادر التموين بالطاقة، بدلا من إنفاق أموال ضخمة لإنشاء مخيمات عسكرة تحوي جنود وتمثل هجرة غير شرعية لهم، بل وتلحق أضرار بسيادة الدول باسم حماية المواد الخام من الحروب والاعتداءات الإرهابية.

إن الشبكة حسب "صادق بوسنة" تقتضي من الاتحاد الأوربي تنمية مشاريع الاندماج والتعاون بين الدول في مجال الطاقة، وإلغاء القواعد العسكرية التي تكلف الكثير من الأموال.

إن مضمون الشبكة يقتضي ترك كل دولة في اللعبة تقوم بعملها في المراقبة وحماية مصادر التموين من مكانها الجغرافي، وإذا اقتضى الأمر تقدم لها الدولة الرئيسية (Serveur) المساعدات المالية لتحقيق ذلك. ومثال ذلك: مشروع نقل الغاز بين نيجيريا والجزائر لتغذية أوروبا بالغاز، حيث تتولى عدة دول في هذا المشروع حماية وتأمين نقل الغاز من نيجيريا إلى الجزائر فأوربا، كلما مر الأنبوب عبر أقاليمها مقابل أموال[1] .

وتنافس فرنسا –باعتبارها أكبر دول الإتحاد الأوربي- السياسة الأمريكية على موارد إفريقيا خاصة المجاورة للصحراء.ففي الوقت الذي كانت فيه الو.م.أ تريد الحصول على صفقة للاستثمار في خليج غينيا الذي لا يبعد كثيرا عن مياه المحيط الأطلسي، وبالتالي إمكانية وسهولة حماية نفط هذا الخليج من طرف البحرية الأمريكية؛ اقتربت فرنسا من المنطقة حيث وطدت علاقتها مع الكامرون وأنغولا للوصول إلى غينيا. كما تسعى لنيل رضا الجزائر بخصوص منح الاستثمارات لفرنسا في مجال النفط، وهو ما يفسر الزيارات الميدانية المتكررة للرئيس الأسبق "جاك شيراك". أو "نكولا ساركوزي" عندما كان رئيسا للحكومة الفرنسية وحتى بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية حاليا.

---

[1] Joel Stolz : "A la merci de guérilleros". Le monde, op.cit, page7.

رغم ذلك تبقى واشنطن حاضرة بقوة في إفريقيا فقد قامت بإنشاء وكالة الو.م.أ لتقديم المساعدات "لياواندي" منذ 1990، واشترت الشركة الكاميرونية للكهرباء "سونال Sonel" بعد الصراع الذي كان بين نيجيريا والكامرون حول جزيرة "بكاسي" Bakassi. وقد أعادت بناء سفارتا في العاصمة النيجيرية "أبوجا"، كما قررت واشنطن بناء سفارة في غينا(1).

5-3 ĞèÀÆè ÀæÀÆöl ر:

في السنوات السابقة كان اليابان يستورد 200.000 برميل في اليوم. ومع اعتماده برامج صيانة مراكز تكرير النفط وصل استيراده من النفط نسبة 4,2 مليون برميل في أوت 2006، كما يتوقع أن ترتفع نسبة الاستيراد إلى 4,4 مليون برميل. هذا وتمثل العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أكبر مزود لليابان بالنفط، إذ تموله بنسبة 32% و 24% على التوالي.(2)

وتركز اليابان في سياستها الطاقوية على إعادة معالجة فضلات الوقود والنفايات. لكن لا تملك سوى قدرة ضعيفة لإعادة المعالجة بمصنع "PNC" الموجود بطوكيو، وبقدرة 90 طن في السنة إذ يحاول المفعلين اليابانيين تفريغ على الأقل 1000 طن من الوقود البالي في السنة.هذا وقد اتبعت الحكومة اليابانية سياسة دقيقة ومحدودة لاستخدام أقصى مخزونات البلوتنيوم Plutonium فالمبدأ الذي طرح في المشروع طويل المدى الذي تبنته الحكومة في 1994، ثم أعيد اعتماده في جانفي 1997، ركز على الاستهلاك الأمثل لكميات البلوتنيوم، وكذا معالجة الماء الخفيف تحت شكل "موكس Mox" خاصة في المفاعلات التجارية السريعة.(3)

إن اليابان لم تكن تملك في البداية مصنعا خاصا بتحويل ماء Mox، إذ تعاونت في هذا الإطار مع الحكومة الفرنسية. وقد أشاد السفير الياباني بفرنسا HirosHi hiraBayashi هيروشي هيرابياشي، بالاستعمال السلمي للطاقة النووية من طرف بلاده. وصرح بأن اليابان تتعاون في هذا اﻟﻤﺠال مع فرنسا باعتبار أن اليابان فقيرة بالموارد الطبيعية كالنفط، ومن ثم ضرورة الاستفادة من التجربة الفرنسية في هذا اﻟﻤﺠال.

وقال السفير: Hirabayashi أن اليابان حاليا هو ثالث بلد منتج للطاقة النووية بـØ: 50 مليون كيلواط وراء فرنسا بـØ: 66 مليون كيلو واط، والو.م.أ بـØ : 102 مليون كيلو واط.(4)

---

[1] Brigitte Breuillac et Alain Faujas : op.cit, page 1.
[2] opec bulletin : op.cit, page 98.
[3] http:// www.senat.fr/rap/L97-4391/L97-439135.Html.20,08/2007.
[4] Message de M Hiroshi Hirabayashi. Ambassadeur de japon en France. Paris, le 31 Mars 2006.
In : http:/ www.lesamisdujapon.com 20/08/2007

4- ğÀΛدHuǬöl Ɣöl ȼDZlƺǩ Õǽşɉl ğÀƇöŬş ÀŦǬŦDZlƺȠ:

تتقدم منظمة الأوبك يوما بعد يوم في مجال إنتاج النفط وتسويقه، وهي بذلك تتمركز أكثر في الاقتصاد العالمي. ولكن ذلك لا يعني أن المنظمة لا تواجه تحديات ومشاكل تعترض طريقها، فمنافسة مناطق إنتاج لها مثل: بحر قزوين واعتماد الدول الصناعية على مصادر بديلة للنفط كالشمس، الطاقة النووية...الخ. كلها تحديات كثير ما يقال عنها أنا المخبر الحقيقي الذي يمكن من خلاله تحديد موقع الأوبك خلال السنوات القادمة، فمستقبل المنظمة مرهون بمدى قدرتا على الاستجابة لهذه التحديات.

وسنتطرق إلى التحديات التي تواجه الأوبك سواء ذات البعد الاستراتيجي أو البيئي، وكذا آليات الأوبك لضمان مواجهة فعلية لهذه التحديات مستقبلا:

1-4 ğÀΛدHuǬöl ğlǽ دȞGöl ēɍl ǬÀlǨƎƵDɄ: ظهور مناطق إنتاج نفط إستراتيجية إلى جانب منتجي الأوبك، سيقلل من أهمية المنظمة مستقبلا. فبالإضافة إلى اكتشاف نفط خليج المكسيك وبحر الشمال، ظهر في الأفق نفط بحر قزوين، إذ تتمثل أهميته بالنسبة للاقتصاد العالمي في أنه يساهم في تكوين قاعدة عالمية للمعروض من النفط مما يحافظ على انخفاض الأسعار. ويعد هذا دفعا كبيرا لحركة الاقتصاد العالمي.

تبدو جودة خام بحر قزوين أفضل بكثير من معظم صادرات دول الأوبك، بالإضافة إلى أنه يحوي نسبة عالية من نواتج التقطير المتوسطة والمزيج النفطي النافتا "naphtha".وإذا أخذنا في الحسبان أن الطلب الأوروبي على المنتجات النفطية يشمل وقود السيارات النظيف، فإن الذي سيشجع على اختراق خام بحر قزوين للسوق الأوربية ليس هو قربه منها فحسب؛ وإنما جودته أيضا.

ودلت التقديرات على وجود احتياطيات نفط مؤكدة في بحر قزوين في حدود 15-14 مليار برميل، واحتياطيات محتملة يمكن أن ترفع الإجمالي إلى 200 مليار برميل أو أكثر، وتسهم الاحتياطيات المؤكدة في جعل بحر قزوين في مستوى بحر الشمال حاليا. كما أعدت وكالة الطاقة الدولية تقديرات معتدلة تشير فيها إلى أن الإنتاج النفطي في منطقة بحر قزوين يمكن أن يصل إلى 194 مليون طن عام 2010، ويمكن تصدير منها 2,3 مليون برميل في اليوم. كما يمكن أن ترتفع

هذه الأرقام، بحيث يصل الإنتاج إلى 308 ملايين طن عام 2020، إذ يمكن تصدير 3,6 ملايين برميل منها في اليوم.[1] (طبعا على افتراض أن المشروعات ماضية قدما).

إن قيمة صادرات بحر قزوين يمكن أن تدد موقع ومكانة الأوبك مستقبلا، لاسيما إذا توصلت الدول الصناعية إلى تحقيق مشاريع الإنتاج في المنطقة، وź إنشاء تكتل يضم نفط بحر قزوين، بحر الشمال وخليج المكسيك. مثلا إن حدوث فعلا مزيد من التباطؤ في نمو الطلب على النفط، يزيد من أثر حوض بحر قزوين في خفض الأسعار، إضافة إلى أنه سيكون من الصعب على دول منظمة الأوبك زيادة حصتها في السوق في مناþ يقل فيه الطلب على النفط، بينما يزداد إنتاج الدول الغير أعضاء في المنظمة، والتي يتركز 20% من إنتاجها في منطقة بحر قزوين[2].

ومن التحديات ذات البعد الاستراتيجي التي تواجه الأوبك أيضا، هو اكتشاف مصادر طاقة بديلة ذات أهمية إستراتيجية كتلك التي يحظى با النفط أو أكثر، لاسيما وأن هذه الطاقات المتجددة تتماشى ومتطلبات þاية البيئة.

وقد اتخذت الشركات العالمية والدول استراتيجيات وسياسات للبحث عن مصادر بديلة للطاقة لاسيما في مطلع القرن21. ففي المؤتمر 142 للأوبك سنة 2006 صرح القائد التنفيذي لشركة رويال دتش شل "جيراون فنديرفير" ، أن الشركة استثمرت 20 مليار دولار خلال سنة في الأنشطة ما فوق وتحت الأشعة[3] .

كما رأينا في السابق كيف عوض اليابان نقص النفط بتحويل الماء الخفيف Mox، وكذا إنتاج 50 مليون كيلو واط في السنة من الطاقة النووية. وهو بذلك يعد ثالث بلد منتج عالميا في هذا اﻟﻤﺠال، ومن بين المصادر البديلة للنفط نذكر ما يلي:

4-1-1 ĞęÂÛől ĞşζÂől_Ğ:

في بداية القرن التاسع عشر قدم الكيميائي البريطاني "جون دالتون John Dalton"، تصورا للذرة كما نعرفها اليوم.

وتشبه الذرة في تركيبها نظامنا الشمسي بوجه عام، فتتكون كل ذرة من نواة مركزية، ونواة الذرة تتكون بدورها من نوعين من الجسيمات يعرف أحدهما باسم ÛğÂφζǩş∃ől وهي جسيمات تحمل شحنة موجبة، ويسمى الآخر بـğÂφşÂǪĔÂőlØ وهي جسيمات متعادلة.

---

[1] مصادر الطاقة في بحر قزوين: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ط1، أبو ظبي ، 2001 ، ص 193.

[2] - مصادر الطاقة في بحر قزوين: مرجع سابق، صفحة 239 .

[3] - Opec bulletin : OP.CIT, page 45

ومن خارج النواة نجد إلكترونات تحيط بها تحمل شحنة سالبة، إن البروتونات والنيترونات الموجودة داخل النواة يمكن أن تتفاعل مع الالكترونات الخارجة عن النواة والتي تحمل شحنة سالبة، فتحدث بذلك انشطارا يولد طاقة، سماها فيما بعد اينشتاين بـ: ĞΛşzΆöl ĞęȦÛöl.

وفي 1939 اكتشف العالمان الألمانيان "أوتوهان Ottohahn" و "فرتيز شتراسمان Fritz strassmann" أن ذرة اليورانيوم يمكن أن تنشطر إلى نصف تقريبا إذا قذفت بنيترونات عالية الطاقة، وقد كانت هذه التجربة أولى الخطوات التي فتحت الطريق أمام الإنسان؛ ليستغل هذه الطاقة الهائلة الموجودة بنواة الذرات، حيث Ź بذلك إنشاء قنبلتي هيروشيما و ناكازاكي في 6، 9 أوت 1945، لكنهما تركتا آثارا سلبية في العلاقات الدولية وفي ذاكرة الشعوب. وبدأ بعد ذلك الاستخدام الفعلي للطاقة النووية كبديل للنفط، بعد الصدمة النفطية الأولى سنة 1973.[1]

هذا وقد ساهمت الطاقة النووية بقدر أكبر في قطاع الكهرباء، وبلغت هذه النسبة نحو 9% من الكهرباء المولدة في العالم عام 1983، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة كل عام نظرا لقيام كثير من الدول ببناء مفاعلات ومحطات نووية جديدة بها. كما استخدمت الطاقة النووية في تسيير السفن منذ عام 1954، وذلك عندما قامت الو.م.أ بإنزال أولى غواصاتها النووية في البحر. فالمحركات التي تعمل بالطاقة النووية تساعد على بقاء الغواصات مدة طويلة تحت سطح الماء قد تصل إلى عدة شهور دون الحاجة إلى اللجوء إلى الموانئ للتموين بالوقود.[2]

وللمفاعلات النووية فوائد أخرى غير توليد الكهرباء، فبعضها تستخدم في تحضير بعض النظائر المشعة التي تستعمل في الطب لعلاج بعض الأمراض، وفي اكتشاف بعض الأورام وتدمير بعض الخلايا السرطانية...الخ.

2-1-4 ĞęȦÛöl ĞɆÊȶÎöl:

تعتبر الطاقة الواردة إلينا من الشمس من أهم أنواع الطاقة التي يمكن استغلالها. والطاقة الشمسية طاقة نظيفة، لا ينتج عن استخدامها غازات أو نواتج ثانوية ضارة بالبيئة كما في حالة الوقود التقليدية من الفحم وزيت النفط ...الخ. كما لا تترك وراءها مخلفات على درجة من الخطورة مثل النفايات المشعة التي تتخلف عن استعمال الطاقة النووية.

---

[1] Chems eddine chitour : Op.Cit, page53.

[2] د. أحمد مدحت إسلام: الطاقة ومصادرها المختلفة.[د.د.ن]، ط2 ، القاهرة، 1996، ص 142.

إن تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية ينتج عنه نحو 4000 مليون كيلو واط ساعي في اليوم الواحد، وهي كمية هائلة من الطاقة الكهربائية تفي باحتياجات كل سكان الكرة الأرضية مرات ومرات، وتبلغ نحو 500.000 مرة قدرة الطاقة الكهربائية التي تنتجها دول صناعية كبرى مثل الو.م.أ[1]

إن أنواع الوقود التقليدية مثل: الفحم وزيت النفط ما هي إلا نتاج لبعض العمليات الطبيعية التي يتم فيها اختزان جزء من طاقة الشمس بواسطة النباتات، ويعني ذلك أن الطاقة التي توفرها لنا هذه الأنواع التقليدية من الوقود هي أصلا طاقة مستمدة من طاقة الشمس.

3-1-4 ǯÀǬɸĮ ĞęÀÛöI dbŋ ȻÀɆŋ øÀHuGöI ğÀÛɆ‡Iş:

قامت الكثير من الدول في الأعوام الأخيرة بالبحث عن مصادر جديدة للطاقة، وقد اتجهت إلى مياه البحار والمحيطات لإنتاج الطاقة الكهربائية. وحاليا تمول الطاقة المائية حوالي 23% من الإنتاج العالمي للكهرباء. والطاقة المائية هي مصدر طاقة متجددة غير ملوثة، وتعتبر بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو بمثابة محرك التنمية، وهي في تقدم ثابت مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى. كما يقدر الإنتاج العالمي للكهرباء المنتجة بواسطة الطاقة المائية 5,7 مليون تراجول tera joules (1,6 مليونGWH). ويتوقع أن تصل إلى 28 مليون ترا جول Tera Joules بحدود 2020، لتمثل 80 % من مجموع طاقة المصادر الهيدروكهربائية.[2]

وقد نجحت فرنسا في إنشاء محطة كهرباء تعمل بالطاقة الناتجة عن حركة المياه أثناء المد والجزر، وقد أقيمت هذه المحطة على مدخل نهر "رانس" Rance في برتياني، وبلغت قدرة هذه المحطة 240.000 كيلو واط أي: بكفاءة قدرها 25% وهي كفاءة لا بأس بها.[3]

2-4 ǯÀɅدHuǬöI ğIǽ ğدȞGöI ɄÄɆGöI:

تواجه الأوبك أكبر تحديا حاليا يتمثل في تسبب احتراق النفط في تلوث البيئة الذي يزداد يوما بعد يوم نتيجة تسربات ثاني أكسيد الكربون إلى الجو، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض عن معدلها. وقد يؤدي ذلك على المدى الطويل إلى انصهار جزء من الجليد الذي يغطي قطبي الكرة الأرضية، وارتفاع مستوى مياه البحار والمحيطات، وإغراق كثير من حواف

---

[1] د. أحمد مدحت إسلام: مرجع سابق ، ص 169.

[2] Chems eddine chitour: op.cit, page 107.

[3] د. أحمد مدحت إسلام: مرجع سابق ، ص 195.

القارات بما عليها من مدن ومنشآت. وباختصار انتشار ما يعرف بظاهرة بالاحتباس الحراري l'effet de serre.

إن المجتمع الدولي اليوم يدرك كثيرا ما يحيط به من تلوث خطير نتيجة الاستمرار في إحراق الفحم أو المازوت في المنشآت الصناعية، وكذلك عند إحراق بعض قطرات النفط في محركات السيارات وفي محركات الطائرات النفاثة. وفي إطار دبلوماسية البيئة؛ تتجه جهود الدول إلى إبرام اتفاقيات ومؤتمرات للحفاظ على البيئة، وهو ما يعود بالسلب على دول الأوبك التي يستوجب عليها البحث والاستثمار في مصادر طاقوية جديدة أنظف من النفط، وهذا يكلف دول المنظمة الكثير من الأموال الضخمة.

إن ثمرات الجهود الدولية لحماية البيئة، توجت بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي اعتمدت في 09 ماي 1992 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك. وفي مؤتمر الأرض "بريودي جانيرو" في جوان 1992 فتح باب التوقيع على الاتفاقية، حيث وقع عليها رؤساء الدول وكبار المسئولين الممثلون لـ 154 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي، وبدأ تنفيذ الاتفاقية في 21 مارس 1994 مباشرة بعد مصادقة العدد الكافي من الدول عليها.(1)

وبحلول 1997 عقد المؤتمر الثالث في مدينة كيوتو اليابانية المتعلق بالاتفاقية الإطارية بتغير المناخ، وتم الخروج بميثاق سمي "بروتوكول كيوتو" والذي كاد أن يجهض من قبل الو.م.أ بسبب رهاناتا الاقتصادية والسياسية التي تعرقلها للسير في هذا المسار، خاصة وأنا تساهم بنسبة 40% من انبعاث الكربون في العالم. وقبولها البروتوكول يعني تحملها للنتائج والعقوبات، وحتى التعويضات لكثير من الجزر والدول التي كثيرا ما كانت أقاليمها مكانا لرمي الفضلات الصناعية الأمريكية بالقوة(2).

ولقد كتب النجاح للبروتوكول بفضل الجهود المبذولة من حكومات الدول الأوروبية وكذلك بفضل إعلان كل من روسيا والصين نيتهما في الانضمام للدول الموقعة على الاتفاقية.

ومن المؤكد أن الاتفاقية حملت في طياتا إجراءات تمثل مشكلا إضافيا لمنظمة الأوبك التي تصارع من أجل البقاء في ظل التحولات الجديدة التي يعرفها العالم بسبب العولمة.

---

[1] إبراهيم عبد الحميد إسماعيل: "الآثار المترتبة على الدول المصدرة للبترول من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها"، أخبار النفط والصناعة، العدد 370، جويلية 2001 ، ص11.

[2] - خيدر محمد كريم: جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004،ص 197-180).

فالقوانين المدرجة في اتفاقية الأمم المتحدة لانبعاث الغازات الدفيئة وبروتوكول كيوتو، لا تخدم الدول الصناعية المستهلكة للنفط ولا الدول المنتجة له على حد سواء، لكن الخاسر الأكبر في المعادلة هي الدول المنتجة خصوصا والدول الصناعية عموما.

إن الدول الصناعية يمكنها امتصاص الآثار السلبية بذه الاتفاقية، وذلك لما لها من بدائل وإمكانيات اقتصادية وتكنولوجية، تعوضها خسائرها الناتجة عن ما يتطلبه بروتوكول كيوتو من استثمارات كبيرة وباهظة لوضع تكنولوجيا تتماشى ومتطلبات البيئة، كالعمل على تطوير بدائل طاقوية للنفط لا تتسبب في انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون في البيئة. إضافة إلى ترشيد استهلاك النفط والتقليل من استعماله عن طريق فرض الضرائب على المشتقات النفطية، وذلك من خلال استحداث ضريبة بيئية على هذه المنتجات خاصة تلك المرتقبة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، والتي قد تصل إلى 10 دولار للبرميل الواحد، وهي تعد أوضح مثال عن الضرائب البيئية في العالم[1] .

إن ارتفاع هذه الضرائب سيدفع بالدول، إلى منع ارتفاع أسعار النفط الخام وذلك بالتقليل من الطلب على النفط، وهو ما سيؤثر بالسلب على الصادرات النفطية لدول الأوبك باعتبار أن جزءا مهما من هذه الصادرات موجه للدول الأوربية، كما أن معظم دول المنظمة تمثل المحروقات النسبة الأكبر من مجموع صادراتا، وبالتالي فهي بحاجة ماسة لأموال النفط.

3-4 ğÀɆȯǓ Õǽşɉl ɹÀŧȒȯ ǴȾDZlȥŋ ȻǾه ğÀΛدHUǬȯl:

ينبغي على منظمة الأوبك لتجاوز هذه التحديات ما يلي:

أ- توحيد صفوفها والتنسيق في السياسات، من خلال تطبيق توصيات كل مؤتمر يتم عقده.

ب- الموازنة بين متطلبات الحماية البيئية من جهة، والاستمرار في الاستفادة من ثرواتا الطبيعية من جهة أخرى وذلك لن يكون إلا باستخدام تقنيات وتكنولوجيات حديثة لإنتاج الطاقة.

ج- تخصيص جزء من العائدات النفطية لتمويل عمليات البحث عن مصادر بديلة للنفط، لاسيما وأن معظم دول الأوبك لها الأرضية الملائمة للبحث عن الطاقات المتجددة. فمعظم دول المنظمة تملك ثروة مائية لا بأس با يمكن استغلالها لتوليد كميات هائلة من الكهرباء، وتسخر إيران، الجزائر وغيرهما بمادة اليورانيوم التي يمكن تحويلها إلى طاقة نووية في اﻟ ال السلمي. كما يمكن للمنظمة استغلال صحاري دولها كالجزائر، ليبيا، السعودية،

[1] خيدر محمد كريم: مرجع سابق، صفحة 182

نيجيريا...الخ وهذا لإنتاج الطاقة الشمسية. فمصلحة الأرصاد الجوية بالجزائر تفيد أن؛ هناك تقريبا 330 يوم تنتشر فيه الشمس بالصحراء الجزائرية، وهو ما يؤهل هذا البلد لاستغلال الطاقة الشمسية كبديل عن النفط.

د- إنشاء مراكز دراسات وجامعات تابعة للمنظمة من أجل تبادل المعلومات، وتوفير صناديق وبنوك لتمويل عمليات البحث المذكورة آنفا. وهو ما دعا إليه الريس الف ويلي "هوغو شافيز" سنة 2006 ، حيث اقترح إنشاء صندوق لتنمية الأوبك وكذا جامعة وبنك. كما حذر أعضاء الأوبك من تجاوز حصص الإنتاج، وهذا للحد من المنافسة من طرف الدول الصناعية للبحث عن مصادر طاقة جديدة[1].

وقال الفارو سلفا كلدرونAlvaro Silva Calderon الأمين العام السابق للأوبك سنة 2002 أن الأوبك ينبغي أن تفعل من دورها في عصر الطاقة الجديد من خلال الاستهلاك العقلاني للطاقة، باستخدام التكنولوجيا المتقدمة التي تمكن من الحصول على موارد طاقة ذات استعمال كمي ونوعي في نفس الوقت. وأضاف ألفارو أن عصر الطاقة الجديد يطرح تحديات ويفتح فرص ينبغي على الأوبك أن تأخذها بعين الاعتبار من خلال تبني آليات تمكنها من الحفاظ على مؤسساتها في المستقبل، وهذه التحديات والفرص في نظر ألفارو تشمل ما يلي:[2]

 الإبقاء على السيادة تجاه موارد الطاقة: فأحد أهم التحديات التي تطرح في عصر الطاقة الجديد هو الحفاظ على مبدأ السيادة الوطنية والمصالح العمومية تجاه مصادر الطاقة، واستغلال هذه الأخيرة وتطوير التجارة في مجال الطاقة بما يخدم مصلحة الأمة.

 التكنولوجيا: فإنشاء البحوث ومراكز دراسات أو جامعات هي أهم التحديات التي تواجه الأوبك. إذ أن هذه المراكز يمكن استشارتها في مجال التخطيط، بالإضافة إلى تطوير تقنيات استغلال واستخراج المحروقات.

 حماية البيئة: فالإنسان ينبغي أن يبحث عن الطرق المثلى لترقية التنمية الصناعية، لأن أي تنمية يمكن أن تدمر بيئة الإنسان مما يؤدي إلى انتحار جماعي.

1 Jeune Afrique N° 2369 – du 4 au 10 juin 2006, page 22-23
2 OPEC bulletin : Op.Cit. page77.

ويركز الفارو على ترقية استهلاك الطاقة للوقاية من آثار الأخطار الناجمة عن التلوث، وذلك بتسيير المحروقات واستخدام التكنولوجيا في نشاطات التكرير، وكذا التعاون مع المنظمات المسئولة عن ϸاية البيئة لوضع آليات تستعمل في هذا اﻟال.

 المحروقات كمواد أولية: إن العصر الجديد للطاقة لا يعني بالضرورة التقليل من أهمية المحروقات لأن هذه الأخيرة مرتبطة بالدور الفعال الذي تلعبه في خدمة المنتوجات الأخرى التي هي بأمس الحاجة للطاقة.

ويقول ألفارو في هذا الشأن أن العصر الحجري لم ينته لأن هناك الافتقار للحجر « the stone age did not end because of a lack of stone » وهذا يعني أن فترة النفط لا يمكن أن تنتهي بسبب استـ اف احتياطات كبرى منه، وكذا الاستهلاك السريع للنفط وبأسعار رخيصة. ففي الواقع يمكن التحكم في مورد النفط بعد زوال فترته، فالحجر مثلا لم يفقد أهميته، إذ استعمل في إنتاج الآلات وŹ إشراكه في صناعة الأسلحة، ومع ذلك يستمر استعماله في الأغراض النبيلة كبناء السدود، الطرق السريعة، المعابد، البنايات الكبرى، المنازل، المتاحف ومختلف الأعمال.

إن الأمر نفسه بالنسبة للنفط، إذ يمكن استخدامه اليوم، باعتباره مصدر طاقة مثله مثل المواد الأولية بشكل واسع في مختلف الانتاجات والنشاطات كتعبيد الطرق، ترميم المنازل، صنع الألبسة، الأدوية، الأغذية،... وأكثر من ذلك يعتبر عنصرا أساسيا لاستمرار الحياة في كافة المعمورة.

فالمحروقات تمثل التحدي بالنسبة للأوبك في عصر الطاقة الجديد، ولكنها فرصة في يد المنظمة في نفس الوقت، إذ ينبغي فقط توسيع مجالات استخدامها من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا.

ğÀDZÀǪÀǪèlş Ǧ_ÒɎǹ :

بالنظر إلى وقائع الفصل الثالث نلاحظ فكرة جوهرية يدور حولها الفصل، وهي موقع الأوبك في العلاقات الدولية، فنجد أن الأطراف أو الفواعل الخارجة عن منظمة الأوبك سواء كانت شركات نفطية أجنبية أو دول صناعية كلها تبحث عن مصادر بديلة للنفط، وهو ما يؤثر في كل الحالات على موقع ومكانة الأوبك مستقبلا.

لقد رأينا خلال هذا الفصل مدى التداخل بين منظمة الأوبك ومبادئ وأفكار منظمة الأوبيك. وفي الوقت نفسه نجد التنافس الشديد يميز علاقات الأوبك مع الشركات النفطية الأجنبية أو الدول الصناعية ممثلة في الوكالة الدولية للطاقة، وهو ما يستوجب على الأوبك البحث عن أحلاف إستراتيجية جديدة. سواء بالتعاون مع المنظمات في مجال الطاقة، أو فتح باب الأوبك لانضمام المزيد من الدول إليها نامية كانت أو حتى دول صناعية كالصين مثلا، ماليزيا، الفلبين ... الخ. أي: أننا دول يمكن أن تقدم إضافات للأوبك، ويكفي فقط اشتراط ضمانات عليها عند الانضمام.

كما رأينا أن الظروف الدولية حاليا تفرز تحديات إستراتيجية وأخرى بيئية ينبغي على الأوبك مواجهتها، سواء بمسايرة الدول الصناعية والشركات للبحث عن الطاقة المتجددة، أو باحترام متطلبات حماية البيئة التي تستدعي الحد من التلوث، من خلال التقليل من استخدامات الوقود التقليدية كالنفط.

الخـــــاتمة

النفط مادة إستراتيجية هامة إذ ثبت استخدامه في عدة مجالات وعبر مختلف العصور والأزمنة حيث اعتمد كعنصر أساسي في الكثير من الصناعات. وكان بحق المحرك الفعلي لمعظم الحروب.

إن البداية الأولى لصناعة النفط العالمية كانت حكرا على الشركات العالمية الكبرى (Majors) والدول الاستعمارية على حد سواء، وقد كانت هذه الأخيرة تستن ف ثروات ومعادن الدول الضعيفة بشتى الوسائل ولذلك فإن قيام تكتل في وجه هذا الاستعمار كمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نتيجة منطقية في إطار الفعل ورد الفعل.

لقد تغلغلت الشركات بإيعاز من حكوماتا المركزية داخل الدول الغنية بالنفط. وكان ذلك إما بنيل عقود امتياز اعتمادا على حكومات موالية، أو عن طريق سياسات تضليل كتلك التي تعرضت إليها السعودية من طرف شركة "أرامكو" وهو ما أفقدها " واحة البريمي" .

وبعد الحرب العالمية الثانية انتشرت موجة الوعي داخل شعوب الدول الضعيفة، وأصبحت لا تفكر سوى في إطار منظم يمكن من خلاله التعبير عن أفكارها الداعية عن استغلال ثرواتا، ونيل حقوقها. وتوج هذا الطموح بإنشاء منظمة الأوبك في 1960.

يمكننا الاستنتاج إطلاقا من ظروف نشأة المنظمة أن أي مشروع لكي ينجح لابد أن يمر عبر مراحل حتمية، كالأوبك مثلا ما كان ليكتب لها النجاح لو أن أعضائها نادوا بالتملك الفوري والمباشر لثرواتم، أو أعلنوا الحرب على الشركات والدول الاستعمارية. لكن المنظمة بحنكة دولها اعتمدت على "مبدأ التدرج" في المطالبة بالسيادة الكاملة على ثرواتا. فكانت البداية بالمشاركة في عقود الامتياز إلى جانب الشركات بنسبة 25% على أن تصل إلى 51% لغاية 1982، ثم قامت المنظمة بتنفيق الريع لتصل في النهاية إلى التملك الكامل من خلال سلسلة التأميمات التي قام با أعضاء الأوبك

إن الإرادة السياسية لأطراف أي تكتل هي وحدها الكفيلة بنجاح هذا الأخير فالاختلافات التي كانت بين أعضاء الأوبك في السنوات الأولى من تأسيسها، كادت أن تعصف بالمنظمة، لولا توحيد القيادة. والتنسيق بين سياسات دول المنظمة. وهو ما مكن هذه الأخيرة بالعودة بقوة على الساحات الدولية. حيث أثرت ولأول مرة في الاقتصاد العالمي عموما والسوق النفطية خصوصا خلال سنوات70 و 80.

فقد لاحظنا كيف استخدمت دول الأوبك العربية، النفط كسلاح لإدارة الحرب بين العرب وإسرائيل وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، لاسيما بعد 1975. أين توحدت المنظمة أكثر على اثر قمة الجزائر.

كما يمكننا القول أن هناك علاقة ترابطية بين أسعار النفط من جهة، والبيئتين المحلية والدولية من جهة أخرى ، فارتفاع أو انخفاض أسعار النفط مرتبط إلى حد بعيد بإفرازات البيئة المحلية للدول المنتجة، أو التحولات التي تظهر على المستوى الدولي فالحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 ، والحرب الإيرانية العراقية سنة 1980 . وحرب 37 دولة ضد العراق سنة 90 ...الخ، كلها أزمات وأحداث أثرت في معادلة الأسعار . سواء بالسلب أو بالإيجاب.

إن قوة الأوبك في الاقتصاد العالمي، تراجعت ابتداء من منتصف الثمانينيات أي مع ظهور الصدمة النفطية المعاكسة . وبالنظر إلى عدم قدرة أعضاء المنظمة على التغيير والتكيف أمام ظاهرة التضخم والأزمة المالية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا وغيرهما من الأحداث.فإن تراجع مكانة المنظمة أمر طبيعي جدا.

فاضطراب أسعار النفط في نصف أو كامل مسار بناء السوق يرجع إلى السياسات المحدودة للأوبك في هذه الفترة، حيث لم تتبنى هذه الأخيرة إستراتيجية واضحة لتخفيض الإنتاج.

وعموما فإن فترة استقرار الاستيراد والطلب على النفط، حددت بتعدد المنتجين طوال فترة سيطرة مختلف اللاعبين في السوق. وقد ربحت الدول المستهلكة للنفط في اعتماد منتوجات طاقوية مختلفة، وملكت بحر الشمال...). ويرجع ذلك لعدة أسباب هي:

1- فشل الاتحاد السوفياتي بسبب التوتر الذي كان مع الو.م.أ في إطار الحرب الباردة، وهو ما أدى إلى خلق شروط ملائمة لاستيراد النفط من الشرق الأوسط.

2- المؤهلات التكنولوجية في عمليات اكتشاف وإنتاج النفط لاسيما في المناطق الغنية، مما زاد من الضغط على تخفيض الأسعار وإضعاف منظمات مثل الأوبك إلى غاية 2002.يمكن القول أن هناك عدة عوامل أدت إلى انخفاض الأسعار هي:

1- أنه لم تكن أعضاء الأوبك لها نية للعمل بموجب تصريح المنظمة المتعلق بتخفيض الإنتاج

2- أن الطلب على النفط كان دائما منخفضا. وقد حاولت الأوبك في هذه الفترة إيجاد آلية تمكنها من تحسين أسعار السوق. إلا أنا لم تتمكن إلا من تخفيض جزئي في إنتاج النفط

في الواقع، ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية الاستثنائية التي ذكرناها سابقا. ولهذا كان دائما خلال هذه الفترة تأثير الأوبك في الاقتصاد العالمي تأثير نسبي.

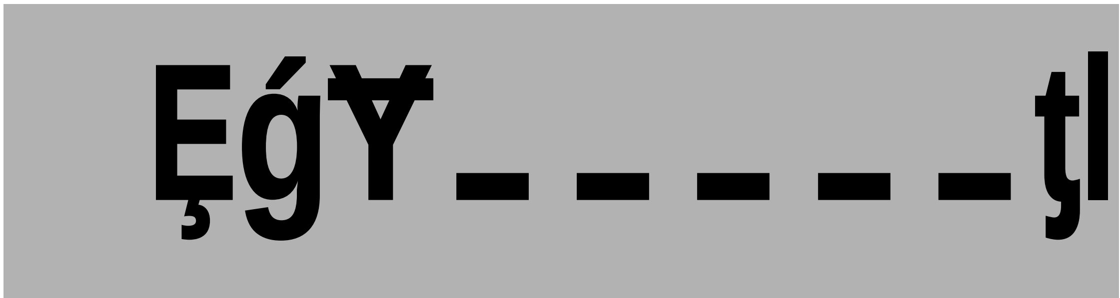
إن النتيجة التي يمكن الخروج بها أيضا، هي أن الأحلاف عسكرية كانت، اقتصادية أم ثقافية ...الخ هي أهم ما يميز القرن 21. بل أصبحت هذه التحالفات حتمية لابد منها لإنجاح أي مشروع. وهو ما ينطبق على الأوبك التي يجب عليها البحث عن المزيد من الفواعل التي يمكن أن تقف إلى جانبها، لاسيما في ظل المنافسة الشديدة التي تتعرض لها من قبل المنظمات الدولية، الشركات والدول الكبرى.

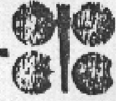
كما يقتضي القرن 21 من دول الأوبك، تكثيف الأبحاث العلمية والاكتشافات في مجال الطاقة، والمضي قدما في سبيل إيجاد مصادر بديلة للنفط. مادام أن هذا الأخير ثبت تلويثه للبيئة أثناء استخداماته المختلفة. فالشركات والدول الصناعية المتقدمة، تسير بشكل إيجابي نحو البحث على الطاقة المتجددة.وبالتالي وضع حد لظاهرة الاحتباس الحراري L'effet de serre .

وقد Ź اكتشاف إحدى أهم الموارد الطاقوية ففي البرازيل حاليا. وهي مادة البيتانول bettanoul إذ أنا عبارة عن مادة سكرية قابلة للاحتراق لإعطاء طاقة يمكن الاستفادة منها. بل يهتم صانع القرار الأمريكي كثرا بذه المادة، إذ يرغب في استخدامها في تحريك الطائرات، وهذا لتقليص تكاليف الكيروزان من جهة، والحد من التلوث البيئي من جهة أخرى. وما زيارة الرئيس بوê الأخيرة إلى البرازيل لإبرام اتفاق في هذا الشأن إلا دليل على ذلك.

بالرغم من منافسة هذه المواد، فهل سيفقد النفط مستقبلا أهميته الإستراتيجية. مثلما فقد الفحم مكانته في الماضي ؟؟ أم أن النفط سيضل المنتوج الوحيد، الذي يمكنه لعب دور إستراتيجي في مجال الطاقة خلال السنوات القادمة؟

إن الإجابة عن هذه الإشكالية، تستدعي حقيقة دراسة . يمكننا القيام بها إن شاء الله في إطار إعداد رسالة الدكتوراه.


ĘģŸ _ _ _ _ _ ţl



البيان الختامي لقمة دول أوبك

كراكاس ٢٧-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠

عقدت قمة اوبك الثانية في كراكاس خلال يومي ٢٧ –٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ ، وفيما يلي نص البيان الختامي الصادر عن إجتماع القمة :

قرر رؤساء وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك" عقد القمة الثانية من أجل توثيق أواصر التعاون بينهم والحفاظ على الاستمرارية وروح الوحدة التي نشأت منذ القمة الأولى في الجزائر عام ١٩٧٥ وتأكيداً لسيادة دول المنظمة على مصادرهم الطبيعية ، ومسئوليتهم تجاه تنمية وتطوير شعوبهم .

ومن هذا المنطلق تم قبول دعوة الرئيس الفنزويلي شافيز لاجتماع كراكاس .

تجدر الإشارة الى أن البترول كان المصدر الرئيسي للطاقة خلال القرن الماضي ، وقد ساهم بفاعلية في تنمية الاقتصاديات العالمية ، وفي مجالات أخرى كالإجتماع والتكنولوجيا والعلوم .

حقائق :-

- الأهمية الإستراتيجية للبترول كمصدر طاقة لخدمة البشرية .
- مساهمة الدول الأعضاء في إثراء الاقتصاد العالمي من خلال امداداتها البترولية .
- الدور الفعال الذي تلعبه المصادر البترولية في تنمية الاقتصاد الوطني .

آخذة في الاعتبار التطور السريع في الاقتصاد والسياسات والتكنولوجيا والتنمية البيئية والتحديات والفرص نتيجة التحرر الاقتصادي والعولمة .

التوصيات :-

١ - تاكيد الاهداف والمبادئ لأوبك منذ نشأتها من ٤٠ عاما ، بهدف الحفاظ وتطوير الدور الهام للبترول في تلبية الطلب العالمي على الطاقة في المستقبل .

٢ - الحفاظ على مصالح الدول الاعضاء في اوبك من خلال وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة من أجل تحقيق المنفعة الاقتصادية من مصادرها الطبيعية .

٣ - التعهد بالمشاركة الفعالة في سوق البترول العالمي ، واستمرار توفير الامدادات الكافية في الوقت المناسب وباسعار مستقرة وعادلة مع التاكيد على وجود علاقة بين تامين الامدادات والطلب العالمي على البترول .

٤ - تطوير سياسات تسعير البترول ، بحيث تكون مستقرة ومتنافسة مع مصادر الطاقة الأخرى ، بالتنسيق مع سياسات الانتاج ، والتي تضمن حصة عادلة من إمدادات البترول العالمية لدول اوبك مما يساهم في حفظ استقرار السوق ومساندة النمو الاقتصادي العالمي .

٥ - السعي الدائم لإيجاد الطرق والوسائل الجديدة التي تكفل المشاركة الفعالة ، بين الدول الاعضاء في اوبك من اجل إنجاز خطط متوسطة وطويلة الأجل .

٦ - الحفاظ على المهارات الحالية وتنمية قدرات جديدة في دول اوبك من خلال التطور التكنولوجي والعولمة والمساهمة الفعالة على المستوى العالمي .

٧ - دعم التعاون المشترك وتبادل المنفعة بين شركات البترول الوطنية في اوبك وصناعة البترول العالمية .

٨ - دعم اواصر التعاون بين اوبك والدول الاخرى المصدرة للبترول من أجل تحقيق استقرار السوق .

٩ - البحث عن قنوات اتصال جديدة وفعالة لتقوية الحوار بين المنتجين والمستهلكين للبترول من أجل استقرار السوق ، ومؤازرة النمو الاقتصادي العالمي ، ومن هذا المنطلق يتوقع عقد مؤتمر الطاقة العالمي السابع في الرياض بالسعودية في الفترة مابين يومي ١٧ - ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠ ، وسيكون بمثابة فرصة جيدة لتبادل الآراء والأفكار على أعلى مستوى مع الدول المستهلكة .

١٠ - تاكيد التزام اوبك بالمشاركة الفعالة في المؤتمرات والمفاوضات العالمية من أجل الحفاظ على البيئة من المواد الضارة ، والدعوة الى الالتزام بالعمل بقرارات الامم المتحدة وبروتوكول كيوتو .

١١ - المطالبة بإحلال البترول والغاز محل انواع الوقود الأخرى الأكثر ضرراً بالبيئة .

١٢ - التأكد من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على مكافحة الفقر من خلال الوصول الى الأولويات العالمية ، واستمرار أوبك في سعيها آخذه بعين الاعتبار مشكلات الدول النامية ، واستمرار برامج المساعدة الفردية جنباً إلى جنب مع مساعدات اوبك المالية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومساهمات الدول الصناعية الكبرى .

١٣ - مطالبة المجتمع الدولي بالمساهمة في خفض الديون على الدول النامية وخاصة الدول التي تسير تحت خط الفقر لرفع المعاناة عنها .

١٤ - مطالبة الدول المستهلكة بمعاملة البترول معاملة عادلة ومنصفة في سوق الطاقة العالمي ، باتباع سياسات بيئية ومالية وتجارية تكفل مساندته وتساعد في تحقيق الاستقرار العالمي .

١٥ - من المؤكد أن الضريبة على المنتجات البترولية تشكل العنصر الاساسي في تحديد السعر النهائي للمستهلكين في غالبية الدول المستهلكة حيث يجب إعادة النظر في هذه السياسات بهدف تخفيف العبء الضريبي على المستهلكين ، لتحقيق شروط تجارية عادلة ومتساوية بين الدول النامية والمتقدمة ، من اجل الحفاظ على النمو المستقر للاقتصاد العالمي .

١٦ - تكثيف الجهود وتنظيم برامج العمل على تطوير الاقتصاديات ، واستمرار التطور التكنولوجي للتغلب على التحديات الداخلية والخارجية للمتغيرات المتوقعة ، لتحديدها ومعالجتها . ومطالبة الدول الصناعية والمنظمات الدولية المعنية بالمشاركة في تحقيق هذا الهدف من أجل تحقيق المنافع المتبادلة .

١٧ - الاعتراف بالدور الحيوي الذي تقوم به مراكز البحث العلمي والتقنيات الحديثة ، والتوصية بتوثيق الروابط مع مراكز البحث في الدول الاعضاء في اوبك وتقديم الدعم المالي لهم ، ودراسة إمكانية تأسيس مركز بحث او جامعة .

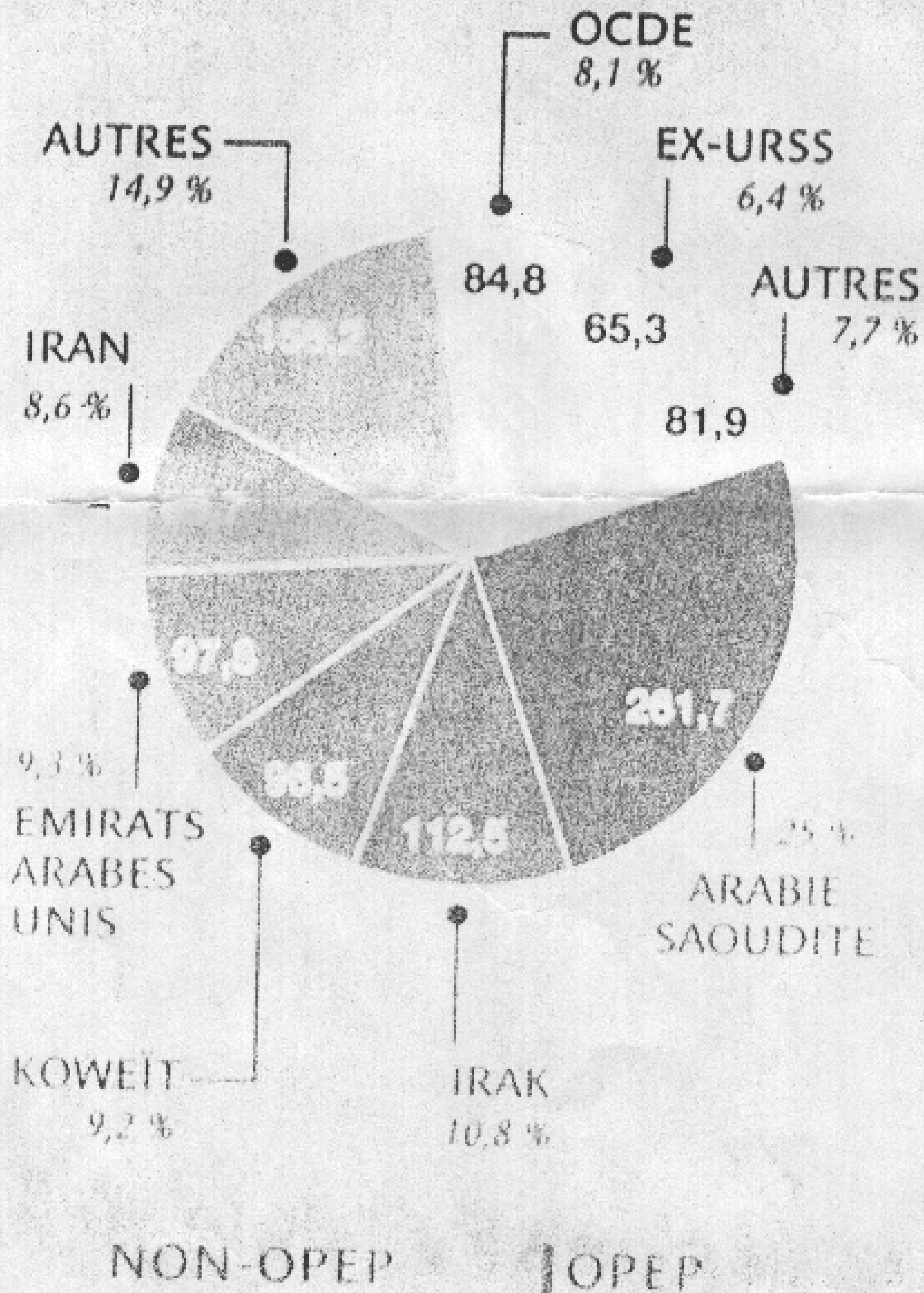
١٨ - دعوة وزراء المالية لدراسة طرق ووسائل تعزيز التعاون المالي بين اعضاء اوبك .

١٩ - تنويع المعرفة والثروة الثقافية لشعوب اوبك والتي ورثتها منذ آلاف السنين من أجل تعزيز التفاعل الثقافي بين الدول الاعضاء في اوبك ، وتوثيق الروابط التاريخية فيما بينهم ، مما يساعد على توسيع دائرة الحوار بالنسبة للقضايا التي تهم الرأي العام .

٢٠ - التاكيد على تنظيم عقد اجتماعات قمة لرؤساء اوبك دول وحكومات على فترات منتظمة بهدف تعزيز قدرتها على الاستمرار والحفاظ على النجاحات المتعددة التي حققتها خلال الاربعين عاماً الماضية والعمل على استمرارها بنجاح خلال القرن ٢١ .

:02 ȴ ـ ـ ęǿ Ę ـ ـ ĦŬŸȵ

الاحتياطات العالمية للنفط بـØ:مليار/برميل في سنة 2000



:03 ȴــ ــȩǿ Ȩــ ــHǗŸȠ

ملحق يبين إنتاج الأوبك للنفط بين سنوات 2004 إلى ناية 2006 1000 برميل/اليوم.

السنوات / الدول	2004	2005	بداية 2006	جوان 2006	جويلية 2006	أوت 2006
الجزائر	1.228	1.349	1.368	1.357	1.352	1.359
اندونيسا	968	942	914	906	894	880
ايران	3.920	3.924	3.800	3.835	3.918	3.904
العراق	2.015	1.830	2.001	2.120	2.065	2.054
الكويت	2.344	2.504	2.513	2.517	2.507	2.513
ليبيا	1.537	1.642	1.699	1.702	1.708	1.712
نيجيريا	2.322	2.412	2.212	2.277	2.213	2.219
قطر	771	796	820	823	826	840
العربية السعودية	8.957	9.390	9.133	9.129	9.183	9.226
الامارت العربية	2.360	2.447	2.535	2.540	2.571	2.558
ف ويلا	2.588	2.633	2.574	2.555	2.461	2.521
الموع	29.004	29.868	29.570	29.759	29.699	29.786

Source : OPEC Bulletin : OP.CIT,Page 93

:04 ȴـــȩǿ Ȩـــ ǶǗǸ

جدول يبين أسعار النفط الخام للأوبك بين 2005-2006.

دولار/برميل.

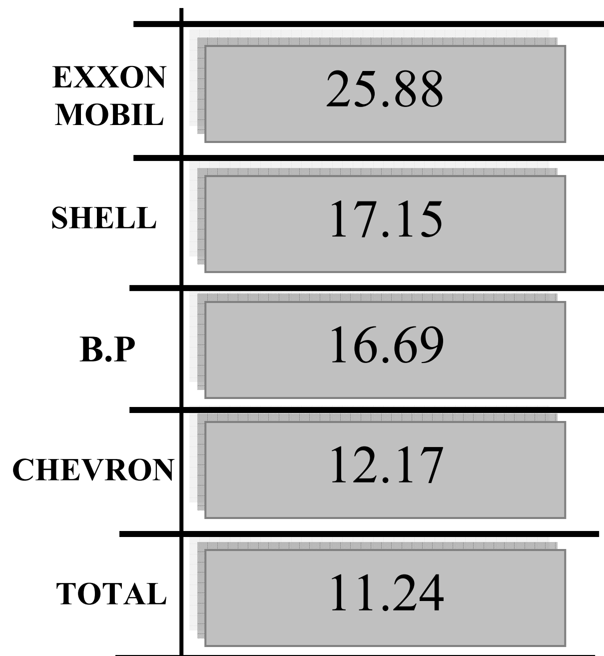
Crude/Member Country	2005 Aug	Sept	Oct	Nov	Dec	2006 Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep 1
Arab Light – Saudi Arabia	58.24	57.63	54.65	51.55	52.84	58.43	56.56	57.54	63.85	64.83	65.03	69.06	68.76	65.72
Basrah Light – Iraq	57.10	55.68	51.39	48.07	49.15	55.59	52.32	54.01	61.18	62.32	62.38	66.49	65.42	61.93
BCF-17 – Venezuela	46.15	50.79	47.51	41.33	42.34	47.90	45.90	49.52	56.01	56.62	55.01	58.72	60.29	56.62
Bonny Light – Nigeria	65.49	65.60	60.74	57.18	57.91	64.04	62.12	63.80	71.80	71.75	70.22	75.49	75.29	70.34
Es Sider – SP Libyan AJ	60.27	60.39	58.25	54.92	57.14	61.77	59.12	60.22	67.03	67.25	66.62	71.42	70.72	66.66
Iran Heavy – IR Iran	55.69	55.10	51.73	49.28	50.88	57.10	55.43	56.56	63.09	63.27	62.24	66.59	66.42	63.26
Kuwait Export – Kuwait	55.18	54.60	51.76	49.19	50.83	56.52	55.01	55.80	62.20	62.80	62.37	66.35	66.02	63.05
Marine – Qatar	57.49	58.37	55.80	53.17	54.72	59.85	59.06	59.39	65.62	66.29	66.16	70.21	70.05	67.22
Minas – Indonesia	61.07	60.27	58.64	53.87	54.43	63.35	61.35	62.30	69.17	70.47	68.49	74.13	75.42	71.26
Murban – UAE	61.78	62.68	59.30	56.13	57.47	62.72	61.77	62.33	68.46	69.84	69.66	73.70	73.66	71.02
Saharan Blend – Algeria	63.67	63.30	59.48	56.15	57.65	64.06	61.59	62.98	70.21	70.31	69.15	74.37	74.50	69.50
OPEC Reference Basket	**57.82**	**57.88**	**54.63**	**51.29**	**52.65**	58.48	56.62	57.87	64.44	65.11	64.60	68.89	68.81	65.39

Source : OPEC Bulletin : OP.CIT, Page 102

:05 ȴ_ _ęǿ Ę_ _ĤŮŸŋ

مخطط يبين أرباح الشركات الخمس الكبرى النفطية في العالم لسنة 2004 .

بø: مليار/دولار.

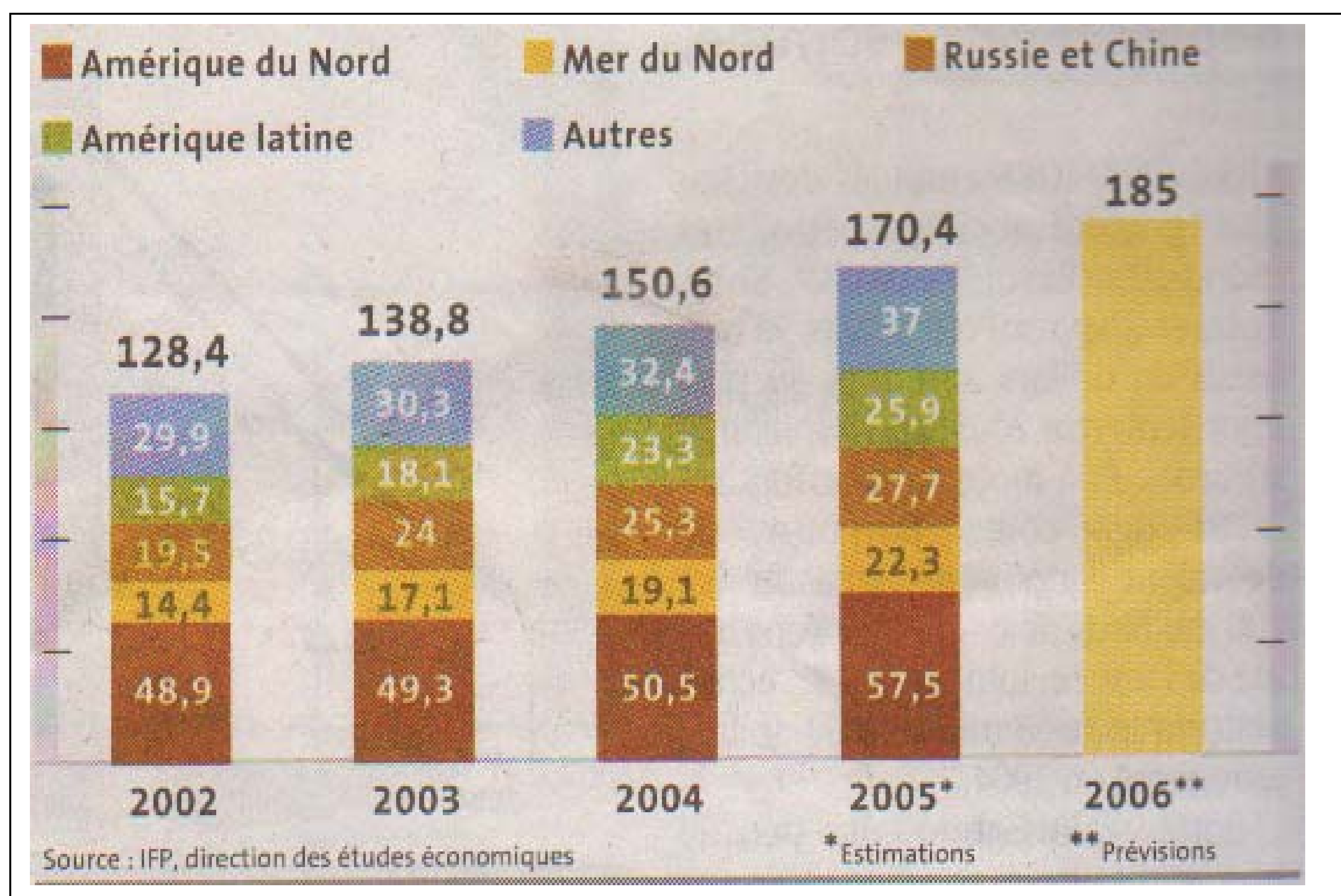


<u>Source</u> : Jean- Michael Bezat :" Pétrole sans retour". <u>Le monde</u> ; N° 347, Novembre 2005, Page03.

ملحق رقم :06

مخطط يبين الاستثمارات العالمية لاستخراج وإنتاج النفط بمختلف المناطق من 2002 إلى 2006.

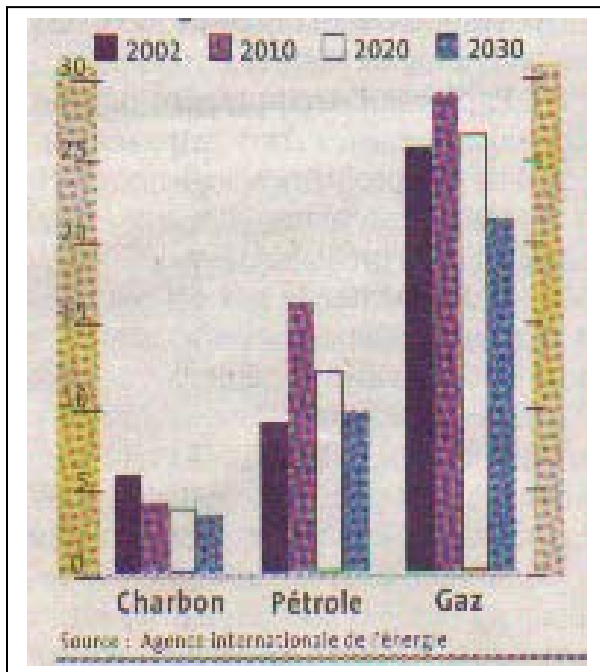
الوحدة: مليار/دولار.



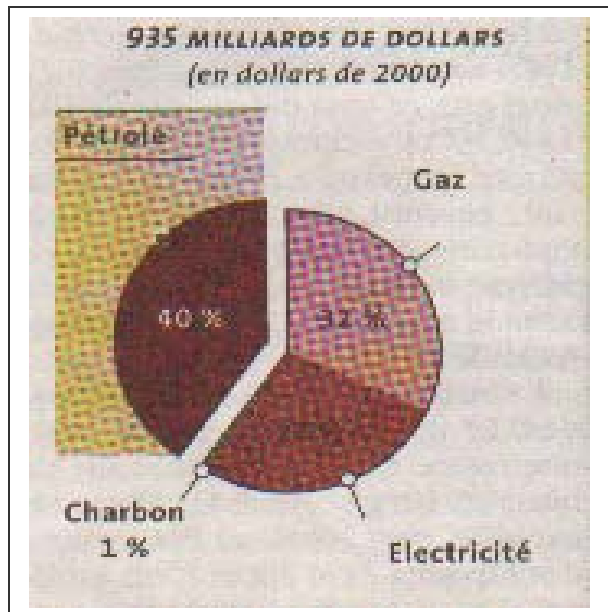
:07 ȴـ ـ ـęǿ Ȩـ ـ ـHǗŶȵ

يبين الشكل التالي حصة الصادرات الروسية الطاقوية في المبادلات العالمية من 2002 إلى حدود 2030 %100

*يبين الشكل التالي حصة الصادرات الروسية الطاقوية في المبادلات العالمية من 2002 إلى حدود 2030 %100



* شكل يبين احتياجات الاستثمارات الروسية في قطاع الطاقة بحدود 2030

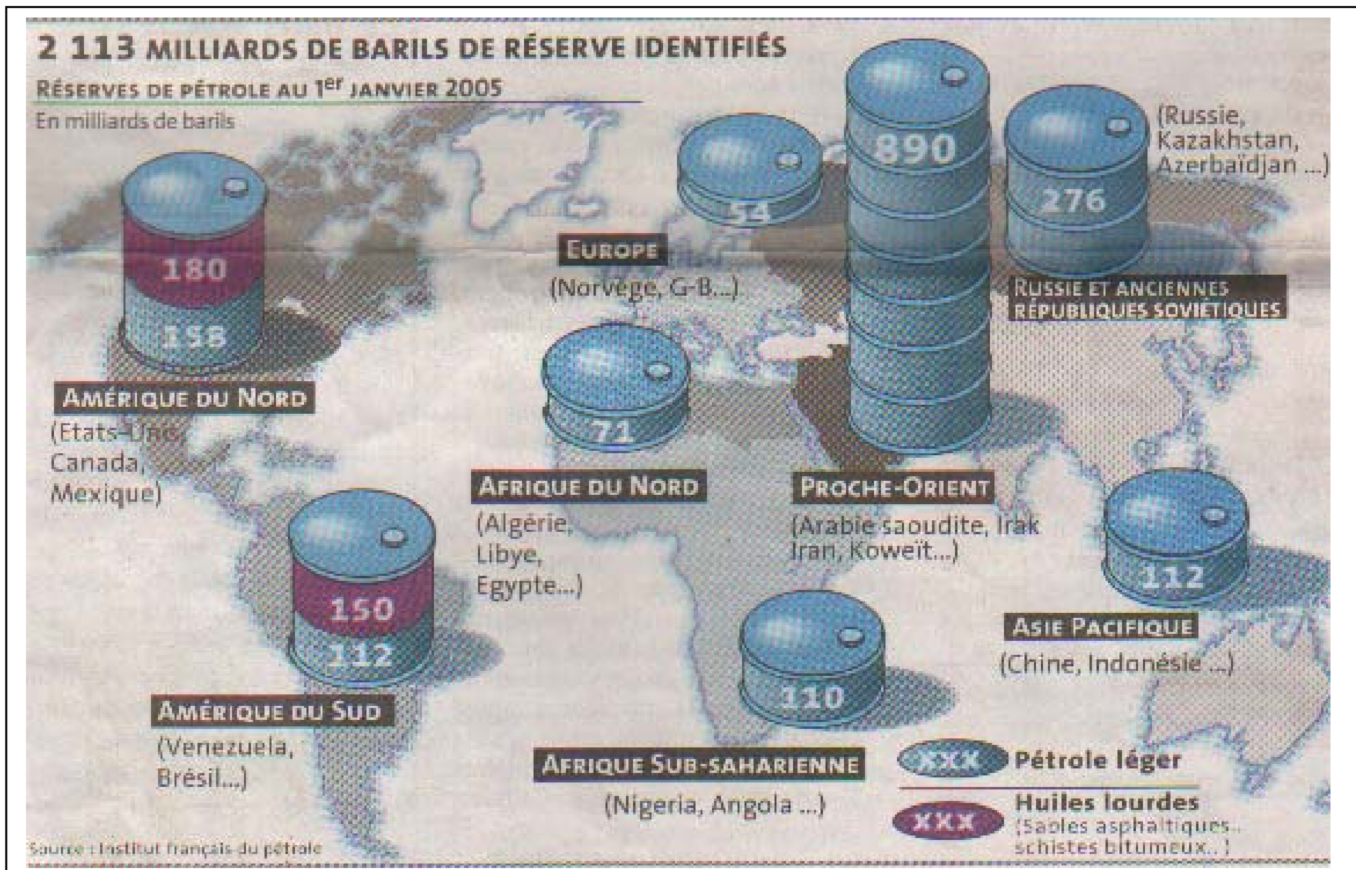


Source : **Agence International De L'énergie.**

08: ḽ– –ęǿ Ę– –HŬŸ

شكل يبين احتياطات النفط العالمية في 01جانفي 2005.

بØ:مليار/برميل.



<u>Source :</u> Institut Français Du Pétrole.

09: ȴ‒ ‒ęǿ Ȩ‒ ‒ĦǕŸ

شكل يوضح حالة الاحتياطات العالمية في المستقبل لمختلف أنواع الطاقة.



<u>Source :</u> Le Figaro Magazine, Samedi 24 septembre 2005 P 28.

المـــــراجـع

المراجع المعتمدة

I- باللغة العربية:

أ- الكتب

1- أزهر السمان (محمد) و عبد الحميد باشا(زكريا): دراسات في اقتصاديات النفط و السياسة النفطية. الموصل، ط1، 1979-.1980.

2- اسكندر (مروان): الدعم النفطي العربي من مؤتمر الخرطوم عام 1967 إلى مؤتمر الكويت بيروت. [د، د، ن]، [د،م،ن]، 1973.

3- الأهواء(نجلاء): النفط العربي و نمط استخدام عائداته في الدول العربية النموذج الكويتي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت .1979

4- د. أندرجيكان: الأوبك في الاقتصاد العالمي.(ترجمة: هدى القاسم)، دار المستقبل العربي، القاهرة، .1985

5- د. إيان (سيمور): الأوبك أداة تغيير.(ترجمة: عبد الوهاب الأمين) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1983.

6- التنوير (سمير): مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي. معهد الإنماء، بيروت، 1981.

7- الطريقي(عبد الله): الأعمال الكاملة.(تحرير د. وليد خدوري) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، لبنان، .1999

8- العتيبة مانع(سعيد): الأوبك و الصناعة البترولية. مطابع التجارة و الصناعة، ط2، بيروت، .1974

9- الكيالي (عبد الوهاب): الموسوعة السياسية. دار الهدى للنشر و التوزيع، ج5، لبنان، .1987

10 - برا هيمي (عبد الحميد): أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية، افريل .1980

11- جهاد (عودة): النظام الدولي – نظريات و إشكاليات- . دار الهدى للنشر و التوزيع، [د.م.ن]، 2005.

12- جواد الكاظم(صالح): المنظمات الدولية. [د.د.ن]، بغداد، [د.ت.ن] .

13- جورج (لونزوسكي): البترول و الدولة في الشرق الأوسط.(ترجمة : نجدة هاجر و إبراهيم عبد الستار)، منشورات المكتب التجاري للطباعة و التوزيع و النشر، بيروت، [د.ت.ن].

14- سامبسون (انتوني): الشقيقات السبع، شركات النفط الكبرى و العالم الذي صنعته.(ترجمة: سامي هاشم و مراجعة د.اسعد مرزوق)، بيروت، معهد الإنماء العربي – فرع لبنان-، 1976.

15- شفيق(منير): قراءة للوضع الدولي من اجل إدارة الصراع إدارة صحيحة. دار الخلدونية، الجزائر، 2003.

16- شلبي (محمد): المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج...ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1997.

17- د.صادق المهدي(محمد): تسعير النفط الخام في السوق الدولية، البحث عن معايير عادلة. مؤتمر النفط العربي الثامن، الجزائر، 1972.

18 د. صارم (سمير): قراءة في أزمة دول النمور. دمشق، دار الفكر، سوريا، 1998.

19 – د. صبري عفيفي(محمد): تسويق البترول. [د.د.ن]، الكويت، 1977.

20- د. طلعت الغنيمي(محمد): البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د.م.ن]، 1974.

21- عبد المجيد (فريد): عرب بلا نفط نظرة مستقبلية في آثار هبوط الفوائد النفطية. مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1968.

22- علوان (محمد): القانون الدولي العام وثائق و معاهدات دولية. مطبعة دار الشعب، عمان، 1978.

23- فاروق (عبد الخالق): النفط و الأموال العربية في الخارج. دار الرفاعي للطباعة، القاهرة، 2002.

24- محمد بن مكرم (جمال الدين): لسان العرب.م2، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2003.

25- محمد سامي(عبد الحميد): المنظمات الدولية. مؤسسة الثقافة الجامعية، ط4، [د.م.ن]، 1973.

26- د. مدحت إسلام (أحمد): الطاقة و مصادرها المختلفة.[د.د.ن]، ط2، القاهرة، 1996.
27- مصادر الطاقة في بحر قزوين: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية.[د.د.ن]،ط1، أبو ظبي،2001.
28- د.مغربي(محمد): السيادة الدائمة على مصادر النفط. دار الطليعة، ط1، بيروت، 1973.
29- د.نجار(فريد): إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، قراءات إستراتيجية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
30- هرميه(جي و آخرون):معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية. (ترجمة: هيثم اللمع)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1 ، لبنان، 2005.
31- هلال (رضا) : لعبة البترودولار . دار سينا للنشر،ط 1 ، القاهرة، 1992.
32- د.يوسف علوان (محمد): النظام القانون لاستغلال النفط في الأقطار العربية. جامعة الكويت، ط1، 1986.

ب - الدوريات والمجلات:

1- د.الرميحي (محمد): النفط والعلاقات الدولية. عالم المعرفة، عدد 52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.
2- الخبر، " أسعار النفط تتراجع لأدنى مستوى لها منذ سنة ". جريدة يومية، الجزائر، الأحد 19 نوفمبر 2006.
3- الخبر: "أسعار النفط لم تتجاوز مستوياتها القياسية مجددا ". جريدة يومية، الجزائر، السبت 8 جويلية 2006.
4- الخبر: " الجزائر تلتزم بتخفيض 80000 برميل يوميا ". جريدة يومية، قسم الوطن، الجزائر، الثلاثاء 6 مارس 2007.
5- حامد (عز الدين): " الأوبك في خطر ". مجلة المنار، عدد 08، باريس، أوت 1985.
6- حمدي صالح (عبد الله): " السعر الحقيقي للنفط الخام وتطوير مصادر الطاقة البديلة ". وارد في: مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 5، عدد 3، 1979.

7- د. خليل برعي (إبراهيم): " الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية العاملة في المجال المصرفي في الوطن العربي ". مجلة المنار، عدد 14/13، باريس، 1986.

8- د. ذيب (عبد الحفيظ): " ملامح النظام الدولي الجديد ودور النفط في تبلوره ". وارد في: مجلة العلوم السياسية بعنوان: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، 2004.

9- رشدي (محمود): " دور منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في دعم التعاون الأقليمي بين أعضائها ". مؤتمر البترول العربي العاشر، طرابلس.

10- صواليلي (حفيظ): " أسعار النفط تقترب من 70 دولار للبرميل ". جريدة الخبر اليومية، الجزائر، الثلاثاء 17 أفريل 2007.

11- عالم الفكر، مجلد 5، العدد الثاني، سبتمبر 1974.

12- عباد (محمد): " الأوبك معركة للسيادة وأخرى للبقاء ". جريدة الخبر الأسبوعي، عدد 82، الجزائر، من 27 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2000.

13- عبد الحميد إسماعيل (إبراهيم): " الآثار المترتبة على الدول المصدرة للبترول من خلال تنفذ اتفاقية الأمم المتحدة الأطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها ". أخبار النفط والصناعة، عدد 370، جويلية 2001.

14- لينش (مايكل): " ندرة النفط والأزمات النفطية ومصادر الطاقة البديلة ". مجلة النفط والتعاون العربي الصادرة عن الأمانة العامة لمنظمة الأوابك، مجلد 25، عدد 88، 1999.

15- مجلة البترول، أكتوبر، [د.د.ن] ، [د.م.ن] ، 2000.

16- مجلة النفط والغاز العربي. عدد 1، أوت/سبتمبر 1965.

17- مجلة النفط و الغاز العربي.عدد3، نوفمبر 1965.

18- محمد يحيى (ساهر): " أسس تسعير النفط الخام ". مجلة النفط العربي، عدد 07 [د.م.ن]، 1973.

19- د.مرسي (فؤاد): " أزمة التنمية والتكامل في العالم العربي". مجلة المنار، عدد67، باريس، 1990.

20- ويلفرد (كول): " تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك ". (وارد في: "مصادر الطاقة في بحر قزوين...")، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2001.

ج- التقارير و الأوامر:

1- الأوامر الرئاسية رقم: 70-43/44/45 في 12 يوليو 1970، و الأوامر رقم 08-11/71 بتاريخ 24 فيفري 1971 بخصوص تأميم المحروقات في الجزائر.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1993.

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي السابع لعام 1980. الكويت، 1981.

د- الرسائل الغير منشورة:

1- حيدر محمد (كريم): "جيوسياسة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)".(رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام)، جامعة الجزائر، 2004.

2- شلبي (محمد): "النفط العربي و العلاقات العربية الدولية".(رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 1984.

II- باللغة الفرنسية

A- Les Ouvrages:

1- Bouchard (Denis): Le jeu mondial des pétroliers. Seuil collection société, Paris, 1970.

2- Chitour (Chems El ddine): La politique et le nouvel ordre pétrolier international. Edition Dahlab, 1995.

3- Chitour (Chems El ddine): Pétrole et politique ou va le monde? Les belles impressions, Alger, 16 Avril 2002.

4- Chitour (Chems El ddine): Géopolitique du pétrole et mondialisation. O.P.U, Alger, 1998.

5- J. M. Chevalier : Le nouvel enjeu pétrolier. Calmann Levy , Paris, 1973.

6- Perrodon (Alain): Quel pétrole demain? Edition Technip, Paris, 1993.

7- Sénert (Jean): Un troisième choc pétrolier. Bulletin de l'industrie pétrolier. N°6550, 7 Mars 1991.

8- Sid Ahmed (Abd El Kader): L'OPEP Passé présent et perspectives. O.P.U, 1980.

B. Les périodiques et les revues:

1- Ouzanneau (Mathieu) et Serina (Guillaume): la grande inconnue des réserves. Le monde, N° 347, Novembre 2005.
2- Faujas (Alain): Pays gagnants, pays perdants. Le monde, N° 347, Novembre 2005.
3- Evolution de l'effort demande mondiale du pétrole entre 1971et 1993.(BIP), Vol 31, N° 7654, 08/10/1994.
4- kahen (Annie): Les tentatives de TOTAL. Le monde, N° 347, Novembre 2005.
5- Jeune Afrique. N° 2369, du 40 au 10 juin 2006.
6- Michael Bezat (Jean) : Pétrole sans retour. Le monde, N° 347, Novembre 2005.
7- Le Figaro magazine : édition international. Du samedi 24 septembre 2005.
8- Le Maghreb: Le Qatar contre une nouvelle réduction de la production. Alger, du 07 février 2007.
9- Pièrre Poxet (jean) et Lawers (Philipe): Le marché pétrolier dans les années 1990 le retour de l'OPEP?. Revue de l'énergie.
10- Pierre Tuquoi (Jean): l'Afrique noire convoitée. Le monde, N° 347, Novembre 2005.
11- Pierre Tuquoi (Jean): Washington renforce son intérêt pour le brute Angolais. Le monde économie, mercredi 23 avril 2003.
12- Revue pétrole et gaz arabe. N°330, Décembre 1982.
13- Roche (Marc): katrina a provoqué le retoure des spéculateurs. Le monde, N° 347, Novembre 2005.
14-stolz (joelle): a la merci de guérilleros. Le monde, N° 347, Novembre 2005.
15- The économist, 11 Janvier 1991.

C- Les rapports officiels:

1- Agence international de l'énergie: " La Russie fournira de plus en plus d'énergie au monde".
2- Institut français du pétrole (IFP): " Rapport sur les investissements mondiaux en exploration- production par zones en milliards de dollars ". Direction des études économique.
3- Institut français du pétrole (IFP): " Rapport sur les réserves de pétrole au 1er janvier 2005.

III - باللغة الأنجليزية:

A- Books :

1- Adelman: The world of petroleum market. The John Hopking Univ Press, Baltimore and London,1972.
2- "Britain 1986". An official Hand book, London.
3- Dekanic(Igor and others): A centry of oil. Zagreb Naklada zadro publisher, 2005.

B – Review:

1- OPEC bulletin: 09/10/2006.
2- Pétroleum économist, August 1981.
3- Tanzer (Michael): "The energy crisis; world struggle for power and wealth". Monthly review press, New York, 1974.

IV - المقالات الالكترونية:

1- المصري (رانية): العراق من حرب الى حرب، اعادة بناء ام نقض بناء، سبتمبر 2003.

In http://www.Kifaya. Org/ translation/ 0309 Rania el masri, htm.

2- Message de Mr Hiroshi Hirabayashi. Ambassadeur du Japon en France. Paris, le 31 mars 2006.

In http://www.lesamisdujapon.com 20/08/2007

3-www.eia.doe.gov

4- www.oilenergy .com

5- www.opec.org

6- http://www.senat .fr/rap/L97-4391/L97-439135.Html,20/08/2007.